التقرير السنوي
2017

المصرف العربي
للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

التقرير السنوى
2017

المصرف العربى
للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا

المقر الرئيسى

شارع السيد/ عبد الرحمن المهدى

ص.ب: 2640 - الخرطوم 11111- جمهورية السودان

هاتف : 773709 / 773646 - 183- 249+

فاكس : 770600 / 770498 - 183- 249+

بريد إلكترونـــى: badea@badea.org

الموقع على الإنترنت: www.badea.org

مكتب القاهرة

82 شارع الميرغنى الدور الثانى - شقة 7 - مصر الجديدة

جمهورية مصر العربية

هاتف: 26903644 (202+)

فاكس: 24175501 (202+)

المحتويات

	رقم الصفحة
معطيات عامة : التأسيس- التعريف - النشاط التمويلي	4
• مجلس المحافظين	7
• مجلس الإدارة	9
• خطاب رئيس مجلس الإدارة	10
أهم مؤشرات نشاط المصرف (2016 - 2017)	11
لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية	12
الفصل الأول : النشاط التمويلي	17
• الالتزامات الكلية للمصرف في عام 2017	17
• التزامات قروض القطاع العام وتوزيعها القطاعي لعام 2017	17
• شروط الإقراض	18
• التزامات القروض وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2017	22
• القطاع الخاص	22
• تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية	23
• العمليات الإقليمية	24
• عمليات العون الفني وتوزيعها القطاعي لعام 2017	24
• عمليات العون الفني وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2017	24
• تطور الالتزامات والسحب من القروض والمنح للفترة 1975 - 2017	27
• المشروعات وعمليات العون الفني التي اكتملت خلال عام 2017	29
• التوقيع على الاتفاقيات	29
• إسهام المصرف في تخفيف عبء المديونية	29
• تمويلات المصرف وتخفيف حدة الفقر	30
• التمويل المشترك	30
الفصل الثاني: وصفٌ تفصيلي للعمليات الموافق عليها خلال عام 2017	33
• مشروعات القطاع العام	33
• عمليات القطاع الخاص والتجارة الخارجية	49
• عمليات العون الفني	54
الفصل الثالث: الموارد المالية	68
• المركز المالي	68
• إجمالي الدخل	68
• الإنفاق	70
• صافي الدخل	70
• الالتزامات المالية	71
• السحب والاسترداد	71
• الخلاصة	72
الحسابات الختامية	73
خلاصة عامة للتقرير	101
الملاحق	102

ملحوظة : كافة الصور الواردة فى هذا التقرير تمثل نماذج لمشروعات وعمليات عون فنى مولها المصرف أو ساهم فى تمويلها فى الدول الأفريقية المستفيدة

معطيات عامة

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (المصرف) بمقتضى قرار من مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد بالجزائر في 28 نوفمبر 1973، وبدأ عملياته في مارس 1975، واتخذ من الخرطوم، عاصمة جمهورية السودان، مقراً رئيساً له.

المصرف مؤسسة مالية دولية مستقلة تملكها ثماني عشرة دولة عضو بجامعة الدول العربية موقعة على اتفاقية إنشائه في 18 فبراير 1974. ويتمتّع المصرف بالشخصية القانونية الدولية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي.

يهدف إنشاء المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي (المالي والفني) بين الدول الأفريقية ودول العالم العربي، وتجسيد تضامن عربي أفريقي قائم على أسسٍ من المساواة والصداقة. وتحقيقاً لهذا الهدف، عُهدَ إليه بالمهام التالية:

- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية.
- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.
- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

النشاط التمويلي

تُعتبر المشروعات التي يمولها المصرف ذات أولوية للبلدان المستفيدة. وفي بعض الحالات تكون هذه المشروعات ذات صبغة إقليمية تفيد عدداً من البلدان الأفريقية في آن واحد. ويمكن أن تصل مساهمة المصرف في أي مشروع إلى 60 % من تكلفته الكلية، على ألاّ تتجاوز قيمة القرض 20 مليون دولار*. وقد يصل الحد الأقصى للقرض إلى 90 % من التكلفة الكلية في حالة المشاريع التي لا تزيد تكلفة الواحد منها عن 15 مليون دولار. كما يمكن منح أكثر من قرض واحد للدولة المستفيدة في السنة الواحدة، بشرط ألاّ يتجاوز مجموع ما يُمنح لها 20 مليون دولار. ويقدّم المصرف العون الفني في صورة منح لا تُسترد، كما يقوم بتمويل الصادرات العربية إلى الدوَل الأفريقية.

مجلس المحافظين

مجلس المحافظين هو السلطة العليا للمصرف ويتكون من محافظ ونائب محافظ عن كل دولة عضو من أعضاء المصرف. ويكون المحافظون في الغالب وزراء المالية في الدول الأعضاء. ولمجلس المحافظين كافة الصلاحيات، كما له أن يفوض كل أو بعض هذه الصلاحيات لمجلس الإدارة، فيما عدا تلك التي تستثنيها اتفاقية الإنشاء ومن بينها: زيادة رأس المال، وتعيين مدير عام المصرف، والتصديق على الحسابات الختامية، وتخصيص صافي الدخل، وتفسير وتعديل اتفاقية الإنشاء. ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً عادياً واحداً في العام.

مجلس الإدارة

يتكوّن مجلس إدارة المصرف من أحد عشر عضواً، ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة المصرف إلاّ ما كان منها مقصوراً على مجلس المحافظين. وتتضمّن صلاحياته الآتي:

- رسم السياسة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذها بما يتفق وأحكام اتفاقية الإنشاء وتوجيهات مجلس المحافظين.
- وضع القواعد والنُظم واتخاذ التدابير اللازمة لتسيير أعمال المصرف على أساس الاقتصاد في النفقات.
- اعتماد الخطط الخمسية التي تُوضّح العمليات وحجمها ونُظمها، والموافقة على القروض والمعونات التي يقدّمها المصرف.
- اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض وإصدار السندات.
- الإعداد لاجتماعات مجلس المحافظين.
- إنشاء وكالات وفروع ومكاتب للمصرف حسب ما تقتضيه مصلحة العمل.

يكون الأعضاء التسعة الأكثر إسهاماً في رأس مال المصرف أعضاء دائمين، وينطبق هذا حالياً على دولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، والمملكة المغربية. ويشترك بقية الأعضاء في المصرف - بحسب قوتهم في التصويت في مجلس المحافظين - في اختيار العضويْن غير الدائميْن في مجلس الإدارة وهما حالياً: الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية. وفترة العضوية في مجلس الإدارة أربع سنوات قابلة للتجديد، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً غير متفرغ لمدة سنتين قابلة للتجديد. يجتمع مجلس الإدارة مرةً كل أربعة أشهر، أو كلما اقتضى عمل المصرف ذلك.

لجان مجلس الإدارة

تتفرّع عن مجلس الإدارة لجنتان وهما:

1- **لجنة الاستثمار:** وتقوم بالإشراف على إدارة استثمارات المصرف وتتكوّن من رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام، وعضويْن يقوم مجلس الإدارة باختيارهما من بين أعضائه لمدة سنتينْ.

2- **لجنة المراجعة:** وتقوم بالإشراف على مراجعة أعمال المصرف الداخلية وتتكوّن من ثلاثة أعضاء، يقوم مجلس الإدارة باختيارهم من بين أعضائه لمدة سنتينْ.

المدير العام

يُعينّ مجلس المحافظين مدير عام المصرف - من غير أعضاء مجلس الإدارة - لفترة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين على الأكثر. والمدير العام هو الموظف التنفيذي الأعلى في المصرف والمسئول عن تسيير جميع أعماله تحت إشراف مجلس الإدارة، وفقاً للنظم واللوائح ووفقاً لتوجيهات مجلسيْ المحافظين والإدارة، وهو الممثل القانوني للمصرف.

(*) المقصود بالدولار في هذا التقرير هو الدولار الأمريكي.

اجتماع مجلس المحافظين رقم (42) - الرباط - أبريل 2017

مجلس المحافظين

معالي الأستاذ/ عمر ملحس

وزير المالية – المملكة الأردنية الهاشمية

معالي الأستاذ/ درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي

الوزير المسئول عن الشؤون المالية – سلطنة عُمَان

معالي الأستاذ/ عبيد حميد الطاير

وزير الدولة للشؤون المالية

دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي الدكتور/ نبيل قسيس*

رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال

الفلسطينية – دولة فلسطين

معالي الشيخ/ أحمد بن محمد آل خليفة

وزير المالية – مملكة البحرين

معالي الأستاذ/ علي شريف العمادي

وزير المالية – دولة قطر

معالي الأستاذ/ زياد العذاري*

وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

الجمهورية التونسية

معالي الأستاذ/ أنس خالد الصالح

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

دولة الكويت

معالي الأستاذ/ عبد الرحمن راوية*

وزير المالية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

معالي الأستاذ/ علي حسن خليل

وزير المالية – الجمهورية اللبنانية

معالي الأستاذ/ محمد بن عبد الله بن عبد العزيز الجدعان

وزير المالية – المملكة العربية السعودية

معالي الأستاذ/ أسامة سعد حماد صالح

وزير المالية – دولة ليبيا

معالي الدكتور/ محمد عثمان سليمان الركابي*

وزير المالية والتخطيط الاقتصادي

جمهورية السودان

معالي الدكتورة/ سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

معالي الأستاذ/ محمد بوسعيد

وزير الاقتصاد والمالية – المملكة المغربية

الجمهورية العربية السورية**

معالي الدكتور/ حيدر العبّادي*

رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وكالة

جمهورية العراق

معالي الأستاذ/ المختار ولد أجاي

وزير الاقتصاد والمالية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

---

* تم تعديل التمثيل في مجلس المحافظين خلال العام، فقد كان يمثل الجمهورية التونسية معالي الأستاذ/ محمد الفاضل عبد الكافي حتى سبتمبر 2017، وكان يمثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية معالي الأستاذ/ حاجي بابا عمي حتى يونيو 2017، وكان يمثل جمهورية السودان معالي الأستاذ/ بدر الدين محمود عباس حتى مايو 2017، وكان يمثل جمهورية العراق معالي الدكتور/ هوشيار زيباري حتى مارس 2017 ثم معالي الدكتور/ عبد الرزاق العيسي حتى مايو 2017، وكان يمثل دولة فلسطين معالي الدكتور/ جواد ناجي حرز الله حتى مارس 2017.

** كان عام 2011 هو آخر عام يحضر فيه ممثل عن الجمهورية العربية السورية اجتماعات مجلس المحافظين.

اجتماع مجلس الإدارة - الخرطوم - سبتمبر 2017

مجـلس الإدارة

الرئيس

معالي المهندس / يوسف بن إبراهيم البسام

المملكـــة العربيـــة السعـودية

الأعضـــاء

سعادة الأستاذ / مصبح محمد السويدي	**سعادة الأستاذة / لمياء بن ميم***
دولة الإمارات العربية المتحدة	الجمهورية التونسية
سعادة الأستاذ / ميلود بوطبَّة	**سعادة الدكتورة / هدى هادي سلمان**
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	جمهورية العراق
سعادة الدكتور / عبد العزيز بن محمد بن زاهر الهنائي	**سعادة الأستاذ / أحمد صالح بومطر المهندي**
سلطنة عُمَان	دولة قطر
سعادة الأستاذ / مروان عبد الله يوسف ثنيان الغانم	**سعادة الأستاذ / جمعة بشير بو خضرة**
دولة الكويت	دولة ليبيا
سعادة الدكتورة / منى محمد أحمد وهبة	**سعادة الأستاذ / الحسن الدز**
جمهورية مصر العربية	المملكة المغربية

المدير العام

معالي الدكتور / سيدي ولد التاه

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

* تم تعديل التمثيل في مجلس الإدارة خلال العام، فقد كان يمثل الجمهورية التونسية سعادة الأستاذ / سمير بن إبراهيم لزعر حتى نهاية يناير 2017، ثم مثلها سعادة الأستاذ / منير الرمضاني حتى أكتوبر 2017.

معـالـي رئيـس مجلـس المحافظـين
المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا

معالـــي الرئيـــس

تحية طيبة،

طبقاً للمواد 6/25 و2/34 و35 من اتفاقية إنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أتشرّفُ بأن أرفع إلى مجلس المحافظين الموقّر، نيابةً عن مجلس الإدارة، التقرير السنوي عن أعمال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا خلال عام 2017. ويشتمل التقرير على عرضٍ لأهم أنشطة المصرف وعلى وصفٍ تفصيليٍّ لعملياته التنموية الجديدة في البلدان الأفريقية التي استفادت من تمويلاته خلال العام، كما يشتمل على الحسابات المدققة للسنة المالية 2017.

وأرجو أن تتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

يوسف بن إبراهيم البسام
رئيس مجلس الإدارة

أهم مؤشرات نشاط المصرف 2016 - 2017

البيـــــــان	2016	2017
إجمالي الالتزامات (مليون دولار)	**506**	**529.6**
قروض مشاريع القطاع العام (مليون دولار)	210	220
قروض مشاريع القطاع الخاص (مليون دولار)	86	100
قروض عمليات الصادرات العربية (مليون دولار)	200	200
منح العون الفني (مليون دولار)	10	9.6
إجمالي عدد العمليات	**75**	**71**
عدد مشاريع القطاع العام	16	16
عدد عمليات القطاع الخاص والتجارة الخارجية	18	15
عدد عمليات العون الفني	41	40
■ دراسات الجدوى	9	3
■ الدعم المؤسسي	32	37
متوسط عنصر المنحة لقروض المشروعات (%)	48.8	41.5
إجمالي تكاليف المشروعات التي ساهم المصرف في تمويلها (مليون دولار)	723.4	569.9
مساهمة المصرف في مبادرة «HIPC» (مليون دولار)	2.3	-
صافي الموجودات (مليون دولار)	4,427.7	4,788.2
إجمالي الدخل (مليون دولار)	151.4	294.7
صافي الدخل (مليون دولار)	123.6	271.7

لمحة عن التطورات الاقتصادية الدولية

1/ نمو الاقتصاد العالمي

تسارع معدّل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2017 ليبلغ 3.7 % متجاوزاً بذلك المعدّل السنوي المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة بحوالي 0.3 نقطة، حسب ما يشير إليه تقرير «صندوق النقد الدولي» حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يناير 2018. وتعكس هذه النتائج الأولية نمو الطلب المحلي في الاقتصادات المتقدمة وفي الصين، وتحسن أداء عدد من كبرى الاقتصادات الناشئة، كما تعكس النمو الملحوظ للقطاع الصناعي الذي استفاد من تعافي الاستثمار والتوسع في المبادلات التجارية الدولية.

وقد ارتفع معدّل النمو السنوي للاقتصاد الأمريكي خلال عام 2017 ليبلغ 2.3 %، وذلك بفضل الظروف المالية المواتية ودعم ثقة المؤسسات والمستهلكين، بالإضافة إلى التطلعات المرتبطة بالإصلاح الجبائي الذي تم إقراره في نهاية العام، ومن المتوقع أن يساهم هذا الإصلاح في تعزيز آفاق النمو الاقتصادي. كذلك ارتفع معدّل النمو السنوي للاقتصاد في منطقة اليورو ليبلغ 2.4 % في عام 2017 وهي أعلى نسبة نمو تشهدها المنطقة منذ عام 2007، ويُعزى ذلك إلى تسارع نمو الصادرات في ظروف اتسمت بانتعاش المبادلات التجارية الدولية، وتواصل نمو الطلب المحلي المدعوم بظروف مالية مواتية. غير أن العوامل المتعلقة بضعف الإنتاجية والتهرّم السكاني بالإضافة إلى ازدياد حجم الدين العام والخاص في بعض الدول الأوروبية، تحدّ من آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط.

أما في المملكة المتحدة فقد تواصل تراجع معدّل النمو السنوي للاقتصاد للسنة الثالثة على التوالي ليستقر في حدود 1.7 %. ويُفسر هذا التراجع بتباطؤ نمو الاستهلاك الخاص نتيجةَ لارتفاع أسعار الواردات المترتب عن انخفاض سعر صرف الجنيه الإسترليني. وتخيم حالة من اللّايقين على الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط، حيث يرتبط ذلك بطبيعة العلاقات الاقتصادية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي، والتي ستتمخض عن المفاوضات الجارية للخروج من الاتحاد.

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى فقد تسارع معدّل النمو الاقتصادي في اليابان، نتيجةً لنمو الطلب وسياسة التخفيف الجبائي المتّبعة. كما تسارع معدّل النمو في النرويج وكندا، نتيجةً للارتفاع النسبي لأسعار النفط والغاز والسياسات الضريبية والمالية المحفزة التي تم اعتمادها، بينما تراجع معدّل النمو الاقتصادي في أستراليا، بسبب العواصف التي ضربت البلاد وتسببت في تراجع الاستثمارات العقارية وصادرات التعدين. وقد سجلت اقتصادات كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة نمواً ملحوظاً، نظراً لتطور المبادلات التجارية الدولية والارتفاع النسبي للطلب الصيني على السلع الواردة من هذه البلدان.

وفي الصين ارتفع معدّل النمو الاقتصادي بشكلٍ طفيف ليبلغ 6.8 %، وذلك نتيجةً للسياسات النقدية التوسعية والإصلاحات التي تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج. وفي الهند انخفض معدّل النمو الاقتصادي، نتيجةً للاضطرابات الناجمة عن المبادرة الحكومية لسحب أعلى ورقتين نقديتينْ من التداول بالإضافة إلى التكاليف الانتقالية المتعلقة بدخول الضريبة الجديدة على السلع والخدمات حيز التطبيق. بينما شهدت الاقتصادات الخمسة الكبرى في مجموعة آسيان – دون اعتبار سنغافورة – (إندونيسيا وتايلاند والفيليبين وماليزيا وفيتنام) نمواً لافتاً نجم عن تعاظم الطلب الخارجي من الصين وأوروبا. وفي أمريكا اللاتينية خرج الاقتصاد من مرحلة الانكماش التي شهدها في عام 2016 ليحقق نمواً إيجابياً قُدّر بحوالي 1.3 %. كما ارتفع معدّل النمو الاقتصادي في رابطة الدول المستقلة ليبلغ 2.2 % وهي أعلى نسبة يتم تحقيقها في المنطقة منذ عام 2013، ويُعزى ذلك إلى الارتفاع النسبي لأسعار النفط والارتفاع السريع لوتيرة الإنتاج النفطي في كازاخستان، إلى جانب السياسات المالية المحفزة التي تم اعتمادها في روسيا. كما ارتفع معدّل النمو الاقتصادي في دول أوروبا الشرقية وتركيا ليبلغ 5.2 %، وهو ما يعود أساسا إلى ارتفاع معدّل النمو في تركيا نتيجةً لتعافي الصادرات واعتماد سياسة جبائيه توسعية، وإلى ارتفاع معدل النمو في بولندا.

أمّا في دول إفريقيا – جنوب الصحراء – فبالرغم من ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي الذي بلغ 2.7 %، إلاّ أنه يظل أقل معدّل نمو تسجله هذه الدول في القرن الحالي إذا ما استثنينا عام 2016 الذي بلغ فيه معدّل النمو 1.4 %. ويعود ارتفاعه إلى زيادة الإنتاج النفطي في نيجيريا، والتراجع النسبي لموجة الجفاف التي شهدتها دول شرق وجنوب إفريقيا، والتحسن النسبي للبيئة الاقتصادية الخارجية، بالإضافة إلى تسارع وتيرة الإنفاق الحكومي. وتؤثر الظروف الصعبة التي تمر بها نيجيريا وجنوب إفريقيا بشكلٍ سلبي على الآفاق الاقتصادية للمنطقة.

وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تراجع معدّل النمو ليبلغ 2.5 %. ويعود هذا التراجع إلى تباطؤ النمو في إيران وتراجع الإنتاج النفطي لدول منظمة أوبك، إثر دخول قرار المنظمة بتخفيض الإنتاج حيز التنفيذ في بداية العام.

2 / التضخم والعمالة والبطالة

أ) التضخم

تُشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدّلات التضخم في الاقتصادات المتقدمة إلى 1.7 % عام 2017 مقابل 0.8 % في عام 2016، نتيجةً لاستمرار تعافي الطلب وارتفاع أسعار السلع الأساسية. أما الاقتصادات الناشئة والنامية باستثناء فنزويلا والأرجنتين فقد شهدت استقراراً في معدّلات التضخم في حدود 4.2 %. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع معدّل تضخم أسعار السلع الاستهلاكية من 1.3 % في عام 2016 إلى 2.1 % في عام 2017، متجاوزاً بذلك – بشكلٍ طفيف – المستوى المستهدف من البنك المركزي.

كما ارتفع معدّل التضخم في منطقة اليورو من 0.2 % في عام 2016 إلى 1.5 % في عام 2017، وهو ما يُفسر بارتفاع أسعار الطاقة وتواصل تعافي الطلب، غير أنه يظل دون المستوى المُتوقّع من البنك المركزي الأوروبي والمُقدّر بحوالي 2 %. وفي المملكة المتحدة ارتفع معدّل التضخم بشكلٍ سريع من 0.7 % في عام 2016 إلى 2.6 % في عام 2017، نتيجةً لارتفاع أسعار الواردات إثر انخفاض سعر صرف الجنيه الإسترليني. وفي اليابان ارتفع معدّل التضخم إلى 0.4 % في عام 2017 بعد أن كان سلبياً في عام 2016، وهو ما يُعزى لارتفاع أسعار الطاقة وتسارع معدّل النمو الاقتصادي.

وفي الصين انخفض معدّل التضخم بشكلٍ طفيف من 2 % في عام 2016 إلى 1.8 % في عام 2017، نتيجةً لانخفاض أسعار المواد الغذائية. أمّا في البرازيل وروسيا فقد انخفض معدّل التضخم أيضاً بشكلٍ سريع، نتيجةً لتقلص الفجوة بين مستويات الإنتاج المحققة وتلك الممكنة إثر خروج كلا البلدين من مرحلة الانكماش في عام 2017 وتحسن سعر صرف العملات المحلية؛ مما ساهم في انخفاض أسعار الواردات.

وفي المكسيك ارتفع معدّل التضخم إلى 5.9 %، نظراً لتحرير سعر الوقود المنزلي وتدهور سعر صرف العملة المحلية. أمّا في الأرجنتين فقد انخفض معدّل التضخم ليستقر في حدود 26.8 %، وذلك نسبةً للزوال التدريجي للآثار المتعلقة بانخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع الأسعار التي تتدخل الدولة بصورة مباشرة في تحديدها في عام 2016، وكذلك لانتهاج البنك المركزي سياسة نقدية صارمة. وفي تركيا سجل معدّل التضخم أعلى مستوىً له منذ عام 2003، ليبلغ 10.8 % بعد انخفاض سعر صرف الليرة.

فيما يخص دول إفريقيا جنوب الصحراء فقد انخفض معدّل التضخم بمستوىً طفيف من 11.3 % في عام 2016 إلى 11 % في عام 2017، حيث انخفض معدّل التضخم في جنوب إفريقيا نظراً لاستمرار التباطؤ الاقتصادي وتراجع موجة الجفاف والنمو المحدود للأجور، في حين ظلت معدّلات التضخم ثنائية الرقم في نيجيريا وأنجولا؛ مما يعكس عمق الآثار المترتبة عن تدهور سعر صرف العملتين المحليتين، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود.

ب) العمالة والبطالة

ارتفع معدّل البطالة العالمي في عام 2017 ليبلغ 5.6 % حيث وصل عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي 192 مليون شخص منهم 43 % من النساء. وبلغ معدّل العمالة 58.5 % من عدد السكان البالغين أكثر من 15 عاماً، في حين لم يتجاوز هذا المعدّل 45.8 % عند النساء. وفي الاقتصادات المتقدمة سجل معدّل البطالة أقل مستوىً له منذ عام 2007 ليستقر عند 5.7 %، فقد سجلت منطقة اليورو معدّل بطالة لا يتجاوز 9.2 % وهو أقل معدّل تشهده المنطقة منذ عام 2008، كما سجلت مجموعة الدول الصناعية السبع معدّل بطالة لا يتجاوز 5 % وهو أيضاً أقل معدّل تشهده المجموعة منذ الصدمة النفطية الأولى في عام 1973، وانخفض معدّل البطالة في بقية الاقتصادات المتقدمة إلى أدنى مستوىً له منذ عام 2008 ليستقر في حدود 4.2 %.

أما في الدول الناشئة والصاعدة فقد انخفض معدّل البطالة إلى 11.7 % في دول شمال إفريقيا، وإلى 3.8 % في دول أمريكا الوسطى، وإلى 5.5 % في دول شرق أوروبا، وإلى 6.6 % في دول وسط آسيا في حين ارتفع ذات المعدّل في دول أمريكا اللاتينية ليبلغ 8.2 %، وفي الدول العربية ليبلغ 8.5 %، وفي دول غرب آسيا ليبلغ 10.2 %، وفي دول جنوب شرق آسيا ليبلغ 3.3 %، وفي دول جنوب آسيا ليبلغ 4.1 %، وفي دول مجموعة آسيان ليبلغ 3.3 %. أما في دول إفريقيا – جنوب الصحراء – فقد استقر معدّل البطالة في حدود 5.3 % في دول غرب إفريقيا، في حين ارتفع ذات المعدل في بقية المناطق ليبلغ 5.3 % في دول وسط إفريقيا و6.4 % في دول شرق إفريقيا و 27.1 % في دول جنوب القارة.

3/ التجارة العالمية

ازداد نمو حجم التجارة العالمية في عام 2017 ليبلغ حوالي 4.2 %، وهو أعلى معدّل يتم تحقيقه منذ عام 2011. وقد لعب النمو الملحوظ للصادرات الآسيوية ونمو الواردات في أمريكا الشمالية دوراً بارزاً في تحقيق هذا المعدّل الذي يعكس التعافي النسبي للطلب العالمي.

وقد ارتفعت صادرات الاقتصادات المتقدمة بحوالي 3.7 %، إذ ارتفعت صادرات دول منطقة اليورو بحوالي 4.3 %، وصادرات مجموعة الدول الصناعية السبع بحوالي 3.7 %. أما بقية الاقتصادات المتقدمة فلم تنمو صادراتها إلاّ بحوالي 2.9 %. بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية فقد ارتفعت صادراتها بحوالي 4.8 % وهي أعلى نسبة تتمكن هذه البلدان من تحقيقها منذ عام 2011، إذ ارتفعت صادرات رابطة الدول المستقلة بحوالي 5.7 % بعد ثلاث سنوات متتالية من النمو السلبي، محققةً بذلك أعلى نسبة نمو يتم تسجيلها منذ عام 2010. كما ارتفعت صادرات دول آسيا الناشئة والنامية بحوالي 5.6 %، محققةً بذلك أعلى نسبة نمو يتم تسجيلها منذ عام 2013، وصادرات الاقتصادات الخمسة الكبرى في مجموعة آسيان – دون اعتبار سنغافورة – بحوالي 7 % وهي أعلى نسبة نمو يتم تسجيلها منذ عام 2010، وصادرات دول أوروبا الشرقية وتركيا بحوالي 8.5 % وهي كذلك أعلى نسبة نمو يتم تسجيلها منذ عام 2010، وصادرات دول أمريكا اللاتينية بحوالي 4.5 %، في حين تراجعت صادرات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالي 0.5 %، ويُعتبر هذا أول تراجع تشهده هذه المنطقة منذ عام 2009. أمّا في دول إفريقيا – جنوب الصحراء – فقد ارتفعت الصادرات بحوالي 4.1 %.

كذلك ارتفعت واردات الاقتصادات المتقدمة بحوالي 4 %، إذ ارتفعت واردات دول منطقة اليورو بحوالي 4.3 %، وواردات مجموعة الدول الصناعية السبع بحوالي3.7 %، وواردات بقية الاقتصادات المتقدمة بحوالي 3.6 % وهي أعلى نسبة نمو يتم تحقيقها منذ عام 2013. أما الاقتصادات الناشئة والنامية فقد ارتفعت وارداتها بحوالي 4.4 % وهي أعلى نسبة نمو يتم تحقيقها منذ عام 2013، فقد ارتفعت واردات رابطة الدول المستقلة بحوالي 4.8 % بعد ثلاث سنوات متتالية من النمو السلبي محققةً بذلك أعلى نسبة نمو يتم تسجيلها منذ عام 2012. كما ارتفعت واردات دول آسيا الناشئة والنامية بحوالي 6.1 % وهي أعلى نسبة نمو يتم تحقيقها منذ عام 2013، وواردات الاقتصادات الخمسة الكبرى في مجموعة آسيان – دون اعتبار سنغافورة –

بحوالي 6.7 % وهي أعلى نسبة نمو يتم تحقيقها منذ عام 2012، وواردات دول أوروبا الشرقية وتركيا بحوالي 6.7 %، وواردات دول أمريكا اللاتينية بحوالي 3.3 % بعد سنتين متتاليتين من النمو السلبي محققةً بذلك أعلى نسبة نمو يتم تسجيلها منذ عام 2013، بينما تراجعت واردات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالي 1 % وهي أكبر نسبة تراجع تشهدها المنطقة منذ عام 2009. أما في دول إفريقيا – جنوب الصحراء فقد ارتفعت الواردات بحوالي 1.7 %.

4 /الدين الخارجي والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أ) الدين الخارجي

بلغ حجم الدين الخارجي لدول إفريقيا جنوب الصحراء –حسب إحصائيات البنك الدولي– حوالي 454 مليار دولار في عام 2016؛ أي بزيادة قدرها 7.4 % مقارنةً بعام 2015، وهي أعلى زيادة سنوية يتم تحقيقها منذ عام 2013. وبلغ بذلك متوسط نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الخام حوالي 32 %.

ومن حيث تركيبته فإن 83 % من إجمالي الدين كان في شكل قروض طويلة الأجل و13 % قروض قصيرة الأجل. وشكلت الزيادة المسجلة على مستوى القروض طويلة الأجل حوالي 95 % من إجمالي الزيادة المسجلة على مستوى الدين الخارجي، بينما واصلت القروض المُقدّمة من صندوق النقد الدولي الانخفاض لأدنى مستوىً لها منذ عام 2008. وقد مثلت القروض الميسرة حوالي 32.6 % من إجمالي الدين الخارجي، في حين استقرت نسبة القروض المُقدّمة من المؤسسات متعددة الأطراف في حدود 19.2 %، ويمثّل حجم المدخرات 30.8 % من إجمالي الدين الخارجي. وارتفعت نسبة الدين الخارجي بالدولار الأمريكي لتبلغ حوالي 60.5 %، في حين انخفضت نسبة الدين الخارجي باليورو إلى حوالي 6.4 %.

وقد بلغت متأخرات السداد حوالي 28.9 مليار دولار في عام 2016 مرتفعةً بذلك بحوالي 1.7 % عن عام 2015. ومن حيث تركيبتها فإن 25 % من المتأخرات تتعلق بقروض مُقدّمة من قبل جهات خاصة، في حين أن 75 % تتعلق بقروض مُقدّمة من قبل جهات رسمية. كما قُدرت السحوبات من الديون في عام 2016 بحوالي 57.4 مليار دولار بزيادة قدرها حوالي 1.7 % عن السحوبات المسجلة في عام 2015. ومن حيث تركيبتها فإن 98 % من السحوبات تتعلق بقروض طويلة الأجل بينما 2 % فقط تتعلق بقروض قصيرة الأجل.

وبلغت خدمة الدين حوالي 38.3 مليار دولار في عام 2016 بزيادة قدرها حوالي 37 % عن نظيرتها المسجلة في عام 2015. وقد مثلت خدمة الدين حوالي 11.6 % من الصادرات. ومن حيث تركيبتها فإن 68 % منها يتعلق بتسديد أصل الدين في حين يتعلق 32 % بتسديد الفوائد. ومثلت الزيادة المسجلة على مستوى تسديد أصل الدين 82 % من الزيادة المسجلة على مستوى خدمة الدين.

انخفض متوسط سعر الفائدة على القروض الجديدة التي تم الحصول عليها في عام 2016 إلى حوالي 1.8 %، كما انخفض متوسط مدة القرض إلى حوالي 16.9 سنة، وانخفض متوسط فترة السماح إلى حوالي 4.2 سنوات، كما انخفض متوسط عنصر المنحة إلى 46.7 %. وإذا ما تم الاقتصار على القروض الجديدة المتحصل عليها من جهات رسمية فقد انخفض متوسط سعر الفائدة إلى 1.2 %، كما انخفض متوسط مدة القرض إلى 18.7 سنة، وانخفض متوسط فترة السماح إلى 3.9 سنوات، وانخفض متوسط عنصر المنحة إلى 51.3 %. من جانبٍ آخر فقد انخفض حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية في عام 2016 بحوالي 16 % ليبلغ 27.1 مليار دولار وهو أدنى مستوى له منذ عام 2013، كما انخفض حجم الاستثمار في المحافظ بحوالي 89 % ليبلغ مليار دولار وهو أدنى مستوى له منذ عام 2008.

ب) البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

بلغ عدد البلدان التي استفادت من مبادرة تخفيف عبء المديونية عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون 36 بلداً من بينها 29 بلداً إفريقياً مستفيداً من عون المصرف. وقد وصلت جميع هذه البلدان إلى نقطة الانتهاء في إطار المبادرة. وبلغ عدد البلدان المرشحة للاستفادة من المبادرة والتي لم تصل إلى نقطة الانتهاء 3 بلدان من بينها بلد إفريقي واحد مستفيد من عون المصرف وهو دولة إريتريا. وبلغت التكلفة الإجمالية لتخفيف الديون ضمن المبادرة 76.9 مليار دولار منها حوالي 64.7 مليار دولار للبلدان الإفريقية المستفيدة من عون المصرف، كما بلغت مساهمة المصرف في تخفيف عبء المديونية حتى نهاية عام 2017 حوالي 258.8 مليون دولار واستفادت منها جميع البلدان الإفريقية المتلقية لعونه والتي استفادت من المبادرة.

5 / توقعات الاقتصاد العالمي لعام 2018

تُشير التوقعات الواردة في تقرير «صندوق النقد الدولي» حول آفاق الاقتصاد العالمي إلى ارتفاع معدّل نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ 3.9 % في عام 2018. ومن المُتوقع أن يبقى معدّل النمو مستقرا في الاقتصادات المتقدمة في حدود 2.3 %، في حين أنه من المُتوقع أن يرتفع معدّل النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية ليبلغ 4.9 %، غير أن هذه النسبة تخفي فروقات شاسعة بين تلك البلدان، ففي حين أنه من المُتوقع أن تواصل بلدان آسيا الناشئة نسق نموها الحثيث، إلا أن العديد من البلدان لا سيما في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط قد تشهد معدلات نمو ضعيفة نسبياً.

في الولايات المتحدة الأمريكية من المُتوقع أن يتسارع معدّل النمو الاقتصادي ليبلغ 2.7 %، وذلك بفضل تواصل الظروف المالية المواتية ودعم ثقة المؤسسات والمستهلكين. أما في منطقة اليورو فمن المُنتظر أن يتباطأ النمو بشكل طفيف ليبلغ 2.2 %، وذلك نظراً لتقلص أثر التدارك. وفي المملكة المتحدة من المُتوقع أن يبلغ معدّل النمو 1.5 %.

أمّا في اليابان، فمن المُتوقع أن يبلغ معدّل النمو الاقتصادي 1.2 %، نسبةً للنهاية المبرمجة لسياسة التخفيف الجبائي وتباطؤ نمو الاستهلاك الخاص وتراجع الطلب الخارجي. وفي الصين، من المُتوقع كذلك أن يتباطأ معدّل النمو الاقتصادي ليبلغ 6.6 %، وذلك بالرغم من التواصل المرتقب للسياسات الاقتصادية التوسعية لا سيما تلك المتعلقة بالاستثمار العمومي. وفي أمريكا اللاتينية فمن المُتوقع أن يتسارع معدّل النمو الاقتصادي ليبلغ 1.9 % غير أن هذه النسبة تُخفي تباينات بين دول المنطقة. فقد يستقر معدّل النمو في المكسيك في حدود 2.3 %، وقد يتسارع معدّل النمو في البرازيل ليبلغ 1.9 % بالرغم من ضعف الاستثمارات وتواصل حالة اللايقين على المستقبل السياسي للبلد. كذلك من المُتوقع أن يتواصل نسق النمو في الأرجنتين بنسبة 2.5 %، بفضل استمرار تحسن الطلب المحلي وتخفيف السياسات التقشفية المعتمدة، أمّا في شيلي فمن المُتوقع أن يتسارع معدّل النمو الاقتصادي ليبلغ 2.5 %، نتيجةً لدعم ثقة المؤسسات والمستهلكين وارتفاع أسعار النحاس، بالإضافة إلى آثار سياسة التوسع النقدي المعتمدة. وفي رابطة الدول المستقلة، فإنه من المُتوقع تواصل نسق النمو بنسبة 2.2 % ، وفي بولندا فقد يتراجع معدّل النمو الاقتصادي إلى 3.3 %.

فيما يخص دول إفريقيا جنوب الصحراء، فمن المُتوقع أن يرتفع معدّل النمو الاقتصادي ليبلغ 3.3 %، وذلك بفضل تواصل الانتعاش الاقتصادي في دول المجموعة المستوردة للنفط والتي يُتوقع أن يبلغ معدّل النمو فيها 4.4 %. أمّا في إفريقيا الجنوبية فمن المُتوقع أن تحقق نسبة النمو ارتفاعاً نسبياً لتبلغ 0.9 % وذلك بفضل ارتفاع أسعار الصادرات من المواد الأولية وتحسن الإنتاج الزراعي. وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المُتوقع أن يرتفع معدّل النمو الاقتصادي ليبلغ 3.6 % بفضل نمو الطلب المحلي في الدول المستوردة للنفط وارتفاع الإنتاج النفطي في الدول المصدرة، فقد يبلغ معدّل النمو الاقتصادي 1.6 % في المملكة العربية السعودية و5.6 % في باكستان و4.5 % في مصر.

الفصل الأول
النشاط التمويلي

تمهيد

واصل المصرف في عام 2017 تنفيذ خطته الخمسية السابعة (2015 - 2019)، الخطة التي أولت اهتماماً كبيراً لتمويل القطاع الخاص والصادرات العربية إلى الدول الإفريقية، فتم في إطارها تخصيص مبلغ 450 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص، وما بين 150 إلى 250 مليون دولار سنوياً لتمويل الصادرات العربية (مبلغ دوار). من جهةٍ أخرى فقد تمت زيادة مخصصات مشروعات القطاع العام لتبلغ 1100 مليون دولار، ومخصصات عمليات العون الفني لتبلغ 50 مليون دولار موزعةً بالتساوي على سنوات الخطة الخمس بواقع 10 ملايين دولار.

فيما يخص التوزيع القطاعي لمشروعات القطاع العام التي تمت المصادقة عليها في عام 2017، فقد غطت التمويلات قطاع البنية الأساسية والبيئة في مجالات النقل وإمداد مياه الشرب والكهرباء وتوفير خدمات الصرف الصحي وحماية البيئة، وهي مجالات ذات أهمية كبرى نسبة لتأثيرها المباشر على تحسين الظروف المعيشية والصحية للسكان.

كما غطت التمويلات قطاع الزراعة والتنمية الريفية الذي يلعب دوراً رئيسياً في سد الفجوة الغذائية ومكافحة الفقر في الدول المستفيدة من عون المصرف، إلى جانب دوره في النهوض بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي. ثم القطاع الاجتماعي في مجالات التعليم والتدريب المهني والصحة، بما يدعم تنمية القدرات البشرية ويُساعد في تحفيز معدّل النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد.

وفيما يتعلق بشروط الإقراض، فقد استمر المصرف في عام 2017 في تقديم قروضه لتمويل المشروعات بشروط غاية في اليُسر والمرونة، لتكون مناسبة لطبيعة كل عملية، مع مراعاة التفاوت بين مستويات الدول المستفيدة، والعناية على وجه الخصوص بظروف الدول الأقل نمواً والتي تتطلب تقديم قروض أكثر يسراً. كذلك واصل المصرف -خلال العام- التنسيق مع مؤسسات التمويل الإنمائي، وبصفةٍ خاصة العربية منها، في شأن التمويل المشترك للمشروعات الكُبرى.

الالتزامات الكلية للمصرف في عام 2017

بلغت الالتزامات الكلية حوالي 529.6 مليون دولار خلال عام 2017 (جدول 2)؛ أي ما نسبته 99.9 ٪ من إجمالي المُقرر للعام، منها 220 مليون دولار لفائدة القطاع العام لتمويل 16 مشروعاً إنمائياً، و100 مليون دولار لفائدة القطاع الخاص قُدّمت في شكل قروض ائتمانية لثمانية بنوك إفريقية، و200 مليون دولار لتمويل عمليات صادرات عربية إلى الدول الأفريقية عبر خطوط تمويل مُنحت لسبع مؤسسات مالية تهتم بهذا القطاع، وحوالي 9.6 ملايين دولار لتمويل 40 عملية عون فني.

وقد تجاوزت تمويلات عام 2017 تمويلات عام 2016 بنسبة زيادة بلغت 4.7 ٪، إذ لم تتغير قيمة ما تم تخصيصه للصادرات العربية، بينما زادت مخصصات القطاعين العام والخاص بنحو 4.8 ٪ و16.3 ٪ على التوالي، وذلك وفقاً لما حدّدته الخطة الخمسية السابعة.

التزامات قروض القطاع العام وتوزيعها القطاعي لعام 2017

شَكَّلت توجهات الخطة الخمسية السابعة (2015 – 2019) والأولويات المعبر عنها من طرف حكومات الدول الأفريقية المُستفيدة، القاعدة الأساسية للتوزيع القطاعي لالتزامات قروض القطاع العام لسنة 2017، فشملت البنية الأساسية والبيئة،

والزراعة والتنمية الريفية، والقطاع الاجتماعي كالتالي:

- نال قطاع البنية الأساسية والبيئة النصيب الأكبر من إجمالي الالتزامات، وبلغ ما خُصص له 122.5 مليون دولار؛ أي نحو 55.7 %. وتضمّن ذلك تمويل 8 مشروعات موزعةً ما بين 4 مشروعات طرق، ومشروعيّ (2) مياه، ومشروع (1) صرف صحي، ومشروع (1) توليد طاقة.
- يليه قطاع الزراعة والتنمية الريفية بمبلغ 53.5 مليون دولار؛ أي نحو 24.3 % من الإجمالي، وتَضمَّن ذلك تمويل 4 مشروعات مُوزعةً ما بيْن مشروعيّ (2) تنمية ريفية زراعية، ومشروعيّ (2) إمداد مياه شرب لبعض المناطق.
- أما القطاع الاجتماعي فقد حصل على 44 مليون دولار؛ أي نحو 20 % من الإجمالي، وتضمّن ذلك تمويل 4 مشروعات، منها مشروع صحة و3 مشاريع تعليم وتكوين مهني.

الجدول (1)

التوزيع القطاعي لقروض القطاع العام لعامي 2016 و2017

القطاع	عدد المشاريع		المبلغ (مليون دولار)		النسبة %	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017
البنية الأساسية والبيئة	7	8	98.5	122.5	46.9	55.7
الزراعة والتنمية الريفية	4	4	59.0	53.5	28.1	24.3
الاجتماعي	5	4	52.5	44.0	25.0	20.0
المجموع	16	16	210	220	100	100

شروط الإقراض

واصل المصرف تقديم قروضه خلال عام 2017 بشروط مُيسَّرة، مراعاةً للأوضاع الاقتصادية للدول المقترضة والتي هى في أغلبها من ذوات الدخل المنخفض. وقد مكّنت هذه الشروط تلك الدول من الحصول على القروض بعنصر منحة يتناسب مع ظروفها ومع توجهات المؤسسات الدولية في كيفية التعامل معها.

بلغ المتوسط المُرجح لفئة الفائدة نحو 1.5 % في عام 2017 مُقابل نحو 1.1 % في عام 2016، وبلغ المتوسط المُرجح لفترة السداد نحو 28.2 سنة في عام 2017 مُقابل نحو 30.3 سنة في عام 2016، وبلغ المتوسط المرجح لفترة السماح نحو 8.5 سنوات في عام 2017 بانخفاضٍ قليل عن عام 2016 حيث كان هذا المُعدل نحو 9.8 سنوات (الجدول3).

أما متوسط عنصر المنحة (الذي يعكس جمع أثر مدة القرض وفترة السماح وفئة الفائدة على القرض) في عام 2017 فقد بلغ نحو 41.5 % محُتسباً على أساس مُعدل خصم قدره 5 %، بانخفاضٍ لهذا المؤشر عن عام 2016 حيث كان نحو 48.8 %، ويُعزى هذا الانخفاض إلى منح ثُلث التمويلات في عام 2017 إلى دول متوسطة الدخل.

الجدول (2)

التزامات المصرف الموافق عليها خلال عام 2017

أولاً: القروض

(أ) قروض القطاع العام

الدولة المستفيدة	اسم المشروع	تاريخ الموافقة	مبلغ القرض (م.د)	نسبة الفائدة (%)	مدة القرض (سنة)	فترة لسماح (سنة)	عنصر المنحة (%)
الدول منخفضة الدخل							
إثيوبيا	تطوير طريق «شامبو – اجمسا»	8 مارس 2017	20	1	30	10	49.38
أفريقيا الوسطي	تطوير الطريق الثاني «المطار الدولي– وسط بانجي»	8 مارس 2017	13	1	30	10	49.38
بوروندي	تشييد الطريق رقم 16 «بوروري - جيتيجا» / الجزء الأول: «بوروري – جاكوبا»	8 مارس 2017	15	1	30	10	49.38
النيجر	إمداد مياه الشرب لبعض المراكز شبه الحضرية	8 مارس 2017	10	1	30	10	49.38
السنغال	الصرف الصحي لجزيرة «سان لويس»	5 يوليو 2017	13.5	2	27	7	33.73
غينيا	إعادة تأهيل طريق «كيسيدوجو- جيكيدو-كونديبادو» - الجزء الثالث «جيكيدو -كونديبادو»	5 يوليو 2017	16	1	30	10	49.38
غينيا بيساو	إنشاء محطة توليد الكهرباء في العاصمة «بيساو»	5 يوليو 2017	11	1	30	10	49.38
بوركينا فاسو	تشييد وتجهيز كلية العلوم والتقنيات والبحث وسكن جامعي بجامعة «كودوجو»	27 سبتمبر 2017	12.05	1	30	10	49.38
تشاد	إمداد مياه الشرب لمدينة «أباشي»	13 ديسمبر 2017	15	1	30	10	49.38
الدول متوسطة الدخل							
أنجولا	إعادة إعمار وتوسعة المعهد الفني متعدد التخصصات «بن فيكا» بالعاصمة «لواندا»	8 مارس 2017	9.45	3	27	7	22.61
أنجولا	تشييد وتجهيز المعهد الفني متعدد التخصصات بمدينة «سانزا بونبو»	8 مارس 2017	10.5	3	27	7	22.61
الكاميرون	تشييد وتجهيز المستشفى الجهوي بمدينة «مبالمايو»	8 مارس 2017	12	2	27	7	33.73
كوت ديفوار	استصلاح خليج «كوكودى» بمدينة «أبيدجان»	8 مارس 2017	20	1	30	10	49.38
ليسوتو	إمداد المياه في مدينة «ماسيرو» الكبرى	5 يوليو 2017	14	2	20	5	27.47
الرأس الأخضر	استصلاح وتهيئة الحوض المائي «ساوجواو بابتيستا» في جزيرة «سانتياجو»	27 سبتمبر 2017	13.5	2	26	6	32.43
سوازيلاند	ري الحيازات الصغيرة أدنى نهر «اوسوتو» -(المرحلة الثانية)	27 سبتمبر 2017	15	2	25	5	31.07
		المجموع	**220**				

(ب) قروض ائتمانية لفائدة القطاع الخاص

الدولة أو الجهة المستفيدة	تاريخ الموافقة	مبلغ القرض (م.د)				
الصندوق الوطني للقرض الزراعي للسنغال	8 مارس 2017	10				
شركة تنمية القطن بجمهورية الكاميرون	8 مارس 2017	10				
بنك مالي للتضامن (BMS)	5 يوليو 2017	15				
مؤسسة مصرفية بجمهورية كينيا	27 سبتمبر 2017	15				
بنك مالي للتنمية (BDM)	27 سبتمبر 2017	10				
بنك أكسس غانا (بي إل سي)	13 ديسمبر 2017	10				
مؤسسة تمويل تنموي إقليمية	13 ديسمبر 2017	15				
مجموعة أفريقيا للتمويل (TAH)	13 ديسمبر 2017	15				
	المجموع	**100**				

(ج) خطوط تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية

"CORIS BANK INTERNATIONAL" ببوركينا فاسو	8 مارس 2017	25				
مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة	5 يوليو 2017	15				
بنك مالي للتنمية (BDM)	27 سبتمبر 2017	20				
بنك مصر	27 سبتمبر 2017	50				
بنك أكسس غانا (بي إل سي)	13ديسمبر 2017	20				
مؤسسة مصرفية بجمهورية موريشص	13 ديسمبر 2017	50				
بنك التنمية لدول وسط أفريقيا BDEAC	13 ديسمبر 2017	20				
	المجموع	**200**				
	المجموع الكلي لقروض القطاعين العام والخاص والصادرات العربية	**520**				

ثانياً : عمليات العون الفني (تابع الجدول 2)

القطر / الجهة المستفيدة	نوع العون الفني	تاريخ الموافقة	مبلغ العون (ألف دولار)
تشاد	دراسة الجدوى لمشروع طريق "دوربالي – تشاوي"	8 مارس 2017	450
إقليمي	دراسة تشخيصية للمؤهلات الزراعية والحيوانية والسمكية لمجموعة الساحل	27 سبتمبر 2017	260
النيجر	خبير عربي لدعم برنامج تعليم اللغة العربية	8 مارس 2017	320
بوركينا فاسو	خبير عربي لدعم صندوق دعم فرص العمل	5 يوليو 2017	320
الرأس الأخضر	خبير عربي لدعم وزارة المالية	5 يوليو 2017	240
مدغشقر	خبير عربي لدعم وزارة المالية والميزانية	5 يوليو 2017	320
الكاميرون	خبير عربي لدعم وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية	13 ديسمبر 2017	320
إقليمي	برنامج تدريبي لمتابعة تنفيذ المشروعات بنظام المعلومات الجغرافية في الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية	5 يوليو 2017	180
إقليمي	برنامج تدريبي في مجال الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالملوحة	5 يوليو 2017	400
إقليمي	دورة تدريبية في التشخيص المختبري للأمراض الحيوانية الفيروسية العابرة للحدود	27 سبتمبر 2017	140
إقليمي	برنامج تدريبي لوحدات تنفيذ المشاريع المتعثرة في الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية	13 ديسمبر 2017	200
إقليمي	دورة تدريبية في مجال تعزيز دور المرأة الأفريقية في التصنيع	5 يوليو 2017	120
إقليمي	برنامج تدريبي لتمكين المرأة في السياسات الاقتصادية	27 سبتمبر 2017	180
إقليمي	دعم أنشطة النساء في مجالي الخياطة والتطريز – (المرحلة الثالثة)	8 مارس 2017	150
كوت ديفوار	دعم مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء	5 يوليو 2017	300
إقليمي	دعم رائدات الأعمال في ست دولٍ أفريقية	5 يوليو 2017	410
إقليمي	دعم قدرات المرأة في القطاع الزراعي	27 سبتمبر 2017	280
إقليمي	دعم ملتقى حول فرص الاستثمار الزراعي في أفريقيا	8 مارس 2017	25
إقليمي	دعم منتدى تعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا وولوج أصحاب الحيازات الصغيرة للأسواق	5 يوليو 2017	100
إقليمي	دعم المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي	5 يوليو 2017	250
إقليمي	دعم منتدى تشجيع الصادرات العربية إلى أفريقيا	5 يوليو 2017	200
إقليمي	دعم تنظيم منتدى الابتكار الأفريقي	5 يوليو 2017	170
إقليمي	دعم منتدى الاستثمار العالمي لرواد الأعمال	27 سبتمبر 2017	280
إقليمي	دعم منتدى المصدّرين العرب والمستوردين الأفارقة	13 ديسمبر 2017	350
كوت ديفوار	دعم مختبر مراقبة جودة مياه الشرب – (المرحلة الثانية)	8 مارس 2017	300
سيراليون	دعم بنك الإبداع والشراكة	5 يوليو 2017	150
غينيا بيساو	دعم مؤسسي للمنشآت الاجتماعية العامة بمنطقة "بيومبو"	5 يوليو 2017	500
الكاميرون	دعم مؤسسي لوزارة المياه والطاقة	27 سبتمبر 2017	150
كوت ديفوار	دعم مؤسسي لوزارة التخطيط والتنمية	27 سبتمبر 2017	280
إقليمي	دعم بنك تنمية دول وسط أفريقيا	13 ديسمبر 2017	350
تشاد	تنظيم مائدة مستديرة للمولين	5 يوليو 2017	350
غينيا	تنظيم مائدة مستديرة للمولين	5 يوليو 2017	350
النيجر	تنظيم مائدة مستديرة للمولين	27 سبتمبر 2017	350
سيراليون	عون عاجل لاحتواء كارثة الفيضانات	27 سبتمبر 2017	300
إقليمي	المساهمة فى تمويل برنامج التحالف لمكافحة العمى – (المرحلة الثانية)	27 سبتمبر 2017	300
عمليات عون فني مُصدق بها في إطار صلاحيات المدير العام			
غينيا بيساو	استشاري لتذليل الصعوبات التي تعترض التعاون بين المصرف وجمهورية غينيا بيساو	مارس 2017	10
الجابون	استشاري لتذليل الصعوبات التي تعترض التعاون بين المصرف وجمهورية الجابون	يونيو 2017	15
زيمبابوي	استشاري لتذليل الصعوبات التي تعترض التعاون بين المصرف وجمهورية زيمبابوي	يونيو 2017	15
إثيوبيا	دعم منتدى حول دعم ولوج صغار المزارعين إلى الأسواق	سبتمبر 2017	15
إقليمي	دراسة لتطوير مركز تابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	ديسمبر 2017	15
إجمالي العون الفني			***9.555**

* يشمل مبلغ 140 ألف دولار لتمديد خدمات خبير عربي مهندس في جمهورية مدغشقر.

الجدول (3)

تطور النشاط التمويلي لعمليات المصرف خلال الفترة 1975 – 2017

(قروض ومنح / مليون دولار)

السنة	إجمالي الالتزامات السنوية	صافي الالتزامات السنوية [1]	متوسط فئة الفائدة *(%)	متوسط فترة سداد القرض (بالسنة)*	متوسط فترة السماح (بالسنة)*	متوسط عنصر المنحة % [2]*
1975	85.500	68.033	3.70	23.60	5.20	44.68
1976	62.000	56.823	2.90	22.80	5.00	49.78
1977	66.290	64.226	5.00	16.10	4.40	29.91
1978	72.870	48.601	3.70	18.10	5.20	40.84
1979	49.070	41.916	4.30	17.20	4.40	35.20
1980	71.950	48.066	5.60	15.90	3.80	25.44
1981	76.026	41.284	5.90	14.40	4.20	23.01
1982	90.000	48.180	6.00	16.00	4.70	23.84
1983	83.933	62.120	6.50	15.00	4.20	19.72
1984	87.960	43.178	6.60	14.20	3.70	18.24
1985	73.790	35.785	5.90	15.90	4.30	24.05
1986	58.605	36.937	4.20	16.50	4.20	35.02
1987	71.423	28.604	4.60	16.20	4.70	32.84
1988	66.720	49.151	4.30	17.00	4.30	34.90
1989	72.000	53.618	4.20	18.00	5.20	37.61
1990	73.682	32.565	3.90	18.40	4.30	39.16
1991	74.235	34.613	3.90	17.80	3.80	37.43
1992	73.726	54.157	3.40	17.93	4.20	40.97
1993	74.654	42.332	3.40	17.50	4.20	40.97
1994	74.307	55.998	3.40	18.00	4.10	42.00
1995	79.930	73.000	3.15	18.17	4.42	43.45
1996	89.938	78.467	3.26	18.50	4.34	42.61
1997	99.830	76.536	3.05	17.80	4.36	43.75
1998	109.940	69.535	3.10	18.10	4.38	42.70
1999	119.520	95.700	3.05	18.20	4.77	43.70
2000	123.950	113.834	2.29	25.95	5.62	58.15
2001	129.200	101.292	2.03	26.23	5.65	58.80
2002	134.390	132.150	1.43	27.25	7.21	65.40
2003	139.990	120.027	1.70	27.45	6.73	36.40
2004	144.970	135.838	1.36	27.67	7.62	42.72
2005	159.939	140.185	1.15	29.08	8.56	45.11
2006	169.945	153.394	1.31	28.78	9.20	54.94
2007	179.600	174.998	1.28	28.66	9.22	57.94
2008	190.000	178.845	1.50	27.40	8.46	50.48
2009	200.000	186.927	1.33	29.06	9.12	46.58
2010	200.000	198.200	1.11	29.14	9.69	49.52
2011	200.000	199.118	1.08	29.60	9.59	43.18
2012	200.000	187.307	1.17	29.38	9.44	36.26
2013	200.000	187.626	1.21	29.89	9.33	48.04
2014	200.000	199.541	1.11	29.47	9.70	50.74
2015	260.000	259.798	1.12	29.85	9.48	48.76
2016	306.000	305.871	1.05	30.31	9.76	48.81
2017	**329.555**	**329.234**	**1.49**	**28.16**	**8.47**	**41.45**

(1) تم خصم الإلغاءات من إجمالي التمويل للسنة التي تمت فيها موافقة مجلس الإدارة.

(2) يعتبر القرض ميسراً إذا بلغت نسبة عنصر المنحة فيه 25 % فأكثر.

(*) احتسبت معدلات فئة الفائدة وفترة السداد وفترة السماح وعنصر المنحة كمتوسطات مرجحة بقيمة القرض لكل مشروع، فيما يخص مشروعات القطاع العام.

التزامات القروض وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2017

بلغ الإجمالي المتراكم لتمويلات المصرف 5,425.438 مليون دولار خلال الفترة 1975 – 2017، خُصص منه مبلغ 5,145.17 مليون دولار لتمويل 647 مشروعاً إنمائياً. وبلغ صافي التزامات قروض المشاريع 4,493.97 مليون دولار، نال منه قطاع البنية الأساسية والبيئة 2,387.056 مليون دولار؛ أي ما نسبته نحو 53.12 %، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية 1,033.289 مليون دولار (22.99 %)، وقطاع الطاقة 183.469 مليون دولار(4.08 %)، وقطاع الصناعة 51.529 مليون دولار (1.15 %)، والقطاع الاجتماعي 468.278 مليون دولار (10.42 %)، والقطاع الخاص 357.714 مليون دولار (7.96 %)، وبرنامج العون العاجل 12.635 مليون دولار(0.28 %).

أما فيما يتصل بقروض صندوق الإقراض[1] وعددها 59 قرضاً، فقد قُدمت للدول الأفريقية بغرض دعم موازين مدفوعاتها، وبلغ إجمالي التزامات الصندوق 214.244 مليون دولار. وبذا يبلغ إجمالي صافي التمويلات، شاملاً القروض وقروض صندوق الإقراض، 4,708.214 مليون دولار حتى نهاية عام 2017.

رسم بيانى 1
التوزيع القطاعى لصافي التزمات القروض
2017 - 1975

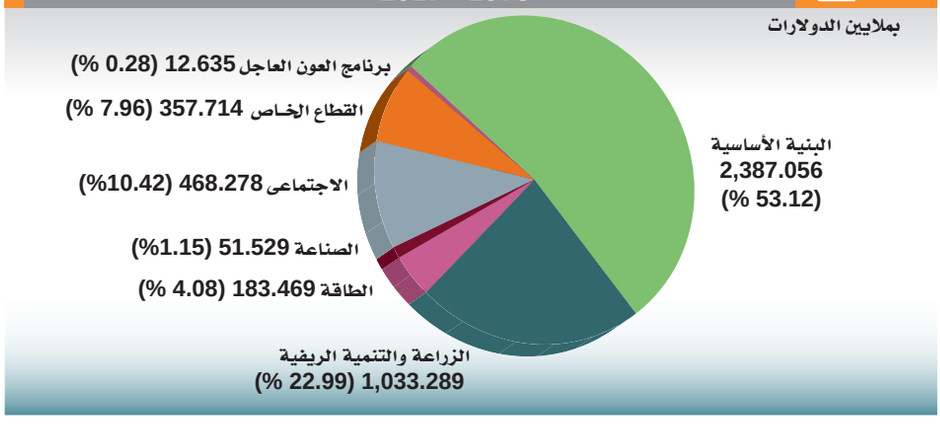

القطاع الخاص

يساهم المصرف في تمويل القطاع الخاص بقروض ائتمانية يتم تقديمها لبنوك ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية والإقليمية بالدول المستفيدة، لإعادة إقراضها لتمويل مشاريع فرعية بالقطاع الخاص. وتتمثل مساهمته أيضاً في تقديم قروض للحكومات يُعاد إقراضها مباشرةً إلى القطاع الخاص، هذا إلى جانب تمويل مكونات لدعم هذا القطاع في إطار المشاريع التي يُسهم في تمويلها.

ومنذ عام 1975 وحتى نهاية عام 2014 بلغ عدد القروض الموجهة إلى القطاع الخاص بواسطة الحكومات 45 قرضاً بصافي التزامات نحو 116.931 مليون دولار، استفادت منه العديد من المشروعات الصغيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والتنمية الريفية والنقل والتمويل الصغير ومتناهي الصغر. كما تم تمويل عدة دراسات جدوى تمخضت عنها مشاريع في القطاع الخاص، كذلك استفاد هذا القطاع من دورات التدريب والمنتديات والمعارض، بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية.

(1) أُنشئ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية (صندوق الإقراض) في نوفمبر 1973 وبدأ عملياته في نوفمبر 1974 بهدف معاونة تلك الدول التي تواجهها صعوبات في الحصول على التمويل الخارجي ودعم موازين مدفوعاتها، وعُهد بإدارته إلى جامعة الدول العربية واستمر ذلك إلى أن انتقلت إدارته إلى المصرف في عام 1976 بعد أن بدأ مباشرة عملياته، ثم أدمجت موارده في رأسمال المصرف في عام 1977 وتوقف نشاطه الأساسي (أي العون غير المُرتبط بالمشاريع).

ولتأطير دور القطاع الخاص ودعمه عبر توفير موارد مالية إضافية، أجاز مجلس محافظي المصرف «برنامج تمويل القطاع الخاص» بموجب قراره رقم (6) لسنة 2014 وبدأ تنفيذه في بداية عام 2015، إذ تَقرَّر تخصيص مبلغ 450 مليون دولار لتمويلاته، وذلك على مدار سنوات الخطة الخمسية السابعة (2015 – 2019) يتم توزيعها كالتالي:

العام	2015	2016	2017	2018	2019
تمويل القطاع الخاص (مليون دولار)	50	100	100	100	100

وفي عام 2017 – العام الثالث للخطة – تم منح قروض ائتمانية بإجمالي قدره 100 مليون دولار لثماني مؤسسات مالية، مقارنةً بإجمالي قروض ائتمانية بلغ 86 مليون دولار في عام 2016 تم منحه أيضاً لثماني مؤسسات مالية. واستفادت من القروض خمسة بنوك ومؤسسات مالية إنمائية تجارية محلية في كلٍ من السنغال وكينيا ومالي (2) وغانا حصلت على 60 مليون دولار، ومؤسستي تمويل إنمائي إقليميتيْن حصلتا على 30 مليون دولار، ومؤسسة حكومية ذات طبيعة تجارية في جمهورية الكاميرون حصلت على 10 ملايين دولار.

وفيما يخص اتفاقيات قروض الائتمان فقد تم – خلال العام – توقيع 9 اتفاقيات مع مؤسسات مالية بمبلغ إجمالي قدره 76 مليون دولار، تضمنّت 6 عمليات تمت الموافقة عليها في عام 2016، و3 عمليات تمت الموافقة عليها في عام 2017. علماً بأن 6 من تلك الاتفاقيات قد تم إعلان نفاذها وبدأت المؤسسات المالية المقترضة عمليات السحب الفعلي من حصيلة تمويلاتها.

ومن المُتوقع أن يشهد عام 2018 توقيع المزيد من الاتفاقيات بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة السحب من القروض الممنوحة خلال الأعوام 2015 و2016 و2017، ممّا سيُسهم في توفير الموارد المالية لمنشآت القطاع الخاص الأفريقية وتحقيق الأثر التنموي المرجو من البرنامج، والذي يتلخص في دعم الاقتصادات الأفريقية من خلال تطوير بنياتها الأساسية، وتشجيع الاستثمارات التي تسهم في زيادة الإنتاج والدخل وتوفير فرص العمل.

تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية

اهتم المصرف بعملية التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، لِما للتجارة الخارجية من دورٍ فعّال في العملية التنموية عبر تيسير انتقال السلع والخدمات وتوفير المدخلات للعمليات الإنتاجية، وتموين الأسواق المحلية والعالمية، وتسهيل تداول الإنتاج النهائي. وقد ساهم المصرف في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد (AFREXIMBANK) بمبلغ 10 ملايين دولار، كما وضع برنامجاً لتمويل الصادرات العربية إلى البلدان الأفريقية المستفيدة من عونه بمبلغ 100 مليون دولار، منه 75 مليوناً أدارتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بناءً على اتفاق أُبرم معها لهذا الشأن في عام 1998، وتم تجديده مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في عام 2008، وانتهى العمل بنهاية عام 2014. كما تمت المصادقة على استخدام المبلغ المُتبقي وقدره 25 مليون دولار في شكل خطوط تمويل تمُنح لبنوك عربية لتمويل الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية. وحتى انتهاء هذا البرنامج بلغ إجمالي الموافقات نحو 399.5 مليون دولار، سُحب منه ما يناهز 187 مليون دولار لتمويل 29 عملية لصالح عشر دول إفريقية هي: تنزانيا وغينيا وموريشص وزيمبابوي وسيشيل وزامبيا وكوت ديفوار وكينيا والسنغال وجامبيا، استفادت بعضها بأكثر من عملية.

ومنذ بداية عام 2015، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لعام 2014 المُشار إليه، تمت إجازة «برنامج تمويل التجارة الخارجية» وخُصصت له مبالغ سنوية دوارة كالتالي:

العام	2015	2016	2017	2018	2019
تمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية (مليون دولار)	150	200	200	225	250

وفي عام 2017 تم منح 7 خطوط تمويل بمبلغ إجمالي قدره 200 مليون دولار، منها 3 خطوط تمويل لبنوك ومؤسسات تمويل إنمائي محلية في كلٍ من مصر ومالي وغانا حصلت على 90 مليون دولار، وخطّيْ تمويل لبنكيْن خاصّيْن ذوا انتشار إقليمي في كلٍ من بوركينا فاسو وموريشص حصلا على 75 مليون دولار، وخطّيْ تمويل لمؤسستي تمويل إنمائي إقليميتيْن حصلتا على 35 مليون دولار. وبالرغم من أن المصرف قد قدّم في عام 2017 نفس حجم التمويل الذي قدّمه في عام 2016، إلاّ أن تمويلات هذا العام شهدت توسعاً في نوع المؤسسات المستفيدة، وذلك بدخول بنوك محلية جديدة ذات انتشار إقليمي في قائمة برنامج التمويل.

العمليات الإقليمية

حظيت المشاريع وعمليات العون الفني ذات الطابع الإقليمي باهتمام من المصرف على مدار سنوات عمله، إذ ينعكس أثرها الإيجابي على أكثر من بلد أفريقي وقد يمتد أحياناً إلى الدول العربية المُجاورة؛ مما يُتيح مجالاً للربط والتعاون بين هذه البلدان.

عمليات العون الفني وتوزيعها القطاعي لعام 2017

استمر المصرف في تقديم المعونة الفنية للبلدان الإفريقية المستفيدة من عونه من خلال آليتين هما: تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الإنمائية، وتقديم الدّعم المؤسسي الذي يشمل تنظيم الدورات التدريبية، وإيفاد الخبراء العرب، وتوفير الأجهزة والمعدات، وتمويل وتنظيم الملتقيات والمنتديات والاجتماعات للفاعلين الاقتصاديين في أفريقيا والعالم العربي. وتستفيد من هذا العون الإدارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية الأفريقية.

في عام 2017 تم تخصيص نحو 9.6 ملايين دولار للمعونة الفنية، وتمت المصادقة على تمويل 40 عملية، تضمنت 5 عمليات في إطار صلاحيات المدير العام بإجمالي قدره 70 ألف دولار. وحيث أن المصرف رصد في خطته الخمسية السابعة الحالية 10 ملايين دولار لمنح العون الفني خلال العام، فإن التنفيذ للمخطط له يكون قد تم بنسبة 96 %.

وتميَّز التوزيع القطاعي لعمليات العون الفني خلال عام 2017 بالاستمرار في الاستجابة لأولويات الدول المستفيدة. وهكذا تم تخصيص مبلغ 1.700 مليون دولار لقطاع البنية الأساسية والبيئة، و1.205 مليون دولار لقطاع الزراعة والتنمية الريفية، و4.080 ملايين دولار للقطاع المالي، و2.280 مليون دولار للقطاع الاجتماعي، و290 ألف دولار للقطاع الصناعي.

عمليات العون الفني وتوزيعها القطاعي للفترة 1975 - 2017

خلال الفترة 1975 –2017 بلغ إجمالي تمويلات العون الفني 180.268 مليون دولار، وذلك لتغطية تكاليف 736 عملية استفادت منها معظم الدول الأفريقية – جنوب الصحراء إلى جانب 6 مجموعات إقليمية و17 مؤسسة إقليمية. وقد توزع المبلغ ما بين دراسات الجدوى التي نالت 76.492 مليون دولار وبنسبة 42.4 %، والدعم المؤسسي الذي نال 103.776 مليون دولار وبنسبة 57.6 % (الجدول 4).

رسم بيانى 2
توزيع العون الفنى بين دراسات الجدوى والدعم المؤسسى 1975 - 2017

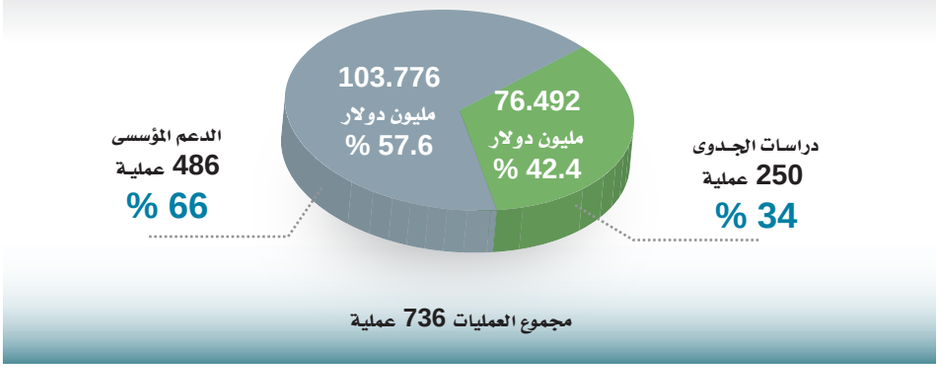

الجدول (4)

تطور عمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2017

التاريخ	دراسات الجدوى		الدعم المؤسسي		المجموع	
	العدد	المبلغ (مليون دولار)	العدد	المبلغ (مليون دولار)	العدد	المبلغ (مليون دولار)
2004 -1975	155	42.622	169	35.627	324	78.249
2005	7	2.000	21	3.989	28	5.989
2006	8	2.740	16	3.485	24	6.225
2007	8	2.910	23	3.590	31	6.500
2008	8	2.770	23	3.980	31	6.750
2009	9	3.605	18	3.395	27	7.000
2010	9	3.285	21	4.715	30	8.000
2011	7	2.330	24	5.670	31	8.000
2012	8	2.460	24	5.540	32	8.000
2013	4	1.560	29	6.440	33	8.000
2014	6	2.550	23	5.450	29	8.000
2015	9	3.785	26	6.215	35	10.000
2016	9	3.150	32	6.850	41	10.000
2017	3	0.725	37	8.830	40	9.555
المجموع	250	76.492	486	103.776	736	180.268
النسبة (%)	34	42.4	66	57.6	100	100

وقد حاز قطاع البنية الأساسية والبيئة على أكبر نسبة من تمويلات العون الفني خلال الفترة المذكورة، فنال نحو 66.248 مليون دولار وبنسبة 36.8 %، يليه قطاع الزراعة والتنمية الريفية بنحو 61.126 مليون دولار وبنسبة 33.9 %، ثم الإدارات المالية في البلدان المستفيدة بنحو 41.499 مليون دولار وبنسبة 23 %، وقطاع الصناعة بنحو 5.798 ملايين دولار وبنسبة 3.2 %، وقطاع الطاقة بنحو 5.597 ملايين دولار وبنسبة 3.1 % (الجدول 5).

الجدول (5)

التوزيع القطاعي لعمليات العون الفني خلال الفترة 1975 - 2017 (بملايين الدولارات)

القطاع	البنية الأساسية		الزراعي		الصناعي		الطاقة		المالي		المجموع	
العون الفني	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
دراسات الجدوى	38.479	50.3	29.167	38.1	2.328	3.0	4.525	6.0	1.993	2.6	76.492	100.0
الدعم المؤسسي:												
الخبراء	10.181	35.3	7.778	26.9	0.560	1.9	0.235	0.8	10.109	35.0	28.863	100.0
التدريب	3.625	11.1	15.800	48.2	2.105	6.4	0.280	0.9	10.950	33.4	32.760	100.0
عمليات أخرى	13.963	33.1	8.381	19.9	0.805	1.9	0.557	1.3	18.447	43.8	42.153	100.0
المجموع الفرعي	27.769	26.8	31.959	30.8	3.470	3.3	1.072	1.0	39.506	38.1	103.776	100.0
المجموع الكلي	66.248	36.8	61.126	33.9	5.798	3.2	5.597	3.1	41.499	23.0	180.268	100.0

دراسات الجدوى

اهتم المصرف بإعداد دراسات الجدوى وحصر إعدادها في بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية العربية والأفريقية أو العربية الأفريقية المشتركة. وقد نالت الدراسات في قطاعيّ البنية الأساسية والبيئة والزراعة والتنمية الريفية الجزء الأكبر من الإجمالي المخصص لدراسات الجدوى المُوافق عليها خلال الفترة 1975 –2017 البالغ 76.492 مليون دولار، حيث حصلتا على 50.3 % و38.1 % منه على التوالي، تليها قطاعات الطاقة والصناعة والمالية بنسب 6 % و3 % و2.6 % على التوالي.

الدعم المؤسسي

غطت مخصصات الدعم المؤسسي البالغة 103.776مليون دولار خلال الفترة 1975–2017 المجالات التالية:

إيفاد الخبراء

شكّل إيفاد الخبراء المتخصصين في كافة المجالات إلى الدول الأفريقية محوراً مهماً في تدخلات المصرف. وتأتي هذه الأهمية من الأثر الإيجابي الكبير للدور الذي يقوم به هؤلاء الخبراء وما يتيحه عملهم من تبادل للخبرات وتدريب للكوادر المحلية. وقد بلغ عدد الخبراء الذين أوفدهم المصرف أو قرر إيفادهم إلى الدول الأفريقية 140 خبيراً خلال الفترة 1991 – 2017، بتكلفة بلغت 28.863 مليون دولار.

التدريب وبناء القدرات

شهدت الدورات التدريبية التي يمولها المصرف تكثيفاً وتنويعاً، لتساير التطورات والاحتياجات المتنامية في مجال التنمية البشرية وبناء القدرات في القطاعين العام والخاص، ولمساعدة الدول الأفريقية على حُسن تنفيذ برامج التنمية. وقد غطت هذه الدورات كافة القطاعات وبلغت 250 دورة استفاد منها ما يناهز 10431 مُتدرباً أفريقياً بتكلفة قدرها 32.760 مليون دولار، منهم 239 مُتدرباً في عام 2017 . ويتعاون المصرف مع مؤسسات التدريب العربية والأفريقية المتخصصة لتنفيذ هذه الدورات، الأمر الذي يُساعد على تعميق الصلات وتبادل الخبرات بين العرب والأفارقة.

رسم بيانى 3 المتدربون الافارقة خلال الفترة 1975 - 2017

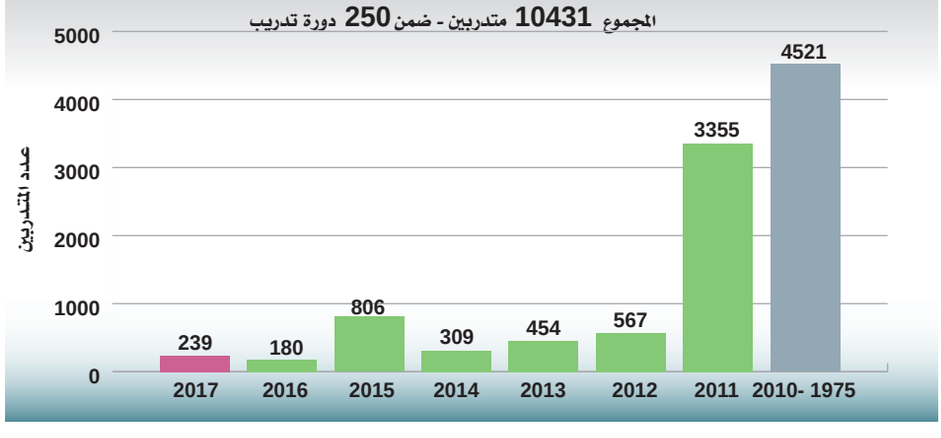

عمليات أخرى

تضمّن الدعم المؤسسي عمليات أخرى شملت المساهمة في تمويل المعارض التجارية العربية الأفريقية المشتركة السبعة التي أقيمت حتى الآن، وذلك بالتعاون مع أمانتيّ جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. كما تضمّن توفير معدات وتجهيزات مكتبية وطبية لمؤسسات أفريقية مختلفة، وتمويل ملتقيات ومنتديات واجتماعات ومؤتمرات في شتى مجالات التنمية والاستثمار، بالإضافة إلى دعم الكثير من البرامج والمبادرات التي ترتقي بحياة المواطن الأفريقي بصورة عامة وتُساعد في التمكين الاقتصادي للمرأة الأفريقية بصفةٍ خاصة. وقد بلغت التكلفة الإجمالية لهذا النوع من الدعم 42.153 مليون دولار.

تطور الالتزامات والسحب من القروض والمنح للفترة 1975 – 2017

بلغ إجمالي التزامات قروض القطاعين العام والخاص ومنح العون الفني خلال الفترة 1975 – 2017 نحو 5,425.438 مليون دولار، منه 5,245.170 مليون دولار للقروض و180.268 مليون دولار للمنح. وبلغ حجم صافي الالتزامات نحو 4,643.610 مليون دولار، منه 4,493.970 مليون دولار للقروض و149.640 مليون دولار للمنح، وذلك بدون احتساب القروض التي منحها صندوق الإقراض وعددها 59 قرضاً بمبلغ 214.244 مليون دولار. ويُلاحظ أن الفرق بين إجمالي الالتزامات وصافيها يبلغ 781.828 مليون دولار، وهو عبارة عن إلغاءات بعضها يمُثل مبالغ متبقية من قروض مشروعات ومنح عمليات عون فني اكتمل تنفيذها.

أما إجمالي السحب المُتراكم في نهاية عام 2017 فقد بلغ 3,177.867 مليون دولار، منه 3,059.683 مليون دولار للقروض و118.184 مليون دولار للمنح، مُقابل إجمالي 3,029.063 مليون دولار في نهاية عام 2016، منه 2,916.333 مليون دولار للقروض و112.730 مليون دولار للمنح، بما في ذلك السحب من قروض صندوق الإقراض. وبلغت نسبة السحب المتراكم إلى مجموع الالتزامات المتراكمة للمصرف والصندوق، بعد استبعاد الإلغاءات، حوالي 65 % حتى نهاية عام 2017 (الجدول 6).

جديرٌ بالذكر أن حجم السحب من القروض خلال الأعوام العشرة الأخيرة (2008–2017) فاق حجم الاسترداد لأقساط أصل القروض بمبلغ 783.043 مليون دولار، إذ بلغ السحب 1,294.623 مليون دولار مقابل استرداد 511.580 مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى تحسن إدارة القروض والمنح ومتابعتها، وزيادة حجم العمليات خلال الفترة نفسها. أما السحب والاسترداد في عام 2017 فقد بلغ 143.350 مليون دولار و55.745 مليون دولار على التوالي.

رسم بيانى 4 تطور صافى الالتزامات والسحوبات 1974 - 2017

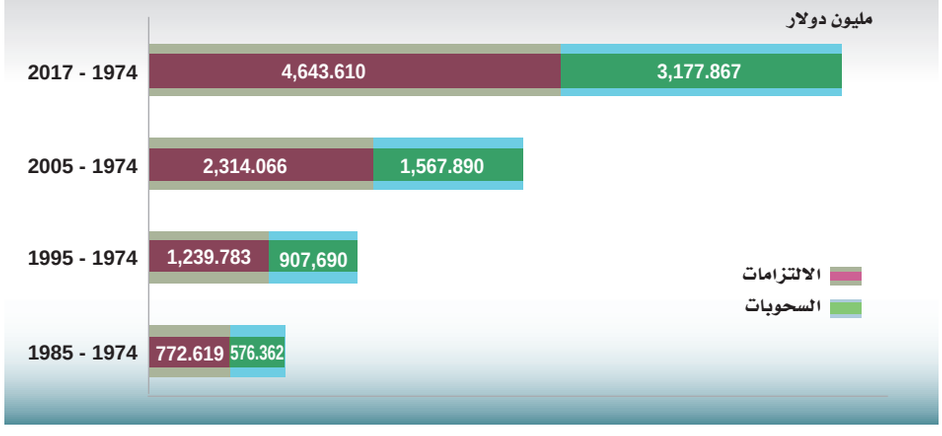

الجدول (6)

تطور التعهدات والسحوبات خلال الفترة 1974 - 2017 (بملايين الدولارات)

السنة	التمويلات السنوية	صافي التعهدات السنوية	تعهدات صندوق الإقراض السنوية	المجموع المتراكم لصافي التعهدات والصندوق	المجموع المتراكم للسحوبات	نسبة مجموع السحوبات إلى مجموع صافي التعهدات والصندوق (%)
1974	–	–	79.850	79.850	79.850	100
1975	85.500	68.033	64.650	212.533	144.500	68
1976	62.000	56.823	56.500	325.856	203.097	62
1977	66.290	64.226	13.244	403.326	223.959	56
1978	72.870	48.601	–	451.927	279.635	62
1979	49.070	41.916	–	493.843	331.591	67
1980	71.950	48.066	–	541.909	379.446	70
1981	76.026	41.284	–	583.193	416.428	71
1982	90.000	48.180	–	631.373	453.240	71
1983	83.933	62.120	–	693.493	492.894	71
1984	87.960	43.178	–	736.671	534.798	73
1985	73.790	35.785	–	772.456	576.362	75
1986	58.605	36.937	–	809.393	625.576	77
1987	71.423	28.604	–	837.997	660.747	79
1988	66.720	49.151	–	887.148	685.596	77
1989	72.000	53.618	–	940.766	709.227	75
1990	73.682	32.565	–	973.331	732.516	75
1991	74.235	34.613	–	1,007.944	775.346	77
1992	73.726	54.157	–	1,062.101	810.739	76
1993	74.654	42.332	–	1,104.433	833.536	75
1994	74.307	55.998	–	1,160.431	868.811	75
1995	79.930	73.000	–	1,233.431	907.690	74
1996	89.938	78.467	–	1,311.898	950.177	72
1997	99.830	76.536	–	1,388.434	992.886	72
1998	109.940	69.535	–	1,457.969	1,042.612	72
1999	119.520	95.700	–	1,553.669	1,113.937	72
2000	123.950	113.834	–	1,667.503	1,170.766	70
2001	129.200	101.292	–	1,768.795	1,238.822	70
2002	134.390	132.150	–	1,900.945	1,309.097	69
2003	139.990	120.027	–	2,020.972	1,386.819	69
2004	144.970	135.838	–	2,156.810	1,477.208	68
2005	159.939	140.185	–	2,296.995	1,567.890	68
2006	169.945	153.394	–	2,450.389	1,677.291	68
2007	179.600	174.998	–	2,625.387	1,825.125	70
2008	190.000	178.845	–	2,804.232	1,965.984	70
2009	200.000	186.927	–	2,991.159	2,098.924	70
2010	200.000	198.200	–	3,189.359	2,223.603	70
2011	200.000	199.118	–	3,388.477	2,360.060	70
2012	200.000	187.307	–	3,575.784	2,483.329	69
2013	200.000	187.626	–	3,763.410	2,619.092	70
2014	200.000	199.541	–	3,962.951	2,753.610	69
2015	260.000	259.798	–	4,222.749	2,899.371	69
2016	306.000	305.871	–	4,528.620	3,029.063	67
2017	329.555	329.234	–	4,857.854	3,177.867	65
المجموع	**[1]5,425.438**	**[2] 4,643.610**	**214.244**	**4,857.854**	**3,177.867**	

(1) هذا المبلغ هو المجموع المتراكم لالتزامات المصرف قبل الإلغاءات، منه 5,245.170 مليون دولار لقروض القطاعين العام والخاص و180.268 مليون دولار للمنح.

(2) هذا المبلغ هو المتراكم لصافي التزامات المصرف، منه 4,493.97 مليون دولار لقروض القطاعين العام والخاص و149.640 مليون دولار للمنح.

المشروعات وعمليات العون الفني التي اكتملت خلال عام 2017

اكتمل خلال عام 2017 تنفيذ 23 مشروعاً إنمائياً في قطاع البنية الأساسية والبيئة (النقل وإمداد مياه الشرب والصرف الصحي)، وقطاع الزراعة والتنمية الريفية (الزراعة والمياه الريفية والتنمية الريفية وكهرباء الريف)، والقطاع الاجتماعي (التعليم). وبلغت التكلفة الكلية لهذه المشروعات 176.6 مليون دولار استفادت منها 15 دولة أفريقية، بما يعود على سكانها من تحسينٍ لمستوى المعيشة وتخفيفٍ من حدة الفقر. وقد اكتمل أيضاً – خلال العام – إنجاز 26 عملية عون فني، شملت دراسات جدوى وعمليات دعم مؤسسي.

التوقيع على الاتفاقيات

تم خلال عام 2017 التوقيع على 30 اتفاقية مع 13 دولة أفريقية و13 مؤسسة وبنوك عربية وإقليمية، وبلغ إجمالي القروض الممنوحة بموجب هذه الاتفاقيات 471.5 مليون دولار. كما تم دخول 28 اتفاقية حيّز النّفاذ مع 18 دول أفريقية و7 مؤسسات إقليمية، بمبلغ إجمالي قدره 373.6 مليون دولار.

إسهام المصرف في تخفيف عبء المديونية

يُسهم المصرف في تخفيف عبء قروضه على الدول المتلقية لعونه؛ ممّا يساعدها على الوفاء بالتزاماتها. وقد سبقت إجراءاته التي اتبعها في هذا المضمار إعلان مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية إلى معالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة المُثقلة بالديون، حيث يتبع أسلوب إعادة ترتيب سداد ديونه مع الدول التي تواجه صعوبات مالية عدّة مرات، كما أنه لم يتوانَ في مشاركة المؤسسات التمويلية الدولية تلك المبادرة منذ عام 1997. ويعمل المصرف في إطار المبادرة بشقيها الأصلي والمعزز على خفض عبء المديونية بمقدار المساهمة التي يتعين عليه توفيرها، وفقاً لظروف كل دولة على حدة، كما ينظر في تقديم مساعداته لكل دولة أفريقية مؤهلة للاستفادة من المبادرة ووصلت إلى نقطة الانتهاء.

بلغ إجمالي المساعدات التي قدمها المصرف حتى نهاية عام 2017 نحو 258.848 مليون دولار لفائدة 29 بلداً أفريقياً، توزعت كالتالي:

الدولة	المبلغ (مليون دولار)	الدولة	المبلغ (مليون دولار)
يوغندا	7.200	ملاوي	4.216
موزمبيق	11.300	سيراليون	9.766
بنين	2.600	ساوتومي وبرنسيب	7.011
مالي	4.041	بوروندي	15.808
السنغال	5.100	جامبيا	0.817
بوركينا فاسو	16.300	أفريقيا الوسطى	8.726
النيجر	19.600	الكونغو	5.180
إثيوبيا	6.000	غينيا بيساو	7.185
تنزانيا	14.742	الكونغو الديمقراطية	17.906
رواندا	24.312	ليبيريا	17.270
غانا	8.342	توجو	0.308
مدغشقر	1.506	كوت ديفوار	1.771
زامبيا	11.847	غينيا	10.360
الكاميرون	1.904	اتحاد القمر	15.446
تشاد	2.284		
المجموع الكلي			258.848 (مليون دولار)

تمويلات المصرف وتخفيف حدة الفقر

يمُثل تخفيف حدة الفقر أحد أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها من خلال تدخلاته في كافة القطاعات، لذا يتوخى عند دراسة واستنباط كافة عملياته تعظيم آثارها المباشرة وغير المباشرة على تخفيف حدة الفقر. ولما كانت آثار الفقر تتركز في القطاعات الريفية والزراعية في معظم أنحاء القارة الأفريقية، فقد اهتم بتمويل المشاريع التي تساعد على تهيئة الظروف المناسبة لتوفير المناخ الملائم للاستثمار في تلك القطاعات وزيادة الإنتاج وحماية البيئة، مثل مشروعات الطرق الريفية وكهرباء الريف ومياه الشرب والصحة والتعليم التي بدورها تساهم في توفير فرص العمل؛ ممّا يمكّن الشرائح الفقيرة في المجتمع من زيادة دخلها. ويتم تقديم القروض لتمويل مشروعات محاربة الفقر بشروط ميسرة، مع مراعاة المرونة في تمويل مكوناتها بالعملة المحلية.

التمويل المشترك

يُولي المصرف أهمية كبرى للتمويل المشترك مع مؤسسات التمويل وخاصةً العربية منها، نظراً لما يتيحه هذا النهج من إمكانيات التمويل للمشاريع الكُبرى التي تتقدّم بها الدول المستفيدة. ففي هذا المجال، اشترك المصرف مع مؤسسات التمويل العربية و«الأوفيد» في تمويل 10 من المشروعات التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2017 والبالغة 16 مشروعاً، وبلغت نسبة تمويله فيها نحو 30.8 % من تكلفتها الكلية البالغة نحو 486.76 مليون دولار. كما بلغت نسبة تمويل الصناديق العربية الأخرى (الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) و«أوفيد» نحو 41.1 %. وبذا تكون نسبة تمويل المصرف والصناديق العربية الأخرى و«الأوفيد» مجتمعةً نحو 71.9 %. أمّا مؤسسات التمويل غير العربية (البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للتمية) فقد بلغت نسبة تمويلها نحو 17.8 %، وحكومات الدول المستفيدة نحو 10.3 %.

فيما يتعلق بالمشاريع الأخرى وعددها 6 بتكلفة قدرها 83.10 مليون دولار، فقد ساهم المصرف في تمويلها مع حكومات الدول المستفيدة بمبلغ 69.95 مليون دولار؛ أي نحو 84.18 % من تكلفتها الكلية.

الجدول (7)

التمويل المشترك خلال عامي 2016 – 2017

المشاركون في التمويل	2016		2017	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%
المصرف العربي	180.00	26.2	150.05	30.8
الصناديق العربية الأخرى والبنك الإسلامي للتنمية و«الأوفيد»	443.62	64.6	200.23	41.1
مؤسسات التمويل غير العربية	-	-	86.44	17.8
حكومات الدول المستفيدة	63.21	9.2	50.04	10.3
المجموع	**686.83**	**100**	**486.76**	**100**

بلغ إجمالي تكاليف المشاريع التي ساهم المصرف في تمويلها ضمن التمويل المشترك مع جميع المؤسسات خلال الفترة 1975 – 2017 نحو 20,412.147 مليون دولار (الجدول 8) وبلغت نسبة تمويله فيها نحو 17.71 %، بينما بلغت نسبة تمويل الصناديق العربية الأخرى والبنك الإسلامي للتنمية و«الأوفيد» مجتمعةً نحو 30.98 %. وبذا تكون نسبة إسهام التمويل العربي والبنك الإسلامي للتنمية و«الأوفيد» 48.69%. أما المصادر الأخرى للتمويل والتي تضم مجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية والمؤسسات التمويلية الجهوية فى أفريقيا، وحكومات الدول الصناعية والاتحاد الأوروبي، فقد ساهمت بنحو 28.95 %، بينما ساهمت حكومات الدول المستفيدة بنحو 22.36 %.

الجدول (8)

التمويل المشترك خلال الفترة 1975 - 2017

	التمويل / النسبة	
	مليون دولار	%
التكاليف الكلية للمشاريع	20,412.147	100
المؤسســـات:		
1- المصرف العربي	3,615.230	17.71
2- الصناديق العربية الأخرى والبنك الإسلامي للتنمية و"الأوفيد"	6,322.735	30.98
3- مجموعة البنك الدولي	1,584.090	7.76
4- مجموعة البنك الأفريقي للتنمية المؤسسات التمويلية الجهوية في أفريقيا	1,888.320	9.25
5- الاتحاد الأوروبى	771.960	3.78
6- الدول الصناعية	1,666,080	8.16
7- الدول المستفيدة	4,563.732	22.36

الدول التى استفادت من قروض مشروعات القطاع العام في 2017

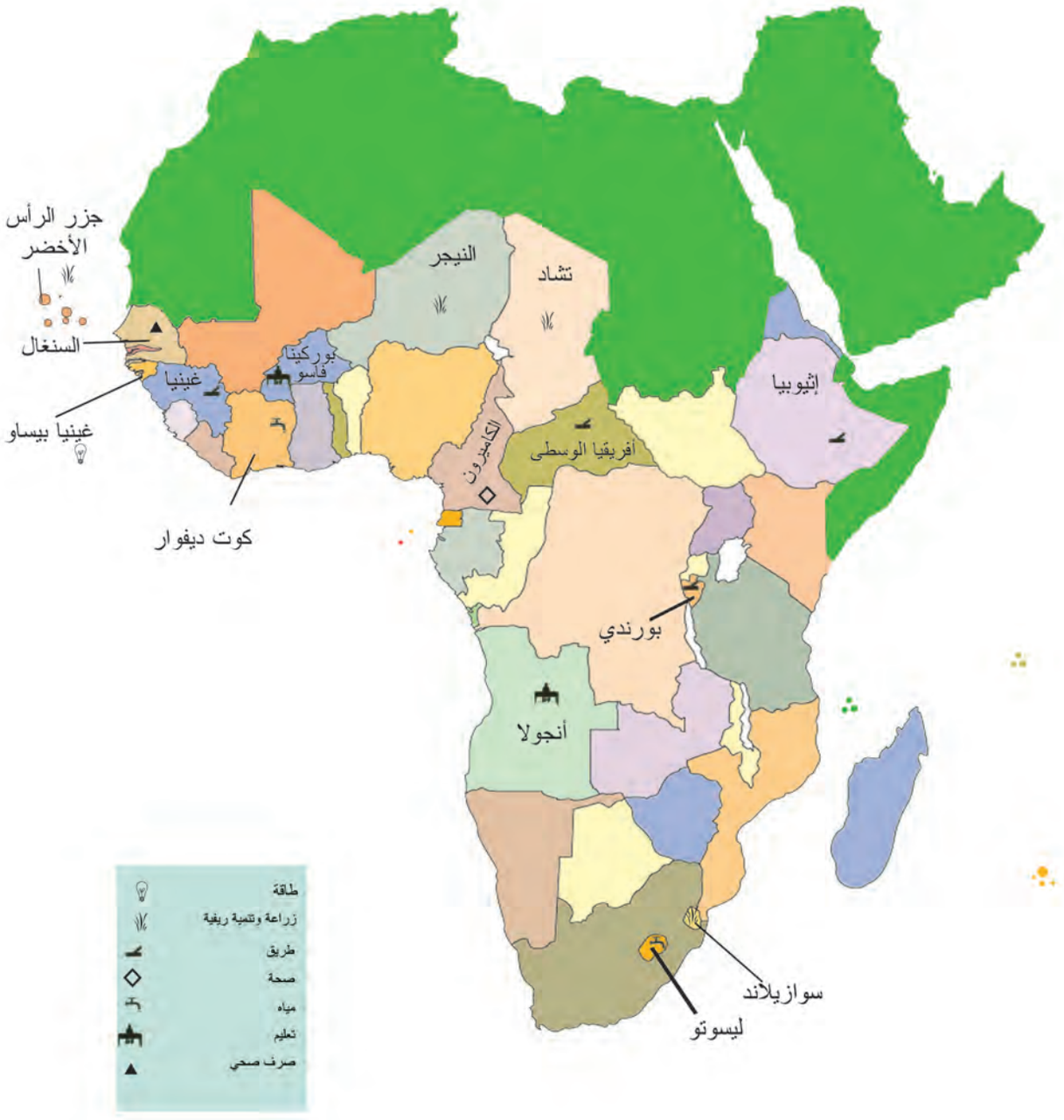

الفصل الثاني
وصف تفصيلي للعمليات الموافق عليها خلال عام 2017

صادق المصرف خلال عام 2017 على تمويل 16 مشروعاً إنمائياً في القطاع العام، و8 عمليات في القطاع الخاص، و7 عمليات صادرات عربية، و40 عملية عون فني، وذلك لفائدة بعض الدول الأفريقية المستفيدة من عونه. وفيما يلي وصفٌ تفصيليٌ لهذه العمليات حسب تسلسل تاريخ موافقة مجلس إدارة المصرف عليها:

أولاً: مشروعات القطاع العام

تطوير طريق "شامبو – أجمسا"

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
65.50	20	8/ 3/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	% 1

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن برنامج تطوير قطاع الطرق (المرحلة الخامسة 2015 – 2020) الذي يهدف إلى تحسين وتوسعة وإعادة إعمار شبكة الطرق بعد التدهور الذي أصابها فأصبحت عقبة أمام تنفيذ برامج التنمية بالبلاد. ويهدف المشروع إلى تسهيل حركة نقل البضائع والركاب داخل منطقة المشروع وبينها وبين شبكة الطرق السريعة الواصلة إلى العاصمة «أديس أبابا»، وتحسين كفاءة حركة المرور وسلامتها عبر ترقية الطريق الحصوي القائم، وخفض زمن النقل وتكاليف تشغيل المركبات، وتسهيل نقل المدخلات والمنتجات الزراعية، وتأمين وصول السكان إلى مراكز الخدمات الاجتماعية، والمساهمة في تخفيف حدة الفقر عن السكان.

وصف المشروع

يقع المشروع في الإقليم الأوسط – الغربي من البلاد في المنطقة الإدارية «هورو جودورو» ويبعد نحو 300 كيلومتر إلى الغرب من العاصمة «أديس أبابا». وتتضمن مكوناته تطوير الطريق ليصير مسفلتاً بطول نحو 95 كيلومتراً وعرض 7 أمتار مع كتفين عرض كل منهما 1.5 متر، وتصحيح المسار الأفقي والرأسي عند بعض أجزائه. كما تتضمن مكونات المشروع الخدمات الاستشارية، واستملاك الأراضي، وتنظيم ورشة عمل لانطلاق التنفيذ والتعريف بإجراءات الممولين.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل نحو 30.53 % من إجمالي التكاليف)، والأوفيد بمبلغ 30 مليون دولار (نحو 45.80 %)، والحكومة بمبلغ 15.5 مليون دولار (نحو 23.67 %).

تطوير الطريق الثاني المطار الدولي M'POKO
"وسط بانجي"

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية أفريقيا الوسطى

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
15	13	8/ 3/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن أولويات البرامج القطاعية في جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى إعادة تشييد وتطوير البنية التحتية من طرق وجسور ومنشآت تصريف مياه الأمطار، وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان. ويهدف المشروع إلى الربط المباشر بين مختلف الدوائر السكانية لمدينة «بانجي»، وفك العزلة عن الأحياء الشعبية الفقيرة، وخفض الضغط على الشوارع الرئيسية؛ مما يؤدّي إلى تسهيل وانسياب حركة المرور، وخفض تكلفة تشغيل المركبات وتكلفة النقل، وتحسين منظومة صرف مياه الأمطار.

وصف المشروع

يقع المشروع في العاصمة «بانجي»، وتشتمل مكوناته على تهيئة وسفلتة الطريق الرئيسي الثاني الذي يبدأ من التقاطع الدائري للملعب «بونجا بونجا» وحتى المطار مروراً بالدائرة السكانية الخامسة، ويبلغ طوله 6 كيلومترات وعرضه الإجمالي 16.5 متر. كما تشتمل المكونات على الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع، واستملاك الأراضي، وتحويل شبكات مياه الشرب وخطوط الكهرباء والهاتف، وتنظيم ورشة عمل لانطلاق التنفيذ والتعريف بإجراءات الممولين.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 13 مليون دولار (تمثل نحو 86.67 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 2 مليون دولار (نحو 13.33 %).

إعادة إعمار وتوسعة المعهد الفني متعدد التخصصات "بن فيكا" بالعاصمة "لواندا"

القطاع: الاجتماعي (تعليم)

جمهورية أنجولا

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
12.60	9.45	8/ 3/ 2017	27 سنة	20 سنة	7 سنوات	% 3

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى تمكين المعهد الفني «بن فيكا» من استعادة طاقته الاستيعابية للطلاب بعد تضرره بسبب بعض الظروف الصعبة التي شهدتها البلاد، وتمكين الشباب من استكمال تكوينهم في مجالات الملاحة البحرية والبيئة البحرية، وإعدادهم في مجالات استخدام التكنولوجيا المستحدثة، وإدماجهم في الحياة المهنية.

كذلك يهدف المشروع إلى تلبية الاحتياجات الملحة للمؤسسات الإنتاجية من الفنيين المؤهلين في مجالات معينة؛ مما يُسهم في تطوير الإنتاج وتحديثه، وإلى تحقيق أهداف استراتيجية التربية والتدريب المهني وملاءمتها مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أنجولا وأفريقيا.

وصف المشروع

يقع المعهد متعدد التخصصات «بن فيكا» داخل العاصمة «لواندا» ويتخصص في تدريب الفنيين وتعزيز قدراتهم في مجالات الملاحة البحرية والصيد البحري والصناعات البحرية.

وتشتمل مكونات المشروع على إعادة إعمار المباني القديمة وورش العمل التطبيقي، وتشييد مباني جديدة بالخرسانة المسلحة وبمواد بناء مستحدثة تضم قاعات دراسية وإدارة المستشفى ومباني للمصالح الفنية وسكنات ومطعم، بالإضافة إلى أعمال التهيئة الخارجية وتوصيل الخدمات بمختلف الشبكات (كهرباء – ماء – صرف صحي – إنارة – هاتف – إنترنيت)، وتخصيص مساحات لموقف السيارات وتشييد وسفلتة الطرق الداخلية. كما تشتمل مكونات المشروع على توفير التجهيزات والمعدّات التربوية والمكتبية، والخدمات الاستشارية، وتقديم دعم مؤسسي لوحدة تنفيذ المشروع.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 9.45 ملايين دولار (تمثل 75 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 3.15 ملايين دولار (25 %).

تشييد وتجهيز المعهد الفني متعدد التخصصات بمدينة "سانزا بونبو"

القطاع: الاجتماعي (تعليم)

جمهورية أنجولا

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
14	10.5	8/ 3/ 2017	27 سنة	20 سنة	7 سنوات	% 3

أهداف المشروع

يهدف تشييد وتجهيز المعهد الفني متعدد التخصصات بمدينة «سانزا بونبو» إلى تدريب الفنيين وتعزيز قدرات العاملين في مجالات الإنتاج الحيواني والزراعي والإنشاءات والتسيير والمحاسبة، وذلك من أجل الاستجابة للاحتياجات الملحة من الفنيين المؤهلين، وتمكين المؤسسات الإنتاجية من الحصول على أطر فنية متخصصة تساهم في تطوير الإنتاج وتحديثه.

وسيسهم المشروع في تحقيق أهداف استراتيجية التربية والتدريب الفني والمهني وملاءمتها مع تطورات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أنجولا وأفريقيا.

وصف المشروع

يقع المعهد الفني متعدد التخصصات في مدينة «سانزا بونبو» في محافظة «ويج» على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية بشمال أنجولا، ويتخصص في مجالات الإنتاج الحيواني والزراعي والإنشاءات المدنية والتسيير والمحاسبة لتدريب الفنيين في الطور المتوسط، وتبلغ سعته 700 طالب.

تشتمل مكونات المشروع على تشييد وتجهيز مباني المعهد وورش العمل التطبيقي بمساحة تُقدّر بنحو 8010 متر مربع بالإضافة إلى المرافق العامة، واقتناء التجهيزات والمعدات التربوية والمكتبية، والخدمات الاستشارية، وتقديم دعم لقدرات العاملين بوزارة التربية في مجال الإنتاج الحيواني والزراعي، وتقديم دعم مؤسسي لوحدة تنفيذ المشروع، مع تدقيق ومراجعة حساباته السنوية.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 10.50 ملايين دولار (تمثل 75 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 3.50 ملايين دولار (25 %).

تشييد الطريق الوطني رقم 16 "بوروري – جيتيجا"
الجزء الأول: "بوروري – جاكوبا"

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية بوروندي

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
48.60	15	8/ 3/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن سياسية الدولة الرامية إلى تطوير قطاع النقل ودعم شبكة الطرق، وخاصةً المحاور الإقليمية والدولية التي تفك العزلة عن جمهورية بوروندي التي ليس لها منفذ على البحر. ويهدف المشروع إلى الإسهام في تطوير شبكة الطرق المسفلتة، وتسهيل حركة نقل البضائع والركاب وخفض تكلفتها، ودعم التبادل التجاري مع الدول المجاورة والمساعدة في اندماج اقتصاداتها، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر عن سكان المنطقة.

وصف المشروع

يقع المشروع في منطقة الهضاب العُليا في وسط البلاد ويمرُّ بمحافظتي «بوروري» و«جيتيجا». ويتضمن المشروع إعادة إعمار وإنشاء طريق مسفلت بطول حوالي 35 كيلومتراً وعرض 7 أمتار، ويشتمل على مسارين عرض كل منهما 3.5 متر، وكتفين عرض كل منهما 1.5 متر خارج التجمعات السكنية و2.5 متر داخلها. كما يتضمن المشروع الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع، إلى جانب تنظيم ورشة عمل لانطلاق التنفيذ والتعريف بإجراءات الممولين.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 15 مليون دولار (تمثل نحو 30.86 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 30.86 %)، والأوفيد بمبلغ 15 مليون دولار (نحو 30.86 %)، والحكومة بمبلغ 3.6 ملايين دولار (نحو 7.42 %).

تشييد وتجهيز المستشفى الجهوي بمدينة "مبالمايو"

القطاع: الاجتماعي (صحة)

جمهورية الكاميرون

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
38.80	12	8/ 3/ 2017	27 سنة	20 سنة	7 سنوات	% 2

أهداف المشروع

يندرج المشروع في إطار أولويات برنامج الاستثمار في قطاع الصحة المعتمد من قبل الحكومة للفترة 2016 -2027، سعياً لتحقيق الأهداف التنموية للألفية بجمهورية الكاميرون. ويهدف المشروع إلى الإسهام في تغطية العجز ومعالجة كبار المصابين بالحروق وتلبية الطلب الوارد من الدول المجاورة (الجابون والكونغو وتشاد)، وتوفير الخدمات الصحية المتميزة لجميع المواطنين في العاصمة «ياوندي» وضواحيها، والإسهام في تخفيف حدة الفقر عنهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

وصف المشروع

يقع المشروع في قرية «نجالان» بمدينة «مبالمايو» على بعد 50 كيلومتراً جنوب العاصمة «ياوندي»، ويشتمل على تشييد المستشفى بسعة 200 سرير، حيث تضم المباني الأقسام الطبية المختلفة وإدارة المستشفى والمصالح الفنية والسكن والمطعم والمشرحة بمساحة إجمالية تُقدّر بنحو 14017،44 متراً مربعاً، وأعمال التهيئة الخارجية وتوصيل الخدمات بمختلف الشبكات، وتجهيز مساحات لموقف السيارات وهبوط الطائرات المروحية، وتشييد وسفلتة الطرق الداخلية والطريق الرابط بين المستشفى والطريق الوطني رقم (2) بطول نحو 50 متراً.

ويشتمل المشروع كذلك على بناء سياج خارجي بطول نحو 1200 متر وتجهيزه بكاميرات مراقبة دائمة، وتشييد وتجهيز محرقة للنفايات الطبية، وتشييد خزان أرضي بسعة 100 متر مكعب لمياه الشرب، وتشييد وتجهيز محطة لمعالجة المياه المستعملة، وحفر بئر وبناء خزان خارجي بسعة 50 متراً مكعباً لمياه الري. هذا إلى جانب التجهيزات والأثاث الطبي وغير الطبي، وتوفير وسائل تشغيل المستشفى، والخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع وتدقيق حساباته، وتدريب الطاقم الطبي وتوفير الأدوية والمعدات الصغيرة، واستملاك الأراضي.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 12 مليون دولار (تمثل نحو 30.93 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 12 مليون دولار (نحو 30.93 %)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 11 مليون دولار (نحو 28.35 %)، والحكومة بمبلغ 3.8 ملايين دولار (نحو 9.79 %).

استصلاح خليج "كوكودي" بمدينة "أبيدجان"

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية كوت ديفوار

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
33.50	20	8/ 3/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى حماية خليج «كوكودي – Cocody» ومكافحة التلوث الناتج عن الاختلالات البيئية الناجمة عن شبكات الصرف والفيضانات الموسمية وبالتالي تحسين البيئة العامة للموقع. وسيعمل المشروع على توفير منشآت اجتماعية وسياحية وتجارية حول الخليج لاستقبال الاستثمارات في شتى المجالات؛ ممّا سيمكّن من خلق أنشطة اقتصادية مدرّة للدخل وتوفير فرص عمل جديدة. كذلك سيكون للمشروع أثر إيجابي على تحسين صحة السكان وعودة الصيادين للمنطقة وتحسين إنتاجهم.

وصف المشروع

يمتد المشروع من وسط العاصمة «أبيدجان» إلى مدينة «جران بسام» التي تبعد 40 كيلومتراً شرق العاصمة. ويُعتبر خليج «كوكودي» الامتداد الطبيعي لبحيرة «إبريي» وسط مدينة «أبيدجان» والتي تمتد من غربها إلى مدينة «جران بسام»، وتصب في هذه البحيرة عدة أنهار أهمها نهر «كوموي».

تم تقسيم المشروع إلى عدة أجزاء يُسهم المصرف في تمويل الثالث منها، ويتمثل في إعادة فتح مصب نهر «كوموي» في البحر بمدينة «جران بسام»؛ مما سيسهل عملية تدفق مياه البحر إلى بحيرة «إبريي» وبالتالي تجديد مياهها طبيعياً.

وتتضمن مكونات المشروع أعمال الهندسة المدنية لإنشاء حاجزين وقائيين لحماية المصب من تأثيرات أمواج البحر، وأعمال لحماية جوانبه من الانجراف وتنقيتها من الأشجار، وتنفيذ أعمال كسح الرمال داخل المصب وإعادة استعمالها لردم المواقع المهدّدة بالانجراف، وتقوية جسر «أسيني».

كما تتضمن المكونات الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع ومراقبة حساباته، وتنظيم ورشة تشمل دورة تدريبية لفائدة الكوادر الإيفوارية؛ لتعريفها بإجراءات المصرف المتبّعة في تنفيذ المشاريع والسحب من القروض.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 20 مليون دولار (تمثل نحو 59.7 % من إجمالي التكاليف)، والأوفيد بمبلغ 11 مليون دولار (نحو 32.8 %)، والحكومة بمبلغ 2.5 مليون دولار (نحو 7.5 %).

إمداد مياه الشرب لبعض المراكز شبه الحضرية

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية النيجر

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
11.50	10	8/ 3/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى توفير المياه الصالحة للشرب لتسعة مراكز شبه حضرية بجهات «تيلابيري» و«دوسو» و«تاهوا»، وتخفيف حدة انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه؛ مما يؤثر إيجاباً في تخفيف المعاناة من جلب المياه خاصةً عن النساء، وتحسين المستوى الصحي للسكان.

ويُساهم المشروع في تحسين جودة مياه الشرب وزيادة إنتاجها بنحو 5200 متر مكعب/اليوم تفي لسد احتياجات السكان في منطقة المشروع حتى عام 2030، وتحسين نسبة الربط بشبكات إمداد المياه الصالحة للشرب من 10 % حالياً إلى 15 % مباشرةً بعد إكمال تنفيذ المشروع ليصل إلى 30 % في أفق 2030، وتوفير المياه الصالحة للشرب عبر نقاط توزيع المياه العمومية لفائدة 140 ألف نسمة، وتحسين معدّل استهلاك المياه من 25 إلى 46 لتر/اليوم/للفرد.

وصف المشروع

يُغطي المشروع تسعة مراكز شبه حضرية يبلغ عدد سكانها 125 ألف نسمة ومن المُتوقع أن يصل إلى 210 ألف نسمة في عام 2030.

ويتضمن المشروع إعادة إعمار وتوسعة منظومات إمداد مياه الشرب لهذه المراكز، عبر حفر وتجهيز 13 بئراً أنبوبياً بإنتاج إجمالي يناهز 5200 متر مكعب/اليوم، وتشييد وتجهيز 14 خزاناً علوياً بسعة تتراوح بين 100 و400 متر مكعب وبسعة تخزين إجمالية بنحو 3000 متر مكعب، وإعادة إعمار وتوسعة شبكات إمداد وتوزيع المياه من مادة PVC بطول إجمالي يناهز 92 كيلومتراً وبأقطار تتراوح بين 75 و110 ملم، وتوريد وتركيب نحو 1020 توصيلة منزلية بالإضافة إلى نحو 64 نقطة توزيع مياه عمومية.

كما يتضمن المشروع الخدمات الاستشارية، ودعم وحدتيّ تنسيق وتنفيذ المشروع وتدقيق حساباته السنوية، ودعم القدرات عبر تنظيم حملات التوعية والإرشاد، إلى جانب تنظيم ورشة عمل لانطلاق التنفيذ والتعريف بإجراءات الممولين.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 10 ملايين دولار (تمثل نحو 86.96 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.5 مليون دولار (نحو 13.04 %).

الصرف الصحي لجزيرة "سان لويس"

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية السنغال

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
15	13.5	5/ 7/ 2017	27 سنة	20 سنة	7 سنوات	% 2

أهداف المشروع

يندرج المشروع تحت إطار المخطط التوجيهي للصرف الصحي لجزيرة «سان لويس» لأفق عام 2025، ويهدف إلى تطوير خدمات الصرف الصحي بأحياء الجزيرة، وتحسين الظروف الصحية للسكان عبر خفض الأخطار والأوبئة الناجمة عن مياه الصرف الصحي الراكدة وحماية البيئة، وتنشيط قطاعات التنمية الأخرى؛ مما يؤدي بصفةٍ عامة إلى تحسين الظروف المعيشية وتخفيف حدة الفقر.

وصف المشروع

يقع المشروع في جزيرة «سان لويس» في الجزء الشمالي الغربي من البلاد على بُعد نحو 260 كيلومتر من العاصمة «داكار» حيث تعاني شبكة الصرف الصحي في تلك المنطقة من الهشاشة بسبب قدمها فينتج عن ذلك تلوث المياه الجوفية ومياه الشرب، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الاجتماعية والبيئية والصحية.

وتتضمن مكونات المشروع الأعمال المدنية وملحقاتها لإعادة إعمار وتوسعة شبكة الصرف الصحي القائمة، عبر توريد وتمديد حوالي 15 كيلومتراً من أنابيب الـ PVC وملحقاتها، وتشييد محطة جديدة لمعالجة المياه العادمة بسعة تناهز 6000 متر مكعب/ اليوم، وإنشاء حوالي 1240 توصيلة منزلية، وإعادة إعمار الأرصفة والطرق الداخلية التي ستتأثر بتشييد الشبكة على مساحة حوالي 140 ألف متر مربع، وإعادة إعمار الشبكات المختلفة (الكهرباء وإمداد مياه الشرب والاتصالات).

كما تتضمن المكونات دعم وحدتي تنسيق وتنفيذ المشروع، والخدمات الاستشارية وخدمات التوعية والإرشاد، وتنظيم ورشة عمل لانطلاق التنفيذ والتعريف بإجراءات المولين، وتدقيق الحسابات السنوية للمشروع.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 13.5 مليون دولار (تمثل 90 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.5 مليون دولار (10 %).

إعادة تأهيل طريق "كيسيدوجو – جيكيدو- كونديبادو"
الجزء الثالث "جيكيدو – كونديبادو"

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية غينيا

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
44.08	16	5/ 7/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن المخطط الاستعجالي للحكومة لإعادة تأهيل الطرق الوطنية وتدارك العجز في الاستثمارات الخاصة بالقطاع، ودعم شبكات الطرق وخاصةً المحاور الإقليمية والدولية.

ويهدف المشروع إلى الإسهام في تطوير شبكة الطرق المسفلتة، وتسهيل حركة نقل البضائع والركاب للمنطقة مع خفض تكاليف النقل، وضمان استمرار حركة المرور طوال العام وفي جميع الظروف المناخية، وتكثيف المبادلات التجارية مع الدول المجاورة (ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار) والمساعدة في اندماج اقتصاداتها، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر عن سكان المنطقة.

وصف المشروع

يقع طريق «كيسيدوجو – كونديبادو» في الجنوب الشرقي لغينيا بالمنطقة الاستوائية الغابية ويبعد عن العاصمة «كوناكري» بحوالي 800 كيلومتر، ويمر بحوالي 31 قريةً وتجمعاً سكنياً.

يشتمل الجزء الثالث من المشروع «جيكيدو – كونديبادو» – الذي يُساهم المصرف في تمويله – على إعادة تأهيل الطريق القائم بطول نحو 35 كيلومتراً وعرض 7.40 متر مع مسارين عرض كل منهما 3.70 متر، وكتفين عرض كل منهما 1.50 متر خارج التجمعات السكنية و2.40 متر داخلها، بالإضافة إلى تهيئة حوالي 10 كيلومترات من الطرق الداخلية لمدينتيْ «جيكيدو» و«كونديبادو»، وفتح حوالي 20 كيلومتراً من الطرق الريفية التي تربط المشروع بالتجمعات الريفية المجاورة، وتوفير محطة متحركة لمراقبة الأوزان المحورية والحمولة.

كما يشتمل المشروع على الخدمات الاستشارية واستملاك الأراضي، ودعم وحدة تنفيذ المشروع ومراجعة حساباته، وتنظيم ورشة عمل لانطلاق التنفيذ والتعريف بإجراءات الممولين.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 16 مليون دولار (تمثل نحو 36.30 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 26.08 مليون دولار (نحو 59.16 %)، والحكومة بمبلغ 2 مليون دولار (نحو 4.54 %).

إنشـــاء محطـــة توليـــد الكهربـــاء في العـــاصمة "بيســـاو"

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

جمهورية غينيا بيساو

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
22.25	11	5/ 7/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى إيجاد حل عاجل لمشكلة الطاقة في البلاد وضمان توفيرها بصورة مستدامة وبأسعار مناسبة للمستهلكين، وذلك من خلال استبدال المحطة الحالية الوحيدة في البلاد والمملوكة لشركة أجنبية خاصة. وسيعمل المشروع على إعادة قدرة شركة الكهرباء بالبلاد في مجال توليد الكهرباء بتمليكها أصول منشأة محطة توليد، وتدريب فنييها على تشغيل وصيانة وإدارة محطات التوليد، وخفض سعر بيع الكهرباء وتحسين دخل الشركة، ومساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها الخاصة برفع نسبة الحصول على الكهرباء في «بيساو» إلى 80 % بحلول عام 2030.

وصف المشروع

يقع المشروع في محطة «بيري» لتوليد الطاقة الكهربائية في العاصمة «بيساو»، وتتضمن مكوناته أعمال الهندسة المدنية التي تشمل الأساسات الخرسانية للمولدات والمحولات وخزانات الوقود وغرفة التحكم، وتوريد وتركيب 14 وحدة مولد ديزل كل منها بسعة 1.6 ميغاوات مع ملحقاتها، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية لربط المحطة بشبكة الكهرباء، وتوفير قطع الغيار ومعدات الصيانة، وتدريب الكوادر الفنية على التشغيل. كما تتضمن المكونات الخدمات الاستشارية ودعم وحدة تنفيذ المشروع وتدقيق حساباته.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 11 مليون دولار (تمثل نحو 49.44 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 10.75 ملايين دولار (نحو 48.31 %)، والحكومة بمبلغ 0.50 مليون دولار (نحو 2.25 %).

إمـداد الميـــاه في مديـــنة "ماسيـــرو" الكبـــرى

القطاع: البنية الأساسية والبيئة

مملكة ليسوتو

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
30	14	5/ 7/ 2017	20 سنة	15 سنة	5 سنوات	% 2

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى الإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأهداف الألفية في البلاد، من خلال توفير خدمات إمداد مياه الشرب لمدينة «ماسيرو» العاصمة لسدّ النقص فيها وتلبية احتياجات السكان حتى عام 2042، والحد من انتشار الأمراض الناتجة عن شح وتلوث المياه، وتخفيف حدة الفقر.

وصف المشروع

يقع المشروع في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية والشمالية الشرقية من العاصمة «ماسيرو» التي لا تتوفر فيها حالياً شبكة لإمداد مياه الشرب للسكان البالغ عددهم الآن نحو 76 ألف نسمة، ومُتوقع أن يصل إلى نحو 106 آلاف نسمة في عام 2042. ويحتاج هؤلاء السكان إلى تأمين مستلزماتهم من المياه بشكلٍ مستدام وآمن صحياً.

يشتمل المشروع على تشييد خزانات أرضية في عددٍ من المناطق بسعات مختلفة تتراوح بين 150 إلى 2000 متر مكعب، وتشييد محطات ضخ، وتشييد شبكات توزيع بطول إجمالي يبلغ نحو 286 كيلومتراً وبأقطار تتراوح بين 25 و500 ملميتر وربطها بمنظومة إمداد المياه من سد «ميتولونج»، وتوريد وتركيب نحو 4000 توصيلة منزلية، وتشييد خط نقل بطول نحو 25 كيلومتراً وبقطر 400 ملميتر، وتوريد وتركيب نظام تيليمتري للتحكم ولمراقبة الخزانات الأرضية والعلوية.

كما يشتمل المشروع على الخدمات الاستشارية ومراجعة الحسابات، وتقديم دعم فني للجهة المنفذة، إلى جانب تنظيم ورشة عمل لانطلاق التنفيذ والتعريف بإجراءات الممولين.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 14 مليون دولار (تمثل 46.67 % من إجمالي التكاليف)، والأوفيد بمبلغ 14 مليون دولار (نحو 46.67 %)، والحكومة بمبلغ 2 مليون دولار (نحو 6.66 %).

تشييد وتجهيز كلية العلوم والتقنيات والبحث وسكن جامعي بجامعة "كودوجو"

القطاع: الاجتماعي (تعليم)

بوركينا فاسو

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
32.40	12.05	27/ 9/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع

يندرج المشروع ضمن استراتيجية الحكومة الرامية إلى تطوير مستوى التعليم الجامعي في البلاد، ويهدف إلى استكمال إنشاء جامعة «كودوجو» بتشييد وتجهيز كلية العلوم والتقنيات والبحث التي أنشئت في عام 2014 وتُدرّس فيها اختصاصات الرياضيات والفيزياء والكيمياء والإعلام الآلي وعلوم الأرض، وتشييد وتجهيز سكن جامعي لإيواء الطلاب بهدف تخفيف عبء تنقلهم اليومي. كما يهدف المشروع إلى سد احتياجات البلاد المستقبلية من الكوادر العلمية المتخصصة في المجالات التقنية وتنمية القدرات البشرية، ممّا يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

وصف المشروع

تقع مدينة «كودوجو» وسط العاصمتين السياسية «واجادوجو» والاقتصادية «بوبو ديلاسو»، ويقع المشروع على أرض تابعة لجامعة «كودوجو». وتحتوي مكونات المشروع على أعمال الهندسة المدنية لتشييد كلية العلوم والتقنيات والسكن الجامعى في مساحة إجمالية تُقدّر بنحو 28770 متراً مربعاً،

ويشمل ذلك إنشاء مبنى للدراسة مكون من ثلاثة طوابق يضم قاعات للمحاضرات ومختبرات وقاعات للأعمال التطبيقية ومكاتب للباحثين، وإنشاء مدرج بسعة 350 مقعداً ومكتبة ومركز إعلام، وإنشاء ثلاثة مباني لسكن الطلاب وآخر للإدارة، ومطعم جامعي ونادي للترفيه مع تخصيص مساحات للرياضة، وإنشاء خزانات للمياه. هذا بالإضافة إلى أعمال البنية الأساسية لإمداد الموقع بمختلف الشبكات وإنشاء سور خارجي لحماية السكن الجامعي.

كما تحتوي مكونات المشروع على الخدمات الاستشارية، وتوفير الأثاث المدرسي والمعدات والتجهيزات اللازمة، ودعم وحدة تنفيذ المشروع ومراجعة حساباته، إلى جانب تنظيم ورشة عمل لانطلاق التنفيذ والتعريف بإجراءات الممولين.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 12.05 مليون دولار (تمثل نحو 37.19 % من إجمالي التكاليف)، والأوفيد بمبلغ 16.80 مليون دولار (نحو 51.85 %)، والحكومة بمبلغ 3.55 ملايين دولار (نحو 10.96 %).

استصلاح وتهيئة الحوض المائي "ساو جواو بابتيستا" في جزيرة "سانتياجو"

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية الرأس الأخضر

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
15	13.5	2017 /9 /27	26 سنة	20 سنة	6 سنوات	% 2

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي بمنطقة المشروع عن طريق تشييد منشآت مائية لتعبئة وتخزين مياه الري وتوسيع رقعة المساحات الزراعية المروية، وتحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية عبر إقامة منشآت لحماية التربة من الانجراف وتعبئة المياه الجوفية، ومواءمة الأنشطة الزراعية مع التغيرات المناخية من خلال حملات التوعية والإرشاد، وتدريب المستفيدين على التقنيات الحديثة في الزراعة. كما يهدف المشروع إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان بتطوير الإنتاج الزراعي المدّر للدخل وفك العزلة عنهم.

وصف المشروع

يندرج المشروع في إطار المخطط المندمج لتنمية الحوض المائي «ساو جواو بابتيستا»، ويتضمن منشآت تعبئة الموارد المائية التي تشمل: تشييد 15 حاجزاً من الحجارة والخرسانة لتعبئة المياه السطحية، وإعادة إعمار 3 حواجز قائمة، وحفر 19 بئراً أنبوبياً وتجهيزها بالمضخات وبمعدات استغلال الطاقة الشمسية، وتشييد 19 خزاناً لمياه الري بسعة 100 متر مكعب بواقع خزان لكل بئر، وتوفير وتمديد أنابيب الري من الخزانات إلى الحيازات الزراعية، وإعادة إعمار حاجز للمياه الجوفية و20 خزاناً لمياه الري، وتشييد نحو 25 كيلومتراً من المسالك الريفية من الحجارة.

كما يتضمن المشروع منشآت الحماية من السيول وتشمل: تشييد 24 حاجزاً من الحجارة والخرسانة وإعادة إعمار 86 حاجزاً صخرياً قائماً، ومنشآت حماية التربة وتشمل: إنشاء حواجز واقية مدعّمة بالنباتات في نحو 110 هكتارات من الحوض المائي الفرعي، وإعادة إعمار منشآت حماية التربة القائمة على مساحة 51 هكتاراً في حوضيْن فرعييْن. كذلك يتضمن المشروع الخدمات الاستشارية، ودعم وحدة تنفيذ المشروع وتدقيق حساباته السنوية.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 13.5 مليون دولار (تمثل 90 % من إجمالي التكاليف)، والحكومة بمبلغ 1.5 مليون دولار (10 %).

ري الحيازات الصغيرة أدنى نهر"أوسوتو"
(المرحلة الثانية)

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

مملكة سوازيلاند

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
129.626	15	27/ 9/ 2017	25 سنة	20 سنة	5 سنوات	2 %

أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى تعزيز الأمن الغذائي لسكان منطقة أدنى نهر «أوسوتو» بزيادة الإنتاج من المحاصيل المختلفة، ويُسهم في خلق فرص عمل إضافية ورفع معدّل مشاركة النساء في العمل نتيجةً لتحويل الزراعة الإعاشية إلى زراعة تجارية لإنتاج المحاصيل النقدية كالسكر من خلال توفير مياه الري المستدام. كما يسهم المشروع في تحسين وتطوير القطاع الفرعي للماشية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة عامة.

وصف المشروع

يُمثّل المشروع المرحلة الثانية من مشروع ري الحيازات الصغيرة في أدنى نهر «أوسوتو»، الذي ساهم المصرف في تمويل المرحلة الأولى منه لري نحو 6500 هكتار وتم الانتهاء من تنفيذها في عام 2009. ويتكون المشروع بشكلٍ رئيسي من الأعمال المدنية والكهروميكانيكية لمد خطوط السيفون وقناة متاتا، ومد شبكات التوزيع الفرعية، والأعمال الحقلية، والخدمات الاستشارية والإشراف على تنفيذ المشروع وإدارته.

ويُساهم المصرف في تمويل المكون الخاص بالأعمال الحقلية والذي يشمل إزالة الأحراش والحشائش، وتنظيف وتسوية وإعداد الحقول الزراعية لنحو 5300 هكتار، وتوريد وتركيب وتشغيل منظومات الري بالرش والتنقيط لنحو 42 منظومة ري حقلي.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 15 مليون دولار (تمثل نحو 11.57 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ 13.6 مليون دولار (نحو 10.50 %)، والبنك الأفريقي للتنمية بمبلغ 56.440 مليون دولار (نحو 43.54 %)، والبنك الأوروبي للتنمية بمبلغ 30 مليون دولار (نحو 23.14 %)، والحكومة بمبلغ 14.586 مليون دولار (نحو 11.25 %).

إمداد مياه الشرب لمدينة "أباشي"

القطاع: الزراعة والتنمية الريفية

جمهورية تشاد

تكلفة المشروع (مليون دولار)	مبلغ القرض (مليون دولار)	تاريخ الموافقة	مدة القرض	فترة السداد	فترة السماح	نسبة الفائدة سنوياً
42	15	13/ 12/ 2017	30 سنة	20 سنة	10 سنوات	1 %

أهداف المشروع

يهدف المشروع بصفة عامة إلى الإسهام في تحسين الظروف الصحية والمعيشية لسكان مدينة «أباشي» وتخفيف حدة الفقر عنهم، وذلك من خلال تحسين خدمات إمداد مياه الشرب وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لأفق 2030، وفي إطار رؤية البلاد 2030 «البلاد التي نريدها»، والبرنامج الوطني للتنمية (2017 – 2021)، والبرنامج الوطني للمياه والصرف الصحي (2020 – 2030).

ويهدف المشروع بصفة خاصة إلى تأمين احتياجات السكان من مياه الشرب وزيادة نسبة الحصول عليها من 47 % حالياً إلى 100 % في عام 2030، وتحسين كفاءة المنظومة القائمة، وتوسيع شبكة التوزيع إلى جميع أحياء المدينة، وتحسين أداء خدمات إمداد مياه الشرب عبر دعم ورفع قدرات «الشركة التشادية للمياه».

وصف المشروع

تشتمل مكونات المشروع على زيادة إنتاج مياه الشرب لمدينة «أباشي» من خلال إعادة إعمار وتأهيل الآبار القائمة، ومحطة توليد الطاقة ومحطة الضخ والمساكن الإدارية، والخزانات العلوية والكسورات في شبكة التوزيع والتوصيلات المنزلية. كما تشتمل المكونات على حفر وتجهيز آبار أنبوبية وتشييد منشآت الحماية اللازمة لها من الفيضانات والتلوث، وتوريد وتركيب خطوط لربط الآبار الجديدة وخط لضخ المياه إلى المدينة، وتشييد محطة لضخ المياه في منطقة «Bithea»، وتوفير وتركيب أنظمة للتحكم عن بُعد للآبار ولخط ضخ المياه، وتشييد خزانات علوية، وتوريد وتركيب خطوط لتوزيع المياه، وتشييد توصيلات منزلية ونقاط توزيع لتزويد القرى الواقعة على طول خط الضخ.

كذلك يتضمن المشروع دعم «الشركة التشادية للمياه» في «أباشي»، ودعم وحدتيْ تنسيق وتنفيذ المشروع وتدقيق حساباته، والخدمات الاستشارية واستملاك الأراضي.

تمويل المشروع

يُساهم في التمويل كلٌ من: المصرف العربي بمبلغ 15 مليون دولار (تمثل نحو 35.7 % من إجمالي التكاليف)، والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 25 مليون دولار (نحو 59.5 %)، والحكومة بمبلغ 2 مليون دولار (نحو 4.8 %).

ثانياً: عمليات القطاع الخاص والتجارة الخارجية

قرض ائتماني لفائدة الصندوق الوطني للقرض الزراعي للسنغال (CNCAS)

القطاع الخاص

جمهورية السنغال

أهداف المشروع

يهدف القرض الائتماني إلى المساهمة في تنمية القطاع الخاص في جمهورية السنغال عبر رفع القدرات التمويلية للصندوق؛ ممّا يمكّن من سهولة وصول مؤسسات القطاع الخاص إلى مصادر التمويل. ويُسهم القرض في تمويل وتنمية مشاريع واستثمارات القطاع الخاص وتوفير رأس المال العامل للعديد من أنشطته، وبالتالي تعزيز القاعدة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل وخفض البطالة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، ونمو الدخل القومي.

تمويل المشروع

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى الصندوق الوطني للقرض الزراعي للسنغال 10 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة : 08 مارس 2017

قرض ائتماني لتمويل استثمارات شركة تنمية القطن

القطاع الخاص

جمهورية الكاميرون

أهداف المشروع

يهدف القرض الائتماني إلى المشاركة في تمويل إعادة تأهيل وزيادة طاقة إنتاج مصنع الزيت التابع لشركة تنمية القطن في جمهورية الكاميرون. وسيُسهم القرض في زيادة طاقة إنتاج المصنع من 120 ألف طن إلى 210 ألف طن وتحسين العائدات، وتوفير زيوت نباتية (القطن والسوجا) ذات جودة عالية وبأسعار معقولة للمواطن الكاميروني، وتوفير محطة لتطهير المياه المستعملة في المصانع للمحافظة على الموارد المائية، ودعم مزارعي القطن في شمال البلاد الذين يُقدّر عددهم بنحو 240 ألف نسمة، لزيادة الإنتاج وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

تمويل المشروع

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى شركة تنمية القطن بالكاميرون 10 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة : 08 مارس 2017

خط تمويل لفائدة (CORIS BANK INTERNATIONAL)

القطاع: التجارة الخارجية

بوركينا فاسو

أهداف المشروع

يهدف خط التمويل إلى التوسع في تمويل الصادرات العربية إلى بلدان المجموعة الاقتصادية النقدية لدول غرب أفريقيا (UEMOA) بصفة عامة وإلى بوركينا فاسو بصفة خاصة، وذلك من خلال توفير التمويلات المناسبة عبر البنك لعمليات استيراد السلع العربية، وتأمين التموين المنتظم لكافة القطاعات الاقتصادية. ويُسهم خط التمويل في تمكين المستوردين من توفير احتياجات السلع الضرورية للإنتاج والاستهلاك من بعض الدول العربية مثل المغرب والجزائر وتونس، وخلق حلقات إمداد تموين بينها وبين وبوركينا فاسو؛ مما يؤدي إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

تمويل المشروع

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى"CORIS BANK INTERNATIONAL" 25 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 08 مارس 2017

قرض ائتماني لفائدة بنك مالي للتضامن (BMS)

القطاع : الخاص

جمهورية مالي

أهداف المشروع

يُساهم القرض الائتماني في توفير الموارد المالية التي يحتاجها بنك مالي للتضامن، ليقوم بدوره من حصيلته بتمويل مؤسسات القطاع الخاص الصغرى والمتوسطة والفئات التي تواجه صعوبة في الحصول على الموارد المالية؛ وذلك لمساعدتهم على تنفيذ المشروعات الصغيرة المدّرة للدخل وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وإتاحة فرص العمل لهم للخروج من دائرة البطالة والفقر ومن ثم تحسين ظروفهم المعيشية، الأمر الذي يكون له – بصورة عامة – الأثر الإيجابي في نمو الدخل القومي وتحقيق التنمية المستدامة.

تمويل المشروع

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى بنك مالي للتضامن 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

خط تمويل لفائدة مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة

القطاع: التجارة الخارجية

إقليمي

أهداف المشروع

يهدف خط التمويل إلى التوسع في تمويل الصادرات العربية إلى بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا (CEMAC)، من خلال توفير التمويلات المناسبة لعمليات استيراد السلع العربية لتموين كافة القطاعات الاقتصادية. يمُنح خط التمويل إلى مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة الذي يضعه تحت تصرف البنوك التابعة له في 12 دولة أفريقية، ويُسهم في تمكين المستوردين من توفير احتياجات السلع الضرورية للإنتاج والاستهلاك من الدول العربية مثل المغرب والجزائر وتونس وبعض بلدان الخليج؛ الأمر الذي يُسهم بدوره في تحقيق النمو الاقتصادي.

تمويل المشروع

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

قرض ائتماني لفائدة مؤسسة مصرفية

القطاع : الخاص

جمهورية كينيا

أهداف المشروع

يهدف القرض الائتماني إلى توفير موارد مالية لمؤسسة مصرفية بجمهورية كينيا لتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة في كافة القطاعات الاقتصادية لفائدة القطاع الخاص، وذلك عبر إعادة إقراض حصيلته للمستفيدين في البلاد، الأمر الذي يساعد على تحقيق أغراض المؤسسة المرتبطة بتنفيذ استراتيجية الدولة التنموية. ويُسهم القرض في دعم القطاع الخاص وتوفير رأس المال العامل للعديد من أنشطته، كما يشجع على جلب موارد مالية جديدة.

تمويل المشروع

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى المؤسسة المصرفية المعنية في جمهورية كينيا 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

قرض ائتماني لفائدة بنك مالي للتنمية (BDM)

القطاع : الخاص

جمهورية مالي

أهداف المشروع

يُساهم القرض الائتماني في تمويل مشروعات واستثمارات القطاع الخاص في مالي وتوفير رأس المال العامل للعديد من أنشطته مع جذب موارد مالية جديدة. ويتم تقديم القرض إلى بنك مالى للتنمية، ليقوم بدوره بتمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة من حصيلته في كافة القطاعات الاقتصادية.

تمويل المشروع

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى بنك مالى للتنمية 10 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

خط تمويل لفائدة بنك مالي للتنمية (BDM)

القطاع : التجارة الخارجية

جمهورية مالي

أهداف المشروع

يهدف خط التمويل إلى التوسع في تمويل الصادرات العربية إلى بلدان المجموعة الاقتصادية النقدية لدول غرب أفريقيا (UEMOA) بصفة عامة وجمهورية مالي بصفة خاصة، وذلك من خلال توفير التمويلات المناسبة عبر البنك لعمليات استيراد السلع العربية من أجل تحقيق التموين المنتظم لكافة القطاعات. ويُسهم خط التمويل في تمكين المستوردين من توفير احتياجات قطاع القطن من المواد الكيميائية الضرورية من الدول العربية المجاورة مثل المغرب وتونس، كما يُسهم في خلق حلقات إمداد وتموين بين هذه الدول وجمهورية مالي؛ ممّا يؤدي إلى تشابك العلاقات الاقتصادية وتقويتها.

تمويل المشروع

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى بنك مالي للتنمية 20 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

خط تمويل لفائدة بنك مصر

القطاع : التجارة الخارجية

جمهورية مصر العربية

أهداف المشروع

يُسهم خط التمويل في توفير موارد مالية لبنك مصر لتمكينه من تمويل عمليات تصدير السلع المصرية (عربية المنشأ) إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء، في إطار برنامج المصرف لتمويل التجارة بين المنطقتين العربية والأفريقية، الأمر الذي يدعم التعاون والتكامل بينهما. وسيُمكّن خط التمويل المستوردين الأفارقة من تموين السوق الأفريقي بشكل منتظم، خاصةً فيما يخص بعض السلع الضرورية كالأسمدة والأدوية والمواد الغذائية والمعدات الكهربائية، والمواد البترولية المصنّعة في قطاعات تحظى بالأولوية مثل الصحة والزراعة والأمن الغذائي والطاقة.

تمويل المشروع

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى بنك مصر 50 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

قرض ائتماني لفائدة بنك أكسس غانا (بي إل سي)

القطاع : الخاص

جمهورية غانا

أهداف المشروع

يهدف القرض الائتماني إلى المساهمة في تنمية القطاع الخاص في جمهورية غانا، عن طريق رفع القدرات التمويلية لبنك أكسس، ممّا يسهل وصول مؤسسات القطاع الخاص إلى مصادر التمويل. ويُسهم القرض في تنمية المشروعات المدرّة للدخل وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وبالتالي توفير فرص العمل وخفض البطالة، وتحقيق الأمن الغذائي، ونمو الدخل القومي.

تمويل المشروع

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى بنك أكسس غانا (بي إل سي) 10 ملايين دولار.

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

قرض ائتماني لفائدة مؤسسة تمويل تنموي إقليمية

القطاع : الخاص

إقليمي

أهداف المشروع

يهدف القرض الائتماني إلى المساهمة في تنمية القطاع الخاص في دول مجموعة جنوب أفريقيا الاقتصادية (SADC)، عن طريق رفع القدرات التمويلية لمؤسسة تمويل تنموي تابعة للمجموعة؛ ممّا يمكّن من تسهيل وصول مؤسسات القطاع الخاص إلى مصادر التمويل. ويسهم القرض في تمويل مشاريع واستثمارات القطاع الخاص وتوفير رأس المال العامل للعديد من أنشطته، ومن شأن ذلك تعزيز الإنتاج وتوفير فرص العمل وخفض البطالة، وتحسين الظروف المعيشية لسكان دول المنطقة والحدّ من الفقر.

تمويل المشروع

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى مؤسسة التمويل التنموي الإقليمية المعنية 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

قرض ائتماني لفائدة مجموعة أفريقيا للتمويل (TAH)

القطاع : الخاص

إقليمي

أهداف المشروع

يهدف القرض الائتماني إلى دعم تنمية القطاع الخاص في جمهوريات السنغال وغينيا والنيجر، عبر رفع القدرات التمويلية لـ «مجموعة أفريقيا للتمويل»؛ ممّا يسهل وصول مؤسسات القطاع الخاص في تلك الدول إلى مصادر التمويل. ويُسهم القرض في تنمية المشروعات المدّرة للدخل وتعزيز القاعدة الإنتاجية، بما ينعكس إيجاباً على تحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، ونمو الدخل القومي.

تمويل المشروع

بلغت قيمة القرض الائتماني الذي قدّمه المصرف إلى مجموعة أفريقيا للتمويل 15 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

خط تمويل لفائدة بنك أكسس غانا (بي إل سي)

القطاع : التجارة الخارجية

جمهورية غانا

أهداف المشروع

يهدف خط التمويل إلى تمويل عمليات استيراد سلع عربية المنشأ إلى جمهورية غانا، وذلك في إطار برنامج المصرف لتمويل التجارة بين المنطقتين العربية والأفريقية ودعم التكامل والتعاون بينهما. ويُسهم خط التمويل في تمكين المستوردين في غانا من تموين سوقها المحلي بشكل منتظم، خاصةً فيما يتعلق ببعض السلع الضرورية كالأسمدة والأدوية والمواد الغذائية والمواد البترولية المصنعة في قطاعات تحظَى بالأولوية، مثل الصحة والزراعة والأمن الغذائي والطاقة.

تمويل المشروع

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى بنك أكسس غانا (بي إل سي) 20 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 13ديسمبر 2017

خط تمويل لفائدة مؤسسة مصرفية

القطاع : التجارة الخارجية

جمهورية موريشص

أهداف المشروع

يهدف خط التمويل إلى تمويل استجلاب سلع ومنتجات عربية إلى جمهورية موريشص وبقية الدول الأفريقية المؤهلة التي تغطيها عمليات البنك المقترض، عبر إعادة إقراض موارده للمستفيدين في تلك البلدان. كما يهدف خط التمويل إلى تشجيع وتعزيز التبادلات التجارية بين الدول العربية والأفريقية، و تعريف الأسواق الأفريقية بالمنتجات العربية؛ ممّا يساعد في نمو الصادرات العربية المتجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

تمويل المشروع

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى المؤسسة المصرفية المعنية لجمهورية موريشص 50 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

خط تمويل لفائدة بنك التنمية لدول وسط أفريقيا (BDEAC)

القطاع : التجارة الخارجية

إقليمي

أهداف المشروع

يهدف خط التمويل إلى تمويل عمليات استيراد سلع عربية المنشأ إلى بلدان المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا بالتعاون مع بنك التنمية لدول وسط أفريقيا، بما يخدم التكامل الاقتصادي بين المنطقتين العربية والأفريقية، ويُسهم في الحدّ من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لسكان دول المجموعة. ويساعد خط التمويل المستوردين فى تشاد وأفريقيا الوسطى والكاميرون وغينيا الاستوائية والجابون والكونغو من تموين السوق الأفريقي بصورة منتظمة ببعض السلع الضرورية، مثل الأسمدة والأدوية والمواد الغذائية والمواد البترولية والمعدات الكهربائية.

تمويل المشروع

بلغت قيمة خط التمويل الذي قدّمه المصرف إلى بنك التنمية لدول وسط أفريقيا 20 مليون دولار.

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

ثالثاً: عمليـــات العون الفني

دراسة الجدوى لمشروع طريق «دوربالي – تشاوي»

جمهورية تشاد

هدف العون الفني

تمويل إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع الطريق الذي يهدف إلى الإسهام في رفع مستوى شبكة الطرق القومية بالبلاد وتسهيل حركة نقل البضائع والركاب، وفك العزلة عن منطقة المشروع. وتشتمل عناصر الدراسة على دراسة منطقة المشروع من الناحية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وكشف الحالة الراهنة لمسار الطريق وتحديد المسار الأنسب، وتقدير حجم حركة المرور الحالية والمتوقعة مستقبلاً، وفحص نوعية التربة، وتقدير حجم ونوعية منشآت تصريف مياه الأمطار، وجمع معلومات عن المواد التي سيتم استخدامها في التشييد، وإعداد التصاميم الأولية للطريق، وتقدير تكلفة المشروع وحساب معدّل عائده الاقتصادي وأثره على البيئة.

تمويل المصرف: 450 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 08 مارس 2017

دعم مختبر مراقبة جودة مياه الشرب (المرحلة الثانية)

جمهورية كوت ديفوار

هدف العون الفني

دعم مختبر مراقبة جودة مياه الشرب بكوت ديفوار، لتمكينه من القيام بفحص ومراقبة جودة المياه بكفاءة والتأكد من مطابقتها لمواصفات منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى دعم قدرات كوادر المختبر. ويتضمن الدعم توفير تجهيزات ومعدات للمختبر تشمل أجهزة تحليل كيميائي لمكونات مياه الشرب العضوية وغير العضوية ومعدّات لتحضير العينات. كما يتضمن تجديد خدمات خبير عربي لمدة عام ليقوم بوضع برنامج لدراسة نوعية المياه وآخر للتدريب على المنهجيات التحليلية لمكوناتها، وتطوير دليل التطبيقات المتعلقة بأساليب التحليل، وتطوير كفاءة الكوادر الوطنية فيما يخص الممارسات الجيدة وفقاً للمعايير الدولية.

تمويل المصرف: 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 08 مارس 2017

خبير عربي لدعم برنامج تعليم اللغة العربية

جمهورية النيجر

هدف العون الفني

توفير خدمات خبير عربي لمدة عامينْ في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، للمساهمة في تفعيل وتنشيط أعمال المركز التابع للمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (ISESCO) في جمهورية النيجر. وتتضمن مهام الخبير مراجعة برامج «مركز تدريب الكوادر لمحو الأمية»، وإعداد الخطط والرؤى العلمية الكفيلة بتطوير برامج المركز المختلفة مع اقتراح برامج تربوية جديدة، ومراجعة المقررات الدراسية، وتدريب معلمي المركز لرفع كفاءتهم الأكاديمية والمهنية، وتقييم أداء المركز وتقديم مقترحات بشأن تطويره، والمساهمة في إعداد النشرات والبحوث ذات الصلة بمحو الأمية، والإشراف على الأنشطة الثقافية والعلمية.

تمويل المصرف: 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 08 مارس 2017

دعم أنشطة النساء في مجالي الخياطة والتطريز (المرحلة الثالثة)

إقليمي

هدف العون الفني

تمويل برنامج تدريبي لتعزيز قدرات الجمعيات النسائية والنساء العاملات في مجال التقنيات الحديثة للخياطة والتطريز، من أجل تمكينهن من تسويق منتجاتهن في الأسواق الريفية أو خارج القرى؛ مما يؤدي إلى تحسين ظروفهن المعيشية. وتستفيد من البرنامج التدريبي 80 امرأة من غينيا والجابون ويوغندا وتشاد. تقوم «منظمة الإيسيكو» بتنفيذ البرنامج التدريبي بالتعاون مع الجهات المعنية في الدول المستفيدة والمنظمات والجمعيات النسائية العاملة في مجال محاربة الفقر. علماً بأنه سيتم توزيع وتمليك ماكينات الخياطة والتطريز وملحقاتها لكل المشاركات.

تمويل المصرف: 150 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 08 مارس 2017

دعم ملتقى حول فرص الاستثمار الزراعي في أفريقيا

إقليمي

هدف العون الفني

تمويل ملتقى حول فرص الاستثمار الزراعي في أفريقيا تحت شعار «وثبات الاستثمار الزراعي في أفريقيا ودور المستثمر العربي»، يُعقد على هامش المؤتمر العربي الثالث للاستثمار الزراعي الذي تنظمه الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بالخرطوم. ويهدف الملتقى إلى طرح المقومات والإمكانيات الزراعية التي تزخر بها أفريقيا، بالإضافة إلى عرض الفرص الاستثمارية المتاحة والشراكات الاستراتيجية المحتملة، وذلك من خلال إنشاء الروابط والعلاقات التجارية بين شركات القطاع الخاص في مجال الزراعة في الدول العربية والأفريقية.

تمويل المصرف: 25 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 08 مارس 2017

خبير عربي لدعم صندوق دعم فرص العمل

بوركينا فاسو

هدف العون الفني

تمويل خدمات خبير عربي اقتصادي لمدة عامين في مجال التمويل الأصغر، وذلك لفائدة صندوق دعم فرص العمل ببوركينا فاسو. ويهدف العون إلى رفع مستوى القدرات الفنية لكوادر الصندوق في مجال إعداد وتنفيذ ومتابعة المشاريع والمساعدة في وضع الخطط لتطوير قطاع التمويل الشامل. وتتضمن مهام الخبير التعرف على الخدمات المالية المتاحة ودراسة الاحتياجات الخاصة بالمتدخلين، وتعبئة مصادر تمويل إضافية لتنمية الإقراض الأصغر ودعم مؤسساته، والمساهمة في وضع المعايير الملائمة لمتابعة وتقييم عمليات التمويل، وإعداد التقارير الدورية لمتابعة وتقييم مشاريع القروض الائتمانية، ووضع برنامج تدريبي لرفع قدرات المستفيدين من التمويل الأصغر ومتناهي الصغر لإدارة مشروعاتهم.

تمويل المصرف: 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

تنظيم مائدة مستديرة للممولين

جمهورية تشاد

هدف العون الفني

يُخصص العون الفني لتنظيم مائدة مستديرة للممولين في جمهورية تشاد – تكون في ذات الوقت منبر ترويجي للوجهة الاستثمارية فيها – وذلك لتعريفهم بالمخطط التنموي للفترة 2017 – 2021 الذي يشمل قائمة من المشروعات التنموية ذات الأولوية بالنسبة للبلاد، والتنويه بضرورة جمع التمويلات الضرورية لإنجازها، وعرض برنامج الاستثمار على الممولين، وتعميق الحوار معهم حول السياسات الكفيلة بتحفيز نسق النمو.

تمويل المصرف: 350 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

خبير عربي لدعم وزارة المالية

جمهورية الرأس الأخضر

هدف العون الفني

دعم الإدارة الوطنية للتخطيط التابعة لوزارة المالية، وذلك بتجديد خدمات خبير عربي مهندس مختص في إدارة المشاريع التنموية لمدة عامين. وتتضمن مهام الخبير المساعدة في وضع الخطط المستقبلية لتطوير وتنفيذ المشاريع في قطاعي التنمية الريفية والبنية الأساسية، واختيار المشاريع ذات الفعالية والأولوية، والاشتراك في تقييم المشاريع التي يقوم بها الممولون، ومتابعة النشاطات المتعلقة بإدارة المشاريع التي يمولها المصرف والمؤسسات العربية الأخرى بالبلاد، ومتابعة القروض والمنح الأجنبية، وإبداء الرأي حول خطط التنمية التي تقترحها الوزارات المعنية بالتنمية الريفية والبنية الأساسية.

تمويل المصرف: 240 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دعم بنك الإبداع والشراكة

جمهورية سيراليون

هدف العون الفني

رفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في بنك الإبداع والشراكة، وتطوير مجالات العمل لمقابلة الزيادة في عدد العملاء. ويشمل العون إفادة جميع العاملين بالبنك – على مختلف مستوياتهم – من دورات تدريبية في مجالات التسويق والتحليل المالي وإدارة علاقات العملاء، والتمويل الأصغر وإدارة المخاطر، وإدارة الموارد البشرية وتطوير المنتجات، إلى جانب زيارات تعريفية إلى أحد بنوك «أجفند» للتدريب العملي. كذلك يشمل العون شراء وتركيب وتطوير نُظم إدارة المعلومات، واستجلاب خدمات خبراء ماليين لتطوير منتجات جديدة تتوافق مع خطة 2030 للتنمية المستدامة. تقوم وحدة «أجفند» للتمويل الأصغر بتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب.

تمويل المصرف: 150 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

تنظيم مائدة مستديرة للممولين

جمهورية غينيا

هدف العون الفني

يُخصص العون الفني لتنظيم مائدة مستديرة للمولين في جمهورية غينيا – تكون في ذات الوقت منبر ترويجي للوجهة الاستثمارية فيها – وذلك لتعريفهم بالمخطط التنموي للفترة 2016 – 2020 الذي يهدف إلى تحقيق تحوّل هيكلي للاقتصاد وزيادة معدل نموه السنوي إلى نحو 7 %، وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للسكان، ووضع البلاد على طريق التنمية المستدامة. كما تطرح المائدة أهمية جمع التمويلات الضرورية لإنجاز المشاريع المُدرجة ضمن المخطط، وتقوم بعرض برنامج الاستثمار على المولين، وتعميق الحوار معهم حول السياسات الكفيلة بتحفيز نسق النمو.

تمويل المصرف: 350 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دعم مؤسسي للمنشآت الاجتماعية العامة بمنطقة «بيومبو»

جمهورية غينيا بيساو

هدف العون الفني

توفير الطاقة الكهربائية للمنشآت الاجتماعية بمنطقة «بيومبو» بغينيا بيساو، وذلك بغرض تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتطوير مرافق الخدمات الصحية والتعليمية والإرتقاء بمستوى أدائها لتلبي متطلباتهم، بالإضافة إلى رفع مستوى الأمن بالمنطقة. ويتضمن العون توفير تجهيزات ومعدات نُظم الطاقة الشمسية وملحقاتها لبعض المستشفيات والمستوصفات والمدارس، وتوفير بعض المعدات والأثاث الطبي، وإمداد الإنارة لبعض الطرق الرئيسية.

تمويل المصرف: 500 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دعم مشاريع مدرّة للدخل لفائدة النساء

جمهورية كوت ديفوار

هدف العون الفني

يندرج العون الفني ضمن توجهات المصرف الهادفة إلى تطوير قدرات النساء الأفريقيات من أجل تمكينهن اقتصادياً، ويهدف إلى تعزيز قدرات النساء الريفيات بكوت ديفوار ودعمهنّ للمشاركة في أنشطة مدرّة للدخل. ويتمثل العون في تمويل إقامة برنامج تدريبي لفائدة مجموعة من النساء الريفيات في إقليم «دناني» بغرب كوت ديفوار في مجال تقنيات تربية الدواجن وإنتاج زيت النخيل وتحويله والتقنيات الزراعية، وفي منطقة «دابو» جنوب كوت ديفوار في مجال التدريب المهني والإنتاج في الخياطة والحلاقة. تستفيد من العون 112 مشاركة، ويتولى «مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)» الإشراف الكامل على متابعته وتنفيذه.

تمويل المصرف: 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

خبير عربي لدعم وزارة المالية والميزانية

جمهورية مدغشقر

هدف العون الفني

توفير خدمات خبير عربي اقتصادي لمدة عامين في مجال التمويل الأصغر، لدعم المنسقية القومية للتمويل الشامل التابعة لوزارة المالية والميزانية بمدغشقر، وذلك من خلال رفع مستوى القدرات الفنية لكوادرها في مجال إعداد وتنفيذ المشاريع، ووضع برامج لتطوير قطاع التمويل الشامل. وتتضمن مهام الخبير التعرّف على الخدمات المالية المتاحة ودراسة الاحتياجات الخاصة بالمتدخلين، وتعبئة مصادر تمويل إضافية لتنمية الإقراض الأصغر ودعم مؤسساته، والمساهمة في وضع المعايير الملائمة لمتابعة وتقييم عمليات التمويل، وإعداد التقارير الدورية لمتابعة وتقييم مشاريع القروض الائتمانية، ووضع برنامج تدريبي لرفع قدرات المستفيدين من التمويل الأصغر ومتناهي الصغر لإدارة مشروعاتهم.

تمويل المصرف: 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دعم رائدات الأعمال في ست دولٍ أفريقية

إقليمي

هدف العون الفني

تمويل برنامج لدعم رائدات الأعمال في ست دول أفريقية هي الكونغو وتشاد وليبيريا ومالي وملاوي ورواندا. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الدور الاقتصادي للنساء الأفريقيات، وذلك من خلال دعم قدراتهن على حسن إدارة مؤسساتهن، وتحسين مناخ الأعمال بما من شأنه الدفع بريادة الأعمال النسوية، وتحسين آليات التنسيق والمتابعة للمؤسسات النسوية بأفريقيا. يتضمن البرنامج تقييم الاحتياجات في ميدان ريادة الأعمال النسوية، والتدريب التقني في إعداد مخططات الأعمال وإدارة السجلات المالية والضرائب والشؤون القانونية، ودعم شبكات رائدات الأعمال بالدول الست، وتنظيم منتديات جهوية لدعم الحوار ونشر التجارب الناجحة. تُشرف على البرنامج «المؤسسة الأفريقية لدعم القدرات (ACBF).

تمويل المصرف: 410 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دعم منتدى تعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا وولوج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق

إقليمي

هدف العون الفني

المساهمة في إقامة منتدى تعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا تحت عنوان (إنهاء الجوع وسوء التغذية في أفريقيا)، عبر تعزيز ولوج أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية. ويهدف المنتدى إلى إيجاد الحلول المناسبة للحد من الجوع وسوء التغذية في البلدان الأفريقية، من خلال تحسين سُبل معيشة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وتعزيز ولوجهم إلى الأسواق، وتنويرهم بالبرامج القائمة لدعم صغار المزارعين في أفريقيا، وتسليط الضوء على تجارب منظمات دولية تخصصية متميزة في المجال. يتم تنظيم المنتدى في جمهورية إثيوبيا الاتحادية بإشراف من لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة إلى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

تمويل المصرف: 100 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دعم المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي

إقليمي

هدف العون الفني

المساهمة في تمويل المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي في إطار سعي المصرف إلى تقوية العلاقات العربية الأفريقية. وتشمل محاور المنتدى الشراكة العربية الأفريقية، والجوانب الاقتصادية لإعلان القمة العربية الأفريقية الرابعة في مالابو وآليات التنفيذ، وواقع التجارة البينية بين المنطقتين وتطوير البُنى التحتية ووسائل النقل واللوجستيات لتعزيزها، والفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والخدمات، واستعراض نماذج استثمارية ناجحة. يتم تنظيم المنتدى في المملكة الأردنية الهاشمية باستضافة من غرفة تجارة الأردّن.

تمويل المصرف: 250 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دعم منتدى تشجيع الصادرات العربية إلى أفريقيا

إقليمي

هدف العون الفني

تعزيز الدور الريادي الذي يقوم به أصحاب الأعمال بالمنطقتين العربية والأفريقية في خدمة الاقتصاد والمجتمع وتوسيع مجالات التعاون العربي الأفريقي ومنحه دفعة لتحقيق أهدافه، وذلك من خلال المشاركة في تمويل «منتدى تشجيع الصادرات العربية إلى أفريقيا» بالتزامن مع «المنتدى العالمي الأفريقي للأعمال» في دورته الرابعة. ويهدف المنتدى الذي ينظمه المصرف في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى تبادل الآراء حول أنجع السبل لتعزيز التعاون بين رجال وسيدات الأعمال العرب والأفارقة في قطاعي الاستيراد والتصدير.

تمويل المصرف: 200 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دعم تنظيم منتدى الابتكار الأفريقي

إقليمي

هدف العون الفني

المساهمة في تمويل منتدى الابتكار الأفريقي الذي يهدف إلى دراسة تحديات الابتكار التي تواجهها المؤسسات الأفريقية في مختلف المجالات. ويتناول المنتدى تحديد الخطوات التي يتعينّ على الحكومات الأفريقية أن تتّبعها من أجل تحسين مناخ الابتكار، وكيفية التوفيق بين استحداث طرق جديدة لخلق القيمة والنماذج الاقتصادية السائدة، والتوفيق بين احتياجات المستثمرين والمساهمين على المدى القصير ومتطلبات الاستثمار على المدى البعيد في مجال الابتكار، وكيفية الترجمة العملية لمخرجات العملية الابتكارية، وتحويل الأهداف المالية من عائق إلى داعم للمبادرات الابتكارية. تشرف مجموعة «الإيكونيميست» على تنفيذ المنتدى في نيروبي بكينيا، ويقوم المصرف برعايته.

تمويل المصرف: 170 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

برنامج تدريبي لمتابعة تنفيذ المشروعات بنظام المعلومات الجغرافية في الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية

إقليمي

هدف العون الفني

تنمية قدرات الرصد والمتابعة والتحليل لدى 15 كادراً من الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية مختصين ومعنيين بمتابعة المشروعات الممولة من قِبل المصرف، من خلال برنامج تدريبي عالي الجودة يمكّن المصرف من متابعة تنفيذ مشروعاته في المناطق البعيدة عن العواصم. ويتكون البرنامج من مرحلتين، الأولى تشمل تنفيذ دورة تدريبية في مجال تعزيز مهارات الرصد باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GIS) وآليات العملِ به، والثانية تشمل تطبيق نظام رصد المشاريع على الإنترنيت للمراقبة عن بُعد لعدد خمسة مشاريع للمصرف قابلة للزيادة مستقبلاً. يتولى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) تنفيذ البرنامج.

تمويل المصرف: 180 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

برنامج تدريبي في مجال الأمن الغذائي في المناطق المتأثرة بالملوحة

إقليمي

هدف العون الفني

تمويل برنامج تدريبي يشمل دورتينْ، لتنمية قدرات 45 كادراً من الفنيين الزراعيين من الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية والناطقة بالفرنسية في مجال تعزيز الأمن الغذائي في المناطق المالحة. ويتناول التدريب مُعوقات وحلول الأمن الغذائي في أفريقيا في إطار التغيير المناخي، والأرض وتطوير ملوحة التربة وسبل تخفيفها، وأفضل الطرق للاستفادة من موارد المياه غير التقليدية، والمحاصيل البديلة للأراضي المتدهورة، وممارسة الزراعة المتكاملة لزيادة إنتاجية المحاصيل وإدارة الأراضي والمياه والمحصول. يقوم المركز الدولي للزراعة الملحية بتنفيذ دورة في جمهورية غانا وأخرى في جمهورية بنين.

تمويل المصرف: 400 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

دورة تدريبية في مجال تعزيز دور المرأة الأفريقية في التصنيع

إقليمي

هدف العون الفني

يندرج العون الفني ضمن توجهات المصرف الرامية إلى التمكين الاقتصادي للمرأة الأفريقية من أجل تحسين دخلها ومحاربة الفقر، ويُخصص لتمويل دورة تدريبية لفائدة 25 مشاركة من بعض الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية، في مجال تعزيز دور المرأة الأفريقية في التصنيع. تحتوي الدورة على مواضيع أهمها: تمكين ومساواة المرأة من أجل تنمية صناعية مستدامة وشاملة، دور المرأة والإنتاجية، منهجية المشاريع والتنمية الصناعية، التدريب والمهارات اللازمة لتمكين المرأة، تعزيز مهارات ريادة الأعمال والاستفادة من التحديات والتجارب الأفريقية. تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بتنفيذ التدريب في المنامة بمملكة البحرين.

تمويل المصرف: 120 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 05 يوليو 2017

عون عاجل لاحتواء كارثة الفيضانات

جمهورية سيراليون

هدف العون الفني

يهدف العون إلى مساعدة جمهورية سيراليون على تجاوز كارثة الفيضانات العارمة التي أغرقت البلاد في أغسطس 2017 ونتج عنها انهيارات أرضية جرفت البنية التحتية ودمّرت آلاف المنازل وأتلفت المحاصيل، وسببت مأساة إنسانية فقد فيها ما يقرب من ألف مواطن حياتهم بالإضافة إلى تشريد الآلاف الآخرين. ويشتمل العون الفني على تغطية تكلفة أعمال الحماية الاجتماعية، والمياه والصرف الصحي، والبيئة والنفايات الصلبة.

تمويل المصرف: 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

دعم مؤسسي لوزارة المياه والطاقة

جمهورية الكاميرون

هدف العون الفني

المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتعلقة بتوفير المياه والصرف الصحي؛ ممّا يُساعد في المحافظة على صحة السكان، وذلك من خلال ضمان مراقبة المياه المعدّة للشرب والمياه المستعملة، وإثراء المعلومات المتوفرة حول جودة الموارد المائية. ويشتمل العون الفني على دعم قسم مراقبة الجودة بوزارة المياه والطاقة، وذلك بتوفير المعدات والتجهيزات التقنية اللازمة لوحدة تحليل المياه التي تم إنشاؤها حديثاً، واقتناء سيارة دفع رباعي من أجل تنقلات الفريق المكلف بأخذ العينات.

تمويل المصرف: 150 ألف دولار

تاريخ الموافقة : 27 سبتمبر 2017

دعم مؤسسي لوزارة التخطيط والتنمية

جمهورية كوت ديفوار

هدف العون الفني

دعم وزارة التخطيط والتنمية بكوت ديفوار بتوفير خدمات خبير عربي لمدة عام، في مجالات التخطيط والبرمجة والتنسيق ومتابعة المشاريع. وتتضمن مهام الخبير دعم الوزارة في تحسين تنفيذ عمليات المصرف وباقي مؤسسات التمويل العربية بالبلاد، ومساعدتها في انتقاء المشاريع ذات الأولوية التي تسهم في الحد من الفقر، وتقييم مستوى التنفيذ الإجمالي للمشاريع الممولة من طرف المؤسسات التنموية العربية، وتحليل الاستراتيجيات المُعتمدة في إطار تمويل وتنفيذ المشاريع، وتحديد إجراءات وصيغ وموارد تمويل المشاريع.

تمويل المصرف: 280 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

تنظيم مائدة مستديرة للمولين

جمهورية النيجر

هدف العون الفني

تنظيم مائدة مستديرة لتعريف المولين بمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2017 – 2021 الذي وضعته جمهورية النيجر للتنمية المتسارعة والتقليص من الفقر، واستقطاب التمويلات الضرورية لإنجاز المشاريع المُدرجة ضمن هذا المخطط، وتعميق الحوار حول السياسات الكفيلة لتحفيز نسق النمو. وسيقوم المصرف بتمويل إعداد مادة ترويجية تعكس القدرات الاقتصادية للبلاد ووثائق تُعرّف بها كوجهة استثمارية وتلقي الضوء على أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة فيها، ذلك إضافةً إلى انتداب خبير للمساهمة في التجهيز لإقامة المائدة، إلى جانب تقديم الدعم اللوجستي.

تمويل المصرف: 350 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

المساهمة في تمويل برنامج التحالف لمكافحة العمى (المرحلة الثانية)

إقليمي

هدف العون الفني

يندرج العون الفني في إطار اهتمام المصرف بصحة الإنسان الأفريقي وبالتالي التخفيف من حدة الفقر، ويهدف إلى المساهمة في تمويل برنامج التحالف لمكافحة العمى الذي انطلق عام 2009 بمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية، وذلك للتعامل مع حالات فقدان البصر نتيجة للإصابة بالمياه البيضاء. وتشمل مساهمة المصرف تمويل حملات العمليات الجراحية، وتدريب الأطباء والفنيين في مجال أمراض العيون، وتوفير التجهيزات الطبية، وذلك في تسع دولٍ أفريقية هي: بوركينا فاسو وتشاد وساحل العاج، وغينيا وغينيا بيساو ومالي، وموزمبيق والنيجر وتوجو.

تمويل المصرف: 300 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

برنامج تدريبي لتمكين المرأة في السياسات الاقتصادية

إقليمي

هدف العون الفني

تمويل برنامج تدريبي لتمكين المرأة في السياسات الاقتصادية. وتشمل محاور البرنامج تعزيز مفهوم المرأة في تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها وتقييمها، وتزويد المشاركات بالمعارف اللازمة لتعميم مفهوم النوع الاجتماعي، وتمكينهن في الحوار والتخطيط في مجال السياسات الإنمائية الوطنية والمفاوضات الدولية، وتحديد المعوقات التي تعترض عملية تمكين المرأة في أفريقيا واقتراح أفضل السبل للتغلب عليها، وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات بين المشاركات من مختلف الهياكل الاقتصادية الوطنية. يُنفذ التدريب معهد التنمية الاقتصادية والتخطيط بمقره في داكار – السنغال، وتستفيد منه 25 من الكوادر النسوية الأفريقية.

تمويل المصرف: 180 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

دعم قدرات المرأة في القطاع الزراعي

إقليمي

هدف العون الفني

المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال رفع قدرات النساء في القطاع الزراعي، ممّا يساعد على تحسين ظروفهن المعيشية وتعزيز الأمن الغذائي لأسرهن. وتستفيد من العون جمهوريات ليبيريا ورواندا وملاوي، ويشمل الأنشطة التوعوية للمزارعات في الدول الثلاث والتي تتضمن تنظيم منتدى للتعريف ببرنامج دعم تمكين المرأة، وإقامة دورة تدريبية حول القيادة وريادة الأعمال مع تقديم تمويلات لعدد من الجمعيات الفلاحية النسوية الناشطة في تلك الدول، والإنتاج المعرفي ويشمل صياغة وتوزيع كتيبات تعريفية ببرنامج دعم تمكين المرأة في المجال الزراعي.

تمويل المصرف: 280 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

دعم منتدى الاستثمار العالمي لرواد الأعمال

إقليمي

هدف العون الفني

المساهمة في تمويل منتدى الاستثمار العالمي لرواد الأعمال الذي تنظمه «منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)» في المنامة بمملكة البحرين، ويشارك فيه نحو 1000 من رواد الأعمال حول العالم ونحو 80 من رواد الأعمال الأفارقة. وتتمثل أهم أهداف المنتدى في تقديم أفضل الممارسات والخبرات الدولية الجيدة، وتيسير الشراكات التجارية والاستثمارات وتطويرها لإنشاء المشاريع المحلية والتوسع في القطاعات كثيفة العمالة، وتقديم التوصيات للحكومات والمؤسسات المالية، وخلق فرص عمل منتجة ومستدامة.

تمويل المصرف: 280 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

دراسة تشخيصية للمؤهلات الزراعية والحيوانية والسمكية لمجموعة الساحل (G5)

إقليمي

هدف العون الفني

تمويل إعداد دراسة لتشخيص المؤهلات الزراعية والحيوانية والسمكية في دول «مجموعة الساحل» وإعداد مشروع متكامل يشمل القطاعات الثلاثة، وذلك للإسهام في تحقيق الأمن الغذائي للسكّان في أفق تحقيق اندماج اقتصادي إقليمي متكامل. تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتنسيق مع الأمانة الدائمة لمجوعة الساحل اختيار الخبراء الذين سيتم تكليفهم بإعداد الدراسة وفقاً لإجراءات المصرف، كما تتولى الإشراف الفني والإداري والمالي على إعدادها.

تمويل المصرف: 260 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

دورة تدريبية في التشخيص المختبري للأمراض الحيوانية الفيروسية العابرة للحدود

إقليمي

هدف العون الفني

تمويل دورة تدريبية في مجال التشخيص المختبري للأمراض الحيوانية الفيروسية العابرة للحدود. وتهدف الدورة إلى بناء قدرات وتنمية مهارات بعض الكوادر البيطرية الأفريقية في مجال تشخيص تلك الأمراض والكشف المبكر عنها وسرعة التجاوب معها، بما يمكّنهم من المساعدة الفعّالة في حماية قطاع الثروة الحيوانية من هذه الأمراض ودرء أخطارها، والسيطرة عليها ومنع انتشارها. يستفيد من الدورة 20 متدرباً من الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية، وتتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية تنفيذها بالخرطوم – جمهورية السودان.

تمويل المصرف: 140 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 27 سبتمبر 2017

خبير عربي لدعم وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية

جمهورية الكاميرون

هدف العون الفني

توفير خدمات خبير عربي مهندس لمدة عامينْ، في مجال إدارة المشاريع التنموية. وتتمثل مهام الخبير في المساعدة في وضع الخطط المستقبلية لتطوير وتنفيذ المشاريع في القطاعات التنموية، والمساهمة في اختيار المشروعات ذات الفعالية والأولوية وتقييمها وإرساء العقود الخاصة بها ومتابعة تنفيذها، ومتابعة تنفيذ المشروعات التي يمولها المصرف والمؤسسات العربية بالكاميرون، ومتابعة القروض والمساعدات الأجنبية، وتدريب الكوادر على كيفية متابعة المشروعات التنموية، وإعداد التقارير الدورية والنهائية للقروض.

تمويل المصرف: 320 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

دعم منتدى المصدرين العرب والمستوردين الأفارقة

إقليمي

هدف العون الفني

المساهمة في تمويل المنتدى في إطار سعي المصرف إلى تعزيز الدور الريادي الذي يقوم به أصحاب الأعمال بالمنطقتين العربية والأفريقية في خدمة التنمية، وتوسيع مجالات التعاون العربي الأفريقي. وتشمل محاور المنتدى موقف التبادل التجاري بين المنطقتين ودوره في تطوير العلاقات بينهما، وتمويل التجارة الخارجية، ودور مؤسسات التمويل في دعم علاقات الاستثمار والتجارة بين الدول العربية والأفريقية، والتجارب الناجحة في مجال المشروعات المشتركة المتعلقة بقطاعيّ الاستيراد والتصدير. تقوم مجموعة الاقتصاد والأعمال بتنظيم المنتدى في أديس أبابا بجمهورية إثيوبيا الاتحادية.

تمويل المصرف: 350 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

برنامج تدريبي لوحدات تنفيذ المشاريع المتعثرة في الدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية

إقليمي

هدف العون الفني

تمويل برنامج تدريبي بغرض تحسين جودة تنفيذ المشاريع المُمولة من طرف المصرف، وذلك من خلال رفع قدرات 44 كادراً من وحدات تنفيذ المشاريع المتعثرة بالدول الأفريقية الناطقة بالإنجليزية. ويشمل البرنامج محاور حول كيفية إدارة المشاريع التنموية بجوانبها المالية والتقنية والقانونية، وشرح إجراءات استجلاب السلع والخدمات لتعميق معرفة الكوادر بالقواعد المتبّعة لتطبيقها في المشاريع التي يُشرفون عليها، وكيفية المتابعة والتقييم لإثراء معرفتهم بالآليات المعتمدة في هذا الخصوص. ستقوم «كلية الأعمال» التابعة لجامعة «كيب تاون» بجمهورية جنوب أفريقيا بتنفيذ البرنامج التدريبي.

تمويل المصرف: 200 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

دعم بنك تنمية دول وسط أفريقيا

إقليمي

هدف العون الفني

دعم بنك تنمية دول وسط أفريقيا بتوفير خدمات خبيرَيْن عربيينْ في مجال المحاسبة والمالية، لمواءمة ومواكبة أنظمة المحاسبة في البنك مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

تمويل المصرف: 350 ألف دولار

تاريخ الموافقة: 13 ديسمبر 2017

استشاري لتذليل الصعوبات التى تعترض التعاون بين المصرف وجمهورية غينيا بيساو

جمهورية غينيا بيساو

هدف العون الفني

توفير خدمات استشاري لتنشيط التعاون بين المصرف وجمهورية غينيا بيساو. وتتضمن بنود اختصاص الاستشاري بحث التعاون الحالي والمستقبلي وسبل تنشيطه مع المعنيين، ومناقشة أولويات الحكومة من العمليات التنموية والاطّلاع على الدراسات المتوفرة في هذا الصدد، والتداول مع المسئولين حول كيفية تسديد المتأخرات المُستحقة على الدولة.

تمويل المصرف: 10 آلاف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: مارس 2017

استشاري لتذليل الصعوبات التى تعترض التعاون بين المصرف وجمهورية الجابون

جمهورية الجابون

هدف العون الفني

توفير خدمات استشاري لتنشيط التعاون بين المصرف وجمهورية الجابون. وتتضمن بنود اختصاص الاستشاري بحث التعاون القائم وسبل تنشيطه مع المعنيين، والوقوف على سير العمليات قيد التنفيذ والمعوقات التي تواجهها مع اقتراح حلول لها، ووضع تصور للتعاون المستقبلي في القطاعين العام والخاص والعون الفني والتجارة الخارجية، وإيجاد حلول للمتأخرات المُستحقة على الدولة.

تمويل المصرف: 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: يونيو 2017

استشاري لتذليل الصعوبات التى تعترض التعاون بين المصرف وجمهورية زيمبابوي

جمهورية زيمبابوي

هدف العون الفني

توفير خدمات استشاري لتنشيط التعاون بين المصرف وجمهورية زيمبابوي. وتتضمن بنود اختصاص الاستشاري بحث أنجع السبل لإنعاش التعاون القائم مع المعنيين، ومتابعة العمليات قيد التنفيذ والاطلاع على الصعوبات التي تواجهها مع اقتراح حلول لتذليلها، وتحديد ملامح برنامج للتعاون المستقبلي في القطاعين العام والخاص والعون الفني والتجارة الخارجية، وإيجاد حلول للمتأخرات المستوجبة على الدولة.

تمويل المصرف: 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: يونيو 2017

دعم منتدى حول ولوج صغار المزارعين إلى الأسواق

جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية

هدف العون الفني

يلعبُ صغار المزارعين دوراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الدولي، إلا أنهم يجدون صعوبات جمة في الولوج إلى الأسواق؛ مما يؤثر سلباً على استدامة أنشطتهم. ويهدف العون الفني إلى المساهمة في تمويل مؤتمر حول مقاومة الجوع وسوء التغذية في إفريقيا، عبر تعزيز ولوج صغار المزارعين في إثيوبيا إلى الأسواق. ويهدف المؤتمر إلى تقديم البرامج والمشاريع الخاصة بدعم صغار المزارعين وتبادل الخبرات بين المشاركين. تقوم لجنة الأمن الغذائي العالمي بالإشراف على تنظيم المؤتمر في أديس أبابا – إثيوبيا.

تمويل المصرف: 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام : سبتمبر 2017

دراسة لتطوير مركز تابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

إقليمي

هدف العون الفني

المساهمة في رفع قدرات الأفراد والمؤسسات في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما يلبي احتياجات المنطقة التنموية. ويتمثل العون في تمويل دراسة لتحويل المركز التابع للمجموعة إلى مركز إقليمي متميز للتكوين ورفع القدرات. وتشتمل الدراسة على حصر ما يوفره المركز حالياً، وتحديد الاحتياجات الإضافية لتحويله إلى مركز إقليمي، واقتراح نظام هيكلي وتشغيلي وبرنامج للتكوين يرتكز على محاور قصيرة.

تمويل المصرف: 15 ألف دولار

تاريخ موافقة المدير العام: ديسمبر 2017

الفصل الثالث
الموارد المالية

المركز المالي في 31 ديسمبر 2017

بلغ صافي موجودات المصرف في نهاية عام 2017 مبلغ 4,788.2 مليون دولار مقابل 4,427.7 مليون دولار في نهاية عام 2016. وتُمثِّل الزيادة التي بلغت 360.5 مليون دولار صافي الدخل لعام 2017 البالغ قدره 271.7 مليون دولار، زائداً مبلغ 101.2 مليون دولار عبارة عن أقساط مدفوعة من قِبل بعض الدول الأعضاء خلال عام 2017 في الزيادة المُقررة في رأسمال المصرف، وفقاً للقرار رقم (4) لمجلس المحافظين في اجتماعه الثامن والثلاثين (دبي – أبريل 2013)، ناقصاً المنحة التي تبلغ 12.4مليون دولار والتي تم تخصيصها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (2) الصادر في اجتماعه الثاني والأربعين (الرباط – أبريل 2017).

رأس المال

بلغ رصيد رأس المال في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 3,898.9 مليون دولار مُقابل 3,797.7 مليون دولار في 31 ديسمبر 2016 – أي بزيادة قدرها 101.2 مليون دولار. وتمثل هذه الزيادة الأقساط المدفوعة من قِبل بعض الدول الأعضاء في زيادة رأس المال، وفقاً لقرار مجلس محافظي المصرف رقم (4) لعام 2013 والذي يقضي بزيادة رأسمال المصرف بمبلغ 1400 مليون دولار – أي ما يُعادل نسبة 50 % من رأسمال المصرف البالغ – حينها – 2800 مليون دولار اعتباراً من يناير 2014، منها مبلغ 700 مليون دولار بالتحويل من الاحتياطي العام، والباقي وقدره 700 مليون دولار زيادة نقدية من قِبل الدول الأعضاء، تُسدد على خمسة أقساط سنوية متساوية ويُستحق أولها في أبريل 2014.

الاحتياطي العام

بلغ رصيد الاحتياطي العام 617.5 مليون دولار في نهاية عام 2017 مُقابل 506.3 مليون دولار في نهاية عام 2016 – أي بزيادة قدرها 111.2 مليون دولار وهي عبارة عن صافي الدخل لعام 2016 ومقداره 123.6 مليون دولار، ناقصاً المنحة التي تم تخصيصها من قِبل مجلس المحافظين ومقدارها 12.4 مليون دولار.

الاحتياطي الخاص

بلغ رصيد الاحتياطي الخاص في نهاية ديسمبر 2017 مبلغ 2.5 مليون دولار مُقابل 1.8 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2016 – أي بزيادة قدرها 0.7 مليون دولار.

إجمالي الدخل

بلغ إجمالي دخل المصرف خلال عام 2017 مبلغ 294.7 مليون دولار مُقابل 151.4 مليون دولار خلال عام 2016 – أي بزيادة مقدارها 143.3 مليون دولار. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه يتم توظيف الموارد السائلة للمصرف في ودائع مصرفية قصيرة الأجل وفي محافظ الدخل الثابت ومحافظ الأسهم، في ضوء سياسة استثمارية محُافظة وموجهات وضوابط محددّة تراعي متطلبات السيولة وتنويع الأوعية الاستثمارية، مع المحافظة على رأس المال وتحقيق أفضل العوائد المتاحة. ولعل من أبرز النتائج الإيجابية لهذه السياسة هو المحافظة على موجودات المصرف، وتحقيق دخل يفوق في مجموعه ما كان يمكن للمصرف

أن يحصل عليه لو اقتصرت استثماراته حصرياً على الودائع المصرفية أو على محافظ الدخل الثابت أو محافظ الأسهم، إذ أن الانخفاض الذي يتعرض له الدخل الناتج عن أحد مجالات الاستثمار، يتم التعويض عنه بزيادة الدخل الذي يتحقق في مجال آخر للاستثمار.

وقد جاءت تفاصيل أداء الدخل خلال عامي 2017 و2016 على النحو الآتي:

البيـــــــان	2017	2016	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الدخل من الاستثمارات	273.2	132.6	140.6
الدخل من القروض	19.2	18.0	1.2
الدخل من تمويل التجارة	1.5	0.4	1.1
أخرى	0.8	0.4	0.4
المجموع	**294.7**	**151.4**	**143.3**

ويُلاحظ من هذه البيانات أن الدخل من الاستثمارات قد زاد بمبلغ 140.6 مليون دولار خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016، كما زاد الدخل من القروض بمبلغ 1.2 مليون دولار، والدخل من تمويل التجارة بمبلغ 1.1 مليون دولار.

ويمكن توضيح الأسباب الموضوعية لزيادة الدخل من الاستثمارات في عام 2017، من خلال تحليل مكوناته وذلك على النحو الوارد بالبيانات أدناه، والتي يُلاحظ منها أن الزيادة تُعزى إلى زيادة الدخل من محافظ الأسهم بمبلغ 144.3 مليون دولار، وزيادة الدخل الناتج عن الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب بحوالي 1.2 مليون دولار.

تفاصيل الدخل	2017	2016	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	1.5	0.3	1.2
الدخل من محافظ الدخل الثابت	42.6	46.1	(3.5)
الدخل من محافظ الأسهم	227.1	82.8	144.3
الدخل من الصكوك	1.6	3.0	(1.4)
الدخل من تسليف الأوراق المالية	0.4	0.4	-
المجموع	**273.2**	**132.6**	**140.6**

وتعود زيادة الدخل من المحافظ الاستثمارية بصفة أساسية إلى تحسن أداء الأسواق العالمية للأسهم خلال عام 2017 مقارنةً بالعام الماضي.

وقد جاءت مكونات الدخل من المحافظ الاستثمارية خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016 على النحو التالي:

الدخل من المحافظ الاستثمارية	2017	2016	الفرق
	مليون دولار	مليون دولار	مليون دولار
الدخل الثابت:			
الفوائد على السندات	30.9	37.9	(7.0)
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	-	0.1	(0.1)
الدخل من المتاجرة	10.7	14.6	(3.9)
فروق عملة وتقييم مشتقات	5.0	(2.4)	7.4
رسوم الإدارة والحفظ	(4.0)	(4.1)	0.1
المجموع	**42.6**	**46.1**	**(3.5)**
الأسهم:			
توزيعات أرباح الأسهم	28.6	27.4	1.2
فوائد الودائع لدى البنوك والحسابات تحت الطلب	0.1	-	0.1
الدخل من المتاجرة	189.1	57.6	131.5
فروق عملة وتقييم مشتقات	11.9	(0.1)	12.0
رسوم الإدارة والحفظ	(2.6)	(2.1)	(0.5)
المجموع	**227.1**	**82.8**	**144.3**
الصكوك:			
هامش ربح الصكوك	3.2	1.3	1.9
فروق عملة وتقييم مشتقات	(1.7)	1.7	(3.4)
المجموع	**1.5**	**3.0**	**(1.5)**
تسليف الأوراق المالية	0.4	0.4	-
المجموع	**271.6**	**132.3**	**139.3**

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2017 مبلغ 22.4 مليون دولار مقارناً بمبلغ 26.1 مليون دولار خلال عام 2016. وقد اشتمل الإنفاق على نفقات إدارية بمبلغ 16.9 مليون دولار ومنح للعون الفني بمبلغ 5.5 ملايين دولار، مقابل 17.7 مليون دولار و8.4 ملايين دولار خلال عام 2016 على التوالي.

صافي الدخل

بلغ صافي الدخل خلال عام 2017 مبلغ 271.7 مليون دولار، مقابل 123.6 مليون دولار خلال عام 2016 – أي بزيادة قدرها 148.1 مليون دولار وبنسبة قدرها 119.8 %، ويُعزى ذلك بصفة أساسية إلى الزيادة في القيمة السوقية لمحافظ الأسهم، نتيجةً لتحسن أداء الأسواق المالية العالمية خلال عام 2017 مقارناً بعام 2016.

الالتزامات المالية

بلغ إجمالي التزامات المصرف المالية لصالح البلدان المتلقية لعونه خلال عام 2017 مبلغ 329.555 مليون دولار، خُصص منه 220 مليون دولار لتمويل القطاع العام، و100 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص و9.555 ملايين دولار للعون الفني، وذلك مقارنةً بإجمالي التزامات في عام 2016 بلغ 306 ملايين دولار، خُصص منه 210 ملايين دولار لتمويل القطاع العام، و86 مليون دولار لتمويل القطاع الخاص و10 ملايين دولار للعون الفني. أمّا المجموع المتراكم لصافي الالتزامات في نهاية عام 2017 فقد بلغ 4,857.8 مليون دولار، منها 4,708.2 مليون دولار للقروض و149.6 مليون دولار للعون الفني، مقابل 4,549.3 مليون دولار في نهاية عام 2016، منها 4,408.5 مليون دولار للقروض و140.8 مليون دولار للعون الفني. كما بلغ إجمالي التزامات المصرف لتمويل الصادرات العربية 550 مليون دولار في نهاية عام 2017 مقارنةً بإجمالي بلغ 350 مليون دولار في نهاية عام 2016. وبلغت نسبة السيولة (أي نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات القابلة للسحب بما في ذلك تمويل الصادرات العربية) في نهاية عام 2017 نحو 196.2 % مقابل نحو 197.5 % في نهاية عام 2016 – أي أن الأصول السائلة تمثّل تقريباً ضعفي الالتزامات القابلة للسحب، مما يُشير بوضوح إلى سلامة المركز المالي للمصرف ومقدرته على الوفاء بالتزاماته.

السحب والاسترداد

خلال عام 2017 بلغ السحب من قروض المشاريع 143.4 مليون دولار مُقابل 121.3 مليون دولار خلال عام 2016 – أي بزيادة قدرها 22.1 مليون دولار تمثل نسبة 18.2 %. وبلغ السحب من منح العون الفني 5.4 ملايين دولار خلال عام 2017 مُقابل 8.4 ملايين دولار خلال عام 2016– أي بنقصان قدره 3.0 ملايين دولار يمثل نسبة 35.7 %. كذلك بلغ السحب من قروض تمويل الصادرات العربية خلال عام 2017 مبلغ 33.0 مليون دولار. وقد بلغ الإجمالي المتراكم للسحب من القروض في نهاية عام 2017 مبلغ 3,059.7 مليون دولار مقابل 2,916.3 مليون دولار في نهاية عام 2016. وبإضافة قروض تمويل الصادرات العربية والعون الفني يبلغ إجمالي السحب المتراكم في نهاية عام 2017 مبلغ 3,230.9 مليون دولار[1] مُقابل مبلغ 3,049.1 مليون دولار[2] في نهاية عام 2016، وبذلك بلغت نسبة السحب المتراكم إلى صافي الالتزامات المتراكمة في نهاية عام 2017 حوالي 65 % مُقابل 67 % في نهاية عام 2016، وبإضافة تمويل الصادرات العربية تكون النسبة حوالي 60 % في عام 2017 مقابل 62 % في عام 2016.

رسم بيانى 5 الموارد المالية حتى 31 ديسمبر 2017

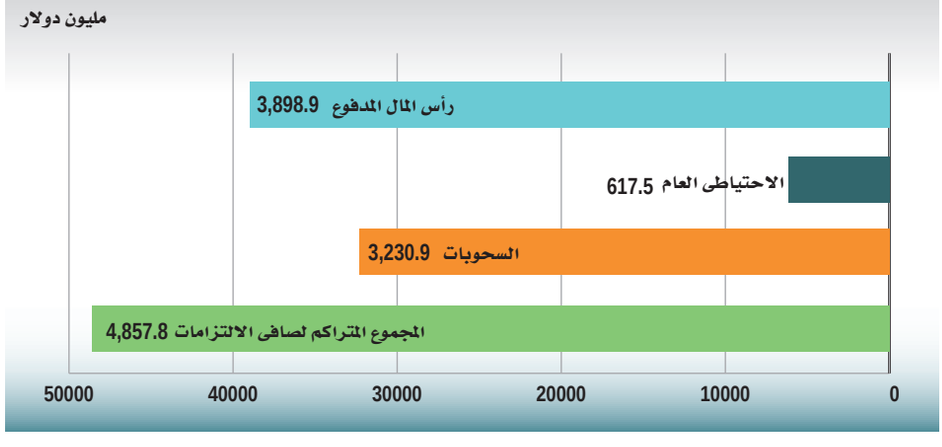

(1) يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومقدارها حوالي 118.2 مليون دولار بنهاية عام 2017 وحوالي 112.7 مليون دولار بنهاية عام 2016.

(2) يتضمن سحوبات المنح التي تم خصمها على الإيرادات ومقدارها 112.7 مليون دولار بنهاية عام 2016.

أما فيما يتعلق بالسداد، فقد بلغت جملة أقساط القروض المُسدّدة خلال عام 2017 مبلغ 55.7 مليون دولار مُقابل 47.8 مليون دولار خلال عام 2016 – أي بزيادة قدرها 7.9 ملايين دولار، بينما بلغ إجمالي الدخل من الفوائد والرسوم خلال عام 2017 مبلغ 19.2 مليون دولار مُقابل 18.0 مليون دولار خلال عام 2016 – أي بزيادة قدرها 1.2 مليون دولار. وقد بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من فوائد ورسوم القروض خلال عام 2017 مبلغ 20.1 مليون دولار بالمقارنة مع مبلغ 16.9 مليون دولار خلال عام 2016– أي بزيادة قدرها 3.2 ملايين دولار. وبلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من أصل قروض تمويل الصادرات العربية مبلغ 17.4 مليون دولار، كما بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من فوائد ورسوم قروض تمويل الصادرات العربية مبلغ 1.2 مليون دولار.

وفي عام 2017 بلغ إجمالي المبالغ المُسدّدة من أصل وفوائد ورسوم القروض 94.4 مليون دولار مقارنةً بمبلغ 65.1 مليون دولار خلال عام 2016 – أي بزيادة قدرها 29.3 مليون دولار. وبهذا يبلغ الإجمالي المُتراكم لما استرده المصرف من أقساط أصل القروض في نهاية عام 2017 مبلغ 1,478.1 مليون دولار مقابل 1,404.9مليون دولار في نهاية عام 2016، بينما يبلغ الإجمالي المُتراكم لرسوم الالتزام والفوائد المُسدَّدة بنهاية عام 2017 مبلغ 569.8 مليون دولار مقابل 548.4 مليون دولار بنهاية عام 2016.

الخلاصة

يتّضح من ما تقدّم أن المصرف واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث ارتفع صافي موجوداته في نهاية عام 2017 بمبلغ 360.5 مليون دولار مقارنةً بنهاية عام 2016 ، نظراً للزيادة في إيراداته المختلفة، والأقساط المدفوعة من قِبل بعض الدول الأعضاء في زيادة رأس المال، ومواصلة التحكم في الإنفاق الإداري وفقاً لسياسة الترشيد المتّبعة دون الإخلال بالتنفيذ الكامل للأهداف والبرامج المُقررة.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الدخل قد ارتفع من 123.6 مليون دولار في نهاية عام 2016 إلى 271.7 مليون دولار في نهاية عام 2017، نتيجةً لزيادة القيمة السوقية لمحافظ الأوراق المالية الناتجة عن تحسن أداء الأسواق العالمية للأسهم خلال عام 2017.

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا

القوائم المالية للسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2017
مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق: رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ – ٢٠
شارع أحمد الجابر

هاتف : 2245 2880 / 2295 5000
فاكس : 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى: السادة / رئيس وأعضاء مجلس المحافظين **الموقرين**
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا القوائم المالية للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ("المصرف")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2017 وقوائم الدخل والإنفاق و التغيرات في حقوق الدول الأعضاء والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمصرف كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح رقم 2 من القوائم المالية المرفقة.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المصرف وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح رقم 2 من القوائم المالية المرفقة وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المصرف أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية
إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه القوائم المالية.

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تابع)

إلى: السادة / رئيس وأعضاء مجلس المحافظين **الموقرين**
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)
مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المصرف.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المصرف على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المصرف عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

الموافق 6 مارس 2018

قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2017

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاحات	2017	2016
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	17	**1,237**	1,406
استثمارات	4	**3,151,727**	2,896,795
مساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد	5	**4,000**	4,000
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	6	**25,950**	24,220
تمويل التجارة	7	**35,583**	20,000
فوائد تمويل التجارة مستحقة	8	**471**	167
أرصدة قروض	9	**1,599,046**	1,511,441
صافي فوائد قروض مستحقة	10	**13,539**	14,429
موجودات أخرى	11	**2,845**	2,600
صافي موجودات ثابتة	12	**15,356**	15,672
المجموع		**4,849,754**	4,490,730
المطلوبات			
مطلوبات أخرى		**50,805**	50,846
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	13	**8,223**	10,324
		59,028	61,170
مخصص احتياطي خاص	3/ج، 9/ج	**2,451**	1,794
المجموع		**61,479**	62,964
صافي الموجودات		**4,788,275**	4,427,766
حقوق الدول الأعضاء:			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	14	**3,898,972**	3,797,761
احتياطي عام	15	**617,644**	506,391
صافي الدخل للسنة		**271,659**	123,614
إجمالي حقوق الدول الأعضاء		**4,788,275**	4,427,766

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 إلى رقم 23 جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية

قائمة الدخل والإنفاق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	ايضاحات	2017	2016
الدخل			
صافي الدخل من الاستثمارات	16	**273,150**	132,599
الدخل من القروض		**19,244**	18,016
الدخل من تمويل التجارة		**1,509**	402
أخرى		**779**	377
إجمالي الدخل		**294,682**	151,394
الإنفاق			
مجلس المحافظين		**256**	217
مجلس الإدارة		**1,231**	1,276
رواتب ومزايا للموظفين		**11,394**	12,192
سفر وخدمات		**2,333**	2,386
خدمات مرافق		**830**	973
إهـلاك	12	**770**	522
		16,814	17,566
مصروفات أخرى		**98**	145
منح تم صرفها للدول المستفيدة		**5,454**	8,442
إجمالي الإنفاق		**22,366**	26,153
صافي الدخل قبل مخصص الاحتياطي الخاص		**272,316**	125,241
خصم مخصص الاحتياطي الخاص	9/ج	**(657)**	(1,627)
صافي الدخل للسنة		**271,659**	123,614

قائمة التغيرات في حقوق الدول الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاحات	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي عام	صافي دخل السنة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015		3,696,018	492,548	15,381	4,203,947
المسدد من قبل الدول الأعضاء	14	101,743	-	-	101,743
المحول إلى الاحتياطي العام	15	-	15,381	(15,381)	-
تخصيص		-	(1,538)	-	(1,538)
صافي الدخل لسنة 2016		-	-	123,614	123,614
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016		3,797,761	506,391	123,614	4,427,766
المسدد من قبل الدول الأعضاء	14	101,211	-	-	101,211
المحول إلى الاحتياطي العام	15	-	123,614	(123,614)	-
تخصيص		-	(12,361)	-	(12,361)
صافي الدخل لسنة 2017		-	-	271,659	271,659
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017		**3,898,972**	**617,644**	**271,659**	**4,788,275**

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	إيضاحات	2017	2016
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
صافي دخل السنة		**271,659**	123,614
تعديلات لتسوية صافي الدخل مع صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية:			
إهلاك	12	**770**	522
مخصص الاحتياطي الخاص	9/ج	**657**	1,627
أرباح غير محققة من تقييم القيمة العادلة للاستثمارات	16	**(139,462)**	(44,518)
صافي التغير في الموجودات التشغيلية:			
استثمارات		**(31,967)**	(64,921)
تمويل التجارة		**(15,583)**	(20,000)
فوائد تمويل التجارة مستحقة		**(304)**	(167)
صافي الحركة على القروض		**(87,605)**	(73,440)
صافي فوائد قروض مستحقة		**890**	(869)
صافي موجودات أخرى		**(245)**	15,346
صافي التغير في المطلوبات التشغيلية:			
مطلوبات أخرى بعد خصم التخصيص		**(12,402)**	(7,160)
صافي مخصص مكافأة نهاية الخدمة		**(2,101)**	1,796
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(15,693)**	(68,170)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات		**(1,730)**	(1,730)
صافي شراء موجودات ثابتة	12	**(454)**	(15,224)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(2,184)**	(16,954)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
المسدد لزيادة رأس المال من الدول الأعضاء	14	**101,211**	101,743
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**101,211**	101,743
صافي الزيادة في النقد والنقد المماثل		**83,334**	16,619
نقد ونقد مماثل كما في بداية السنة		**156,729**	140,110
نقد ونقد مماثل كما في نهاية السنة	17	**240,063**	156,729

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

1/ التأسيس والأهداف

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا («المصرف») بموجب القرار الصادر عن مؤتمر القمة العربية السادس المنعقد بتاريخ 28 نوفمبر 1973 تطبيقاً لتوصيات المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية، برأس مال قدره 231 مليون دولار أمريكي، وتم زيادته لاحقاً بموجب قرارات صادرة عن مجلس المحافظين إلى أن بلغ 3,899 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 3,798 مليون دولار أمريكي).

يعتبر المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا مؤسسة مالية دولية مستقلة مركزها الخرطوم - جمهورية السودان ويتمتع بالشخصية القانونية الكاملة وبالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، ويخضع لأحكام اتفاقية إنشائه ولمبادئ القانون الدولي. وعنوان المصرف هو كما يلي:

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
ص. ب 2640
الخرطوم 11111
جمهورية السودان

يهدف المصرف إلى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الإفريقية ودول العالم العربي، ولتحقيق ذلك الهدف يقوم المصرف بالوظائف التالية: -

- المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية.
- المشاركة في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية في أفريقيا.

2/ أسس الإعداد

أ - التقيد بالمعايير

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لاتفاقية إنشاء المصرف وأنظمته الداخلية.

ب - أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة وجميع عقود المشتقات المالية حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ج - العملة المستخدمة وعملة العرض

إن العملة المستخدمة في عمليات المصرف وإعداد القوائم المالية هي الدولار الأمريكي. تظهر القوائم المالية بالدولار الأمريكي ويتم تقريبها لأقرب ألف دولار أمريكي.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

د - استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية

يتطلب إعداد القوائم المالية المعتمدة من قبل المصرف استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات وإيضاحات الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ القوائم المالية، إضافة إلى مبالغ الإيرادات والمصروفات خلال السنة المنتهية بذلك التاريخ. تتم مراجعة التقديرات باستمرار حيث يعتمد على التجارب السابقة وبعض العوامل الأخرى.

تتمثل البنود الهامة التي تستخدم فيها التقديرات فيما يلي:

1 - **مخصص الاحتياطي الخاص**

تم شرح طريقة المصرف في تحديد مخصص الاحتياطي الخاص في البند 3 (ج) «قروض ومخصص الاحتياطي الخاص» وبصورة تفصيلية تحت بند 20 (ب) «مخاطر الائتمان».

2 - **القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة**

إن الأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة والتي لا يمكن تحديد قيمها العادلة بطريقة موثوقة، يتم إظهارها بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

3/ ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ - تاريخ السداد

يتم إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

ب - الموجودات المالية

تتمثل الموجودات المالية للمصرف كما يلي:

1 - **أوراق مالية ذات دخل ثابت واسهم**

تصنف جميع الاستثمارات في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والأسهم كاستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة ويتم في الأصل إثباتها بالقيمة العادلة للمبالغ المدفوعة.

يتم إعادة تقييم هذه الاستثمارات باستخدام القيمة العادلة المتمثلة في الأسعار المتداولة في السوق في تاريخ قائمة المركز المالي. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل والإنفاق.

2 - **أوراق مالية - صكوك**

تتضمن الموجودات المالية أوراق مالية - صكوك والتي تم اقتنائها بغرض الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة ومن الممكن أن يتم بيعها لأسباب السيولة أو للتغيرات في ظروف السوق، وتسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد.

3 - **استثمارات متاحة للبيع**

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بشكل موثوق كاستثمارات متاحة للبيع، وتسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة إن وجد.

إن المساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تصنف كاستثمارات متاحة للبيع.

4 - **أرصدة قروض**

يتم تصنيف الموجودات المالية التي لها دفعات ثابتة أو مقررة وغير متداولة في سوق نشط كقروض بقيمة المبالغ المنصرفة بعد خصم المبالغ المسددة.

ج - قروض ومخصص الاحتياطي الخاص

يتم اعتبار جميع القروض المقدمة من قبل المصرف كموجودات عندما يتم صرفها نقداً وتسجل بقيمة المبالغ المنصرفة. يستبعد المصرف من إيراداته أية فوائد على أصل القروض عندما يتأخر سداد هذه الفوائد عن 180 يوماً.

يتم تكوين الاحتياطي الخاص لمتأخرات القروض خصماً من صافي الدخل الذي يتحقق سنوياً (والذي تمت تسميته كمخصص احتياطي خاص بهدف العرض في القوائم المالية) بناءً على قرار مجلس المحافظين (قرار 1 لسنة 1989) على أن يكون مقدار المبلغ الذي يخصص سنوياً لهذا الغرض مساوياً لمجموع (أ) نصف أقساط سداد أصل القروض الممنوحة التي يكون مضى على استحقاقها دون سداد في نهاية السنة المالية مدة تزيد عن سنة واحدة وتقل عن سنتين و (ب) كامل أقساط سداد أصل تلك القروض التي يكون قد مضى على استحقاقها دون سداد في نهاية السنة المالية مدة سنتين أو أكثر.

يرى المصرف أن عرض القروض ومخصص الاحتياطي الخاص بشكل مستقل في قائمة المركز المالي يعكس العرض المناسب الذي يتماشى مع طبيعة أعماله.

القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها وتشملها اتفاقيات ترتيبات سداد لمستحقاتها أو إعادة جدولة إقساطها، بما فيها القروض التي تشملها المبادرة الخاصة بمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC)، وبالتالي أصبحت أقساطاً قروضها جارية (غير متأخرة السداد)، وتم اعتبارها قروضاً جديدة.

د - الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل وأي خسارة انخفاض ناجمة عن التغيرات في قيمته الدفترية.

هـ - تحقق الدخل

يتم إثبات الدخل من الفوائد على ودائع البنوك والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك والقروض وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

و - توزيعات الأرباح

يتم إثبات الدخل من توزيعات الأرباح عند الإعلان عنها.

ز - المنح

يتم تصنيف تكاليف دراسة وإعداد المشاريع والمساعدة الفنية كمنح وتحمّل على المصاريف عند صرفها.

ح - موجودات ثابتة

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الإهلاك المتراكم. يتم إهلاك تكلفة الموجودات الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنة المقارنة هي كما يلي: -

المباني	ثلاثون سنة
أثاث ومعدات	خمس سنوات
سيارات	خمس سنوات

ط - المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على المصرف التزامات قانونية أو متوقعة نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل وجود ضرورة لسداد تلك الالتزامات.

ي - الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر

يتم في الأصل إثبات الأدوات المالية المشتقة والتي تشتمل على العقود الآجلة والمستقبلية بالتكلفة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. تحدد القيمة العادلة في العادة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير حسب ما هو ملائم. تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل والإنفاق.

ك - تحويل العملات الأجنبية

تحوّل قيمة المعاملات التي تتم بعملات غير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في السوق في تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى المعادل لها بالدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي. يجري قيد فروقات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل والإنفاق.

ل - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام بناءً على المادة رقم (6) من قرار اللجنة الوزارية المختارة لمراجعة رواتب ومخصصات رؤساء المؤسسات المالية العربية والمديرين التنفيذيين. ويتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة لموظفي المصرف وفقاً للمادة (1/13) من النظام الأساسي لموظفي المصرف وقرارات مجلس الإدارة المعدِّلة للنظام.

م - النقد والنقد المماثل

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المماثل من نقد في الصندوق ولدى البنوك وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

4/ استثمارات

تتكون من استثمارات في محافظ أوراق مالية مدارة بواسطة مدراء محافظ ومحتفظ بها لأغراض المتاجرة ومحفظة الصكوك وودائع لأجل وحسابات تحت الطلب، كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017	2016
أوراق مالية - دخل ثابت (إيضاح 20)	**1,503,570**	1,451,823
أوراق مالية - أسهم (مدرجة في البورصة) (إيضاح 20)	**1,256,271**	1,208,273
أوراق مالية –صكوك (إيضاح 20)	**98,131**	45,441
القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة، صافي (إيضاح 19)	**(15,113)**	25,124
فوائد مستحقة على ودائع وأوراق مالية	**11,961**	10,811
	2,854,820	2,741,472
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب	**296,907**	155,323
استثمارات	**3,151,727**	2,896,795

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

تتلخص الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب كما في 31 ديسمبر كما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	مدارة بواسطة					
	المصرف		مدراء محافظ		المجموع	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016
ودائع لأجل	197,000	80,957	-	-	197,000	80,957
حسابات تحت الطلب	49,195	11,055	50,712	63,311	99,907	74,366
الإجمالي	246,195	92,012	50,712	63,311	296,907	155,323

5/ مساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد

وافق مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي التاسع عشر بالقرار رقم (4) لسنة 1994 على الاكتتاب في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي والتي تمثل 1.3 % تقريباً من رأس المال المصرح به، وقام المصرف بسداد مبلغ 4 ملايين دولار أمريكي خلال عام 1995 (أنظر إيضاح 22(ج)).

6/ مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وافق مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي السابع والعشرين بالقرار رقم (6) لسنة 2002 على مساهمة المصرف في رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 17.300 مليون دولار أمريكي والتي تمثل 9.2 % تقريباً من رأس المال المصرح به. قام المصرف بسداد كامل المبلغ. كذلك وافق المجلس في اجتماعه السنوي التاسع والثلاثون بالقرار رقم (3) لسنة 2014 على زيادة مساهمة المصرف في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 8.650 مليون دولار أمريكي تدفع بأقساط سنوية متساوية على خمس سنوات اعتبارا من سنة 2013. قام المصرف بسداد كامل الأقساط، وعليه بلغت قيمة مساهمة المصرف في رأس المال المصرح به للمؤسسة كما في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 25.950 مليون دولار أمريكي (2016: 24.220 مليون دولار أمريكي).

7/ تمويل التجارة

بلغ إجمالي تمويل التجارة الخاص بتمويل الصادرات العربية إلى الدول الأفريقية مبلغ 35.583 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 20 مليون دولار أمريكي) يمثل جزءاً من القروض الائتمانية المقدمة إلى كلا من البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والبالغ قدره 50 مليون دولار أمريكي وبنك أوغندا للتنمية والبالغ قدره 10 مليون دولار أمريكي.

8/ فوائد تمويل التجارة مستحقة

بلغ رصيد الفوائد المستحقة على تمويل عمليات التجارة 471 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 167 ألف دولار أمريكي).

9/ أرصدة القروض ومخصص الاحتياطي الخاص

أ – أرصدة القروض

فيما يلي تفاصيل أرصدة القروض كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017				2016
	قروض المشاريع		قروض صندوق الإقراض	المجمـوع	المجمـوع
	قطاع عام	قطاع خاص			
القروض المقررة	4,257,970	236,000	214,244	4,708,214	4,408,450
يطرح: القروض غير الموقعة	(108,500)	(93,000)	-	(201,500)	(163,000)
إجمالي القروض الموقعة	**4,149,470**	**143,000**	**214,244**	**4,506,714**	4,245,450
يطرح: القروض غير النافذة	(168,300)	(30,000)	-	(198,300)	(215,400)
إجمالي القروض النافذة	**3,981,170**	**113,000**	**214,244**	**4,308,414**	4,030,050
يطرح: قروض غير مسحوبة	(1,174,528)	(74,203)	-	(1,248,731)	(1,113,717)
إجمالي المسحوب من القروض	**2,806,642**	**38,797**	**214,244**	**3,059,683**	2,916,333
يطرح: أقساط القروض المسددة	(1,272,202)	(833)	(187,602)	(1,460,637)	(1,404,892)
الرصيد القائم كما في31 ديسمبر	**1,534,440**	**37,964**	**26,642**	**1,599,046**	1,511,441

تمثل قروض صندوق الإقراض «الصندوق» مبالغ قدمت من الصندوق للدول الأفريقية غير العربية قبل دمج قروض الصندوق في رأس مال المصرف في سنة 1977.

تتلخص حركة القروض خلال السنتين المنتهيتين كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	قروض المشاريع		قروض صندوق الإقراض	المجمـوع	
	قطاع عام	قطاع خاص		**2017**	2016
الرصيد كما في 1 يناير	1,466,496	17,247	27,698	**1,511,441**	1,438,001
سحوبات خلال السنة	121,800	21,550	-	**143,350**	121,250
السداد خلال السنة	(53,856)	(833)	(1,056)	**(55,745)**	(47,810)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	1,534,440	37,964	26,642	1,599,046	1,511,441

ب – وافق مجلس إدارة المصرف على الاشتراك في مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاصة بمعالجة مشكلة ديون البلدان الفقيرة ذات المديونية العالية (HIPC) على أن تعرض كل حالة على حدة على مجلس الإدارة للنظر فيها في ضوء التفاوض مع الدول المعنية ويكون الإسهام في المبادرة من خلال ترتيبات سداد المتأخرات و/أو إعادة جدولة أقساطها و/أو خفض سعر الفائدة على الأقساط التي تستحق. بلغ إجمالي القروض المعاد جدولتها تحت هذا البند حتى 31 ديسمبر 2017 مبلغ 426.690 مليون دولار أمريكي (2016 : 426.690 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

ج - مخصص الاحتياطي الخاص

فيما يلي تفاصيل حركة مخصص الاحتياطي الخاص كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017	2016
الرصيد كما في 1 يناير	**1,794**	167
المحمل خلال السنة	**1,893**	1,627
الاسترجاع خلال السنة	**(1,236)**	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**2,451**	1,794

10/ صافي فوائد قروض مستحقة

يتلخص صافي فوائد القروض المستحقة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017			2016
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	المجموع
فوائد قروض مستحقة	74,931	536	**75,467**	77,039
يطرح: فوائد مستبعدة	(61,928)	-	**(61,928)**	(62,610)
صافي فوائد قروض مستحقة	13,003	536	**13,539**	14,429

11/ موجودات أخرى

يتلخص صافي الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017	2016
ضريبة القيمة المضافة المستحقة	**1,646**	1,517
أخرى	**1,199**	1,083
صافي الموجودات الأخرى	**2,845**	2,600

12/ صافي موجودات ثابتة

تتكون حركة الموجودات الثابتة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	مباني	أثاث ومعدات	سيارات	الإجمالي
التكلفة:				
كما في 1 يناير 2017	22,642	2,039	289	24,970
إضافات خلال السنة	231	149	74	454
كما في 31 ديسمبر 2017	**22,873**	**2,188**	**363**	**25,424**
الإهلاك المتراكم:				
كما في 1 يناير 2017	7,844	1,265	189	9,298
المحمّل على السنة	506	233	31	770
كما في 31 ديسمبر 2017	**8,350**	**1,498**	**220**	**10,068**
صافي القيمة الدفترية				
كما في 31 ديسمبر 2017	**14,523**	**690**	**143**	**15,356**
كما في 31 ديسمبر 2016	14,798	774	100	15,672

تم تجديد حكر إيجار الأرض المقام عليها مبنى مقر المصرف لمدة 30 عاماً تبدأ من 1 يناير 2017.

13/ مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم توظيف رصيد مخصص مكافأة نهاية الخدمة في ودائع لأجل بحساب مستقل يحمل فائدة وتتم إدارته من قبل المصرف.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

14/ رأس المال المكتتب به والمدفوع

بلغت مساهمة كل دولة في رأس مال المصرف كما في 31 ديسمبر ما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

الدولة	2017	2016
المملكة الأردنية الهاشمية	**8,277**	7,991
دولة الإمارات العربية المتحدة	**428,095**	428,095
مملكة البحرين	**8,277**	7,991
الجمهورية التونسية	**34,335**	33,214
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**165,530**	159,822
المملكة العربية السعودية	**993,181**	958,933
جمهورية السودان	**8,277**	7,991
الجمهورية العربية السورية	**4,757**	4,757
جمهورية العراق	**579,356**	559,378
سلطنة عمان	**49,652**	46,231
دولة فلسطين	**7,991**	7,991
دولة قطر	**331,060**	319,645
دولة الكويت	**606,944**	586,015
الجمهورية اللبنانية	**27,588**	26,637
دولة ليبيا	**570,794**	570,794
جمهورية مصر العربية	**8,277**	7,991
المملكة المغربية	**60,694**	58,602
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	**5,887**	5,683
الإجمالي	**3,898,972**	3,797,761

أصدر مجلس محافظي المصرف في 2 أبريل 2013 قراره رقم 4 لسنة 2013 القاضي بزيادة رأسمال المصرف بمبلغ 1,400 مليون دولار أمريكي – أي ما يعادل نسبة 50 % من رأس مال المصرف البالغ 2,800 مليون دولار أمريكي اعتباراً من يناير 2014، منها مبلغ 700 مليون دولار أمريكي بالتحويل من الاحتياطي العام والباقي وقدره 700 مليون دولار أمريكي زيادة نقدية من قبل الدول الأعضاء تسدد على 5 دفعات سنوية متساوية تستحق أولها في أبريل 2014. بلغ رأس المال المدفوع كما في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 3,898.972 مليون دولار أمريكي (2016: 3,797.761 مليون دولار أمريكي) بزيادة 101.211 مليون دولار أمريكي بالمقارنة بنهاية ديسمبر 2016 تم سدادها من قبل بعض الدول الأعضاء و التي تمثل حصتها في زيادة رأس المال.

15/ الاحتياطي العـام

بموجب المادة رقم 36 من اتفاقية الإنشاء، يقوم مجلس المحافظين سنوياً وبناءً على توصية مجلس الإدارة بتحديد الجزء من صافي الدخل الذي يجب تحويله إلى الاحتياطي العام أو إلى رأس مال الدول الأعضاء أو أي تحويلات أخرى تتماشى مع أهداف المصرف. وفقا لقرار مجلس محافظي المصرف رقم1 (2) لسنة 2017 بتاريخ 18أبريل 2017 تم تحويل مبلغ 123.614مليون دولار أمريكي (2016: 15.381 مليون دولار أمريكي) إلى الاحتياطي العام.

16/ صافي الدخل من الاستثمارات

يتكون صافي دخل محفظة الأوراق المالية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017	2016
فوائد من أوراق مالية ذات دخل ثابت	**31,292**	38,288
توزيعات أرباح أوراق مالية – أسهم	**28,579**	27,352
هامش ربح صكوك	**3,227**	1,259
فروق عملة وتقييم مشتقات	**15,257**	(800)
صافي دخل المتاجرة	**199,745**	72,199
رسوم الإدارة وحفظ مكونات المحافظ	**(6,654)**	(6,176)
الدخل من الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب	**1,704**	477
صافي الدخل من الاستثمارات	**273,150**	132,599

يتضمن صافي دخل المتاجرة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 أرباح غير محققة بمبلغ 139.5 مليون دولار أمريكي تقريباً مقابل أرباح غير محققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ 44.5 مليون دولار أمريكي تقريباً، ناتجة عن تقييم الاستثمارات بالقيمة المتداولة في نهاية السنة كما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017	2016
أرباح غير محققة من استثمارات في الأسهم	**130,774**	56,924
أرباح (خسائر) غير محققة من استثمارات في أوراق مالية ذات دخل ثابت	**8,688**	(12,406)
	139,462	44,518

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

يتكون الدخل من الودائع لأجل والحسابات تحت الطلب للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	مـــدارة بواســـــطة				المجمـــــوع	
	المصـــــرف		مدراء محافـــظ			
	2017	2016	**2017**	2016	**2017**	2016
ودائع لأجل	**1,400**	278	**3**	128	**1,403**	406
حسابات تحت الطلب	**146**	55	**155**	16	**301**	71
الإجمـالي	**1,546**	333	**158**	144	**1,704**	477

17/ النقد والنقد المماثل

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المماثل كما في 31 ديسمبر من الأرصدة التالية:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017	2016
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**1,237**	1,406
ودائع لأجل وحسابات تحت الطلب (تستحق خلال ثلاث أشهر من تاريخ التعاقد)	**238,826**	155,323
	240,063	156,729

18/ القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يتم بموجبه تبادل أصل أو سداد التزام ما بين أطراف على علم ورغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل التجاري العادي مع الأطراف الأخرى، وبالتالي يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، باستثناء القروض وتمويل عمليات التجارة الخارجية والمساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمساهمة في البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. لا يقوم المصرف حالياً ببيع ما لديه من قروض ولا يعتقد بأن هناك سوقاً مشابهاً لهذه المنتجات. وعليه، فإنه من غير الممكن من الناحية العملية تحديد القيمة العادلة لهذه القروض بطريقة كافية للاعتماد عليها.

19/ المشتقات

تسمح موجهات الاستثمار في محافظ الأوراق المالية للمصرف باستخدام العقود الآجلة والمستقبلية للأدوات المشتقة. إن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. إن العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً والتعامل بها خارج الأسواق المالية النظامية، أما العقود المستقبلية فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

يلخص الجدول المبيّن أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل للمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. فالمبالغ الاسمية التي تعتبر مؤشراً لحجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، فإن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان، التي يتعرض لها المصرف والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، أو على مخاطر السوق.

بآلاف الدولارات الأمريكية

	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	المبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق			
				خلال 3 أشهر	3 – 12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
2017							
العقود الآجلة	3,678	18,791	1,882,602	1,824,674	2,757	41,816	13,355
العقود المستقبلية	-	-	43,721	43,721	-	-	-
	3,678	18,791	1,926,323	1,868,395	2,757	41,816	13,355
2016							
العقود الآجلة	29,533	4,409	2,006,089	1,942,508	2,845	35,278	25,458
العقود المستقبلية	-	-	42,919	42,919	-	-	-
	29,533	4,409	2,049,008	1,985,427	2,845	35,278	25,458

20/ إدارة المخاطر

تستند سياسة الاستثمار التي ينتهجها المصرف، والموضوعة من قبل مجلس إدارته، على أن المصرف هو مؤسسة إنمائية متخصصة، وأن دخوله مجال الاستثمار إنما يهدف إلى المحافظة على رأس ماله وزيادة موارده دون تعريض موجوداته لمخاطر جوهرية، وعليه فطبيعة المصرف اقتضت سياسة استثمارية محافظة تتوخى الحيطة والحذر لتقليل مخاطر الاستثمار شأنه في ذلك شأن مؤسسات التمويل الإنمائي المشابهة. لذلك اعتمدت سياسة الاستثمار للمصرف على الجمع بين التوظيف في الإيداعات المصرفية قصيرة الأجل وفي محافظ الأوراق المالية والصكوك، مع تعديل نسب الموارد الموظفة في كل من الودائع والمحافظ والصكوك في ضوء التطورات السائدة والمتوقعة في الأسواق المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

أ - مخاطر الحفظ

عهد المصرف بوظيفة حفظ مكونات محافظه للأوراق المالية إلى أمين حفظ رئيسي. يقوم أمين الحفظ بحفظ مكونات المحافظ والاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل محفظة ويقوم بتسوية عمليات الاستثمار التي يقوم بها مديرو المحافظ.

ب -مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها عدم قدرة الطرف المقابل على الالتزام بسداد المستحق عليه عند استحقاقها.

1 - بالنسبة للأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك فإنه يتم إدارة مخاطر الائتمان عن طريق وضع حدود مقررة للائتمان من قبل مجلس الإدارة بناءً على التقييم الائتماني وحجم الطرف المقابل والدولة أو العملة. وتقوم إدارة المصرف ولجنة الاستثمار المعينة من قبل مجلس المحافظين بمتابعة هذه الحدود بانتظام.

تتركز استثمارات المصرف في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك كما في 31 ديسمبر كما يلي:

1.1 - حسب التوزيع القطاعي للجهات المستثمر بها

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017		2016	
	المبلـغ	النسبة المئوية	المبلـغ	النسبة المئوية
حكومات	**1,095,728**	**%68**	914,101	% 61
شركات	**283,626**	**%18**	363,887	% 24
وكالات حكومية	**160,494**	**%10**	139,193	% 9
مؤسسات وهيئات دولية	**61,853**	**%4**	80,083	% 6
الإجمالي	**1,601,701**	**%100**	1,497,264	% 100

2.1 -حسب التوزيع الجغرافي للجهات المستثمر بها

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017		2016	
	المبلـغ	النسبة المئوية	المبلـغ	النسبة المئوية
الولايات المتحدة وكندا	**867,791**	**% 54**	780,684	% 52
أوروبا	**357,374**	**%22**	447,658	% 30
اليابان	**111,392**	**%7**	91,333	% 6
جنوب شرق أسيا	**73,826**	**%5**	64,379	% 4
أخرى	**191,318**	**%12**	113,210	% 8
الإجمالي	**1,601,701**	**%100**	1,497,264	% 100

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

3.1 - حسب درجة التصنيف الائتماني للجهات المستثمر بها وذلك وفقاً لتصنيف وكالة ستاندرد وبورز

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017		2016	
	المبلـغ	النسبة المئوية	المبلـغ	النسبة المئوية
AAA	**327,448**	**% 21**	431,952	% 29
AA	**946,585**	**% 59**	698,879	% 47
A	**129,278**	**% 8**	170,099	% 11
BBB	**134,059**	**% 8**	143,160	% 10
أخري	**64,331**	**% 4**	53,174	% 3
الإجمالي	**1,601,701**	**% 100**	1,497,264	% 100

2 - يهدف برنامج الإقراض لدى المصرف إلى دعم البرامج التنموية في الدول الأفريقية غير العربية، تخضع طلبات الإقراض واعتمادها للدراسة من قبل المصرف. يشمل البرنامج الإقراضي لدى المصرف على منح القروض لجهات حكومية أو بضمان الحكومات وتعتبر القروض القائمة سيادية. ويقوم المصرف بمراقبة انتظام تحصيل أقساط القروض من الدول المقترضة، ويتم وقف الإقراض للدول التي تتخلف عن السداد وإعداد تقارير دورية عن موقف سداد جميع القروض. كذلك يشمل البرنامج الإقراضي على تمويل القطاع الخاص والصادرات العربية للدول الأفريقية غير العربية.

يوضح الجدول أدناه تفاصيل القروض المقدمة للدول كما في 31 ديسمبر 2017:

بآلاف الدولارات الأمريكية

الدولة	عدد القروض	إجمالي القروض	القروض غير الموقعة	القروض غير النافذة	القروض غير المسحوبة	الرصيد 2017	النسبة المئوية	الرصيد 2016
أنجولا	7	19,950	19,950	-	-	**-**	-	-
بنين	29	80,035	-	-	23,622	**56,413**	3.61	55,056
بوتسوانا	16	23,780	-	-	7,704	**16,076**	1.03	17,191
بوروندي	14	69,299	-	15,000	26,693	**27,606**	1.77	23,687
بوركينا فاسو	35	167,643	12,050	19,000	46,656	**89,937**	5.76	86,094
أفريقيا الوسطى	9	39,205	13,000	-	20,954	**5,251**	0.34	6,302
تشاد	21	124,917	15,000	-	54,876	**55,041**	3.53	54,578
الكاميرون	17	105,723	12,000	-	51,987	**41,736**	2.67	38,668
الكونغو	7	34,710	-	-	20,915	**13,795**	0.88	13,540
الكونغو الديمقراطية	9	61,779	-	-	30,442	**31,337**	2.01	28,509
جزر القمر	4	17,807	-	-	-	**17,807**	1.14	17,807
جز الرأس الأخضر	20	77,316	13,500	-	21,067	**42,749**	2.74	40,839
غينيا الاستوائية	5	306	-	-	-	**306**	0.02	673
إريتريا	4	20,619	-	-	3,366	**17,253**	1.11	17,753
إثيوبيا	21	172,807	-	-	82,896	**89,911**	5.76	79,884
الجابون	2	10,000	-	-	8,348	**1,652**	0.11	1,653
غانا	23	71,728	8,000	-	15,061	**48,667**	3.12	50,854
جامبيا	21	68,279	-	-	22,771	**45,508**	2.92	42,611
غينيا بيساو	5	16,828	-	11,000	-	**5,828**	0.37	6,483
غينيا	28	124,984	-	16,000	49,387	**59,597**	3.82	58,979
الكوت ديفوار	17	131,454	-	20,000	59,860	**51,594**	3.31	48,894
كينيا	20	106,312	-	-	71,500	**34,812**	2.23	32,814

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

(يتبع) بآلاف الدولارات الأمريكية

ليبيريا	6	31,531	-	-	17,619	**13,912**	0.89	11,316
ليسوتو	17	67,702	-	14,000	16,415	**37,287**	2.39	36,766
مدغشقر	22	62,534	-	-	20,911	**41,623**	2.67	43,785
ملاوي	11	74,644	-	-	30,378	**44,266**	2.84	39,046
موريشيوس	13	12,323	-	-	10,654	**1,669**	0.11	914
مالي	32	104,470	-	-	32,456	**72,014**	4.61	73,838
موزمبيق	34	152,922	-	-	58,429	**94,493**	6.05	94,186
ناميبيا	5	16,044	-	-	6,700	**9,344**	0.60	9,942
نيجيريا	1	8,000	-	-	2,118	**5,882**	0.38	5,720
النيجر	22	92,925	-	10,000	40,950	**41,975**	2.69	41,885
رواندا	20	93,730	-	-	44,882	**48,848**	3.13	46,598
السنغال	44	171,899	-	13,500	46,133	**112,266**	7.19	101,290
سيشيل	12	36,549	-	-	22,457	**14,092**	0.90	14,633
سيراليون	13	61,142	-	-	13,087	**48,055**	3.08	46,903
ساوتومي وبرنسيب	9	26,719	-	7,800	8,015	**10,904**	0.70	9,372
سوازيلاند	9	56,804	15,000	10,000	7,780	**24,024**	1.54	23,064
تنزانيا	22	142,354	-	10,500	64,916	**66,938**	4.26	61,906
توجو	10	54,872	-	-	36,748	**18,124**	1.16	16,068
يوغندا	17	95,311	-	11,500	38,954	**44,857**	2.87	40,495
زامبيا	13	65,206	-	10,000	30,430	**24,776**	1.59	21,473
زيمبابوي	9	19,516	-	-	6,391	**13,125**	0.84	13,125
دول أخرى	6	19,732	-	-	-	**19,732**	1.26	19,000
مجموع القطاع العام	**681**	**3,012,410**	**108,500**	**168,300**	**1,174,528**	**1,561,082**	**100**	**1,494,194**
بنك غرب أفريقيا للتنمية (BOAD)	1	15,000	-	-	15,000	**-**	-	-
مجموعة ايكو بنك (ECOBANK)	1	10,000	10,000	-	-	**-**	-	-
بنك شرق أفريقيا للتنمية (EABD)	1	12,000	-	-	3	**11,997**	31.60	2,247
مؤسسة أفريقيا للمالية (AFC)	1	13,000	13,000	-	-	**-**	-	-
البنك الرواندي للتنمية (BRD)	1	14,167	-	-	-	**14,167**	37.32	15,000
بنك تنمية دول وسط إفريقيا (BDEAC)	1	15,000	-	15,000	-	**-**	-	-
بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب افريقيا (PTA BANK)	1	15,000	-	-	15,000	**-**	-	-
الشركة النيجيرية للبنك(SONIBANK)	1	5,000	5,000	-	-	**-**	-	-
بنك تنزانيا للاستثمار (TIB)	1	10,000	-	-	7,500	**2,500**	6.59	-
بنك تنمية اوغندا (UDBL)	1	6,000	-	-	4,200	**1,800**	4.74	-
بنك الاستثمار والتنمية (BIDC CEDEAO)	1	15,000	-	-	15,000	**-**	-	
بنك ليبريا للتنمية والاستثمار (LBDI)	1	5,000	-	5,000	-	**-**	-	
الصندوق الوطني للقرض الزراعي / السنغال (CNCAS)	1	10,000	-	-	7,000	**3,000**	7.90	
بنك مالي للتضامن (BMS)	1	15,000	-	-	10,500	**4,500**	11.85	
بنك مالي للتنمية (BDM)	1	10,000	-	10,000	-	**-**	-	
شركة تنمية القطن / الكاميرون (SODECOTON)	1	10,000	10,000	-	-	**-**	-	
شركة تمويل الأسكان المحدودة (HFC)	1	15,000	15,000	-	-	**-**	-	
مؤسسة نورساد للتمويل المحدودة (NORSAD)	1	15,000	15,000	-	-	**-**	-	
بنك أكسس غانا (ACCESS BANK GHANA)	1	10,000	10,000	-	-	**-**	-	
مجموعة أفريقيا للتمويل (TAMWEEL AFRICA HOLDING)	1	15,000	15,000	-	-	**-**	-	
مجموع القطاع الخاص	**20**	**235,167**	**93,000**	**30,000**	**74,203**	**37,964**	**100**	**17,247**
مجموع القطاع العام والخاص	**701**	**3,247,577**	**201,500**	**198,300**	**1,248,731**	**1,599,046**	**100**	**1,511,441**

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

يقوم المصرف بمتابعة سداد مستحقاته لدى الدول المقترضة وتقييم موقف السداد وفقاً لقرار مجلس المحافظين (رقم 1 لسنة 1989). ويبين الجدول التالي مدى انتظام الدول في سداد المستحقات كما في 31 ديسمبر 2017:

بآلاف الدولارات الأمريكية

البيـــــان	عدد الدول	قروض المشاريع	قروض الصندوق	المجموع 2017	مخصص الاحتياطي الخاص
أ) دول منتظمة السداد*					
ليس لديها متأخرات	18	827,153	3,135	830,288	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	7	326,104	-	326,104	-
مجموع فرعي	**25**	**1,153,257**	**3,135**	**1,156,392**	**-**
ب) دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومنتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات	10	256,355	8,360	264,715	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	3	110,804	4,680	115,484	-
مجموع فرعي	**13**	**367,159**	**13,040**	**380,199**	**-**
ج) دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	1	13,795	-	13,795	135
متأخرات لسنتين وأكثر	2	20,465	10,467	30,932	1,823
مجموع فرعي	**3**	**34,260**	**10,467**	**44,727**	**1,958**
د) دول ليس لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنتين وأكثر	2	17,728	-	17,728	493
مجموع فرعي	**2**	**17,728**	**-**	**17,728**	**493**
مجموع كلي 2017	**43**	**1,572,404**	**26,642**	**1,599,046**	**2,451**

* يتضمن مبلغ 37.964 مليون دولار أمريكي والمتعلق بقروض ممنوحة للقطاع الخاص كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 17.247 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

ويبين الجدول التالي مدى انتظام الدول في سداد المستحقات كما في 31 ديسمبر 2016:

بآلاف الدولارات الأمريكية

البيـــــان	عدد الدول	قروض المشاريع	قروض الصندوق	المجموع 2016	مخصص الاحتياطي الخاص
أ) دول منتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات	13	542,286	-	542,286	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	11	542,279	3,134	545,413	-
مجموع فرعي	**24**	**1,084,565**	**3,134**	**1,087,699**	**-**
ب) دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومنتظمة السداد					
ليس لديها متأخرات	8	266,756	11,205	277,961	-
لديها متأخرات لأقل من سنة	3	63,266	1,529	64,795	-
مجموع فرعي	**11**	**330,022**	**12,734**	**342,756**	**-**
ج) دول لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنة وأقل من سنة	-	-	-	-	-
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	4	40,625	11,830	52,455	1,382
متأخرات لسنتين وأكثر	1	9,015	-	9,015	266
مجموع فرعي	**5**	**49,640**	**11,830**	**61,470**	**1,648**
د) دول ليس لديها ترتيبات لسداد المتأخرات ومتوقفة عن السداد					
متأخرات لسنة وأقل من سنة	-	-	-	-	-
متأخرات لأكثر من سنة وأقل من سنتين	3	19,516	-	19,516	146
مجموع فرعي	**3**	**19,516**	**-**	**19,516**	**146**
مجموع كلي 2016	**43**	**1,483,743**	**27,698**	**1,511,441**	**1,794**

ج- مخاطر تقلب في أسعار الأسهم:

تشمل مخاطر تقلب في أسعار الأسهم مخاطر التغير في أسعار الأسهم المدرجة في الأسواق المالية. ويقوم المصرف بوضع الموجهات المناسبة للاستثمار في الأوراق المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

تتركز استثمارات المصرف في الأوراق المالية - أسهم كما في 31 ديسمبر كما يلي:

1 - حسب التوزيع القطاعي للجهات المستثمر بها

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017		2016	
	المبلـغ	النسبة المئوية	المبلـغ	النسبة المئوية
سلع استهلاكية	**256,378**	**% 21**	307,112	%25
طاقة	**84,027**	**% 7**	69,166	%6
مؤسسات مالية	**265,405**	**% 21**	235,144	%19
عناية صحية	**150,853**	**% 12**	177,162	%15
صناعية	**152,511**	**% 12**	126,467	%10
تقنية المعلومات	**213,235**	**% 17**	159,216	%13
إنتاج مواد أولية	**66,759**	**% 5**	58,969	%5
اتصالات	**39,289**	**% 3**	54,834	%5
مرافق عامة	**27,814**	**% 2**	20,203	% 2
الإجمالي	**1,256,271**	**% 100**	1,208,273	%100

2 - حسب التوزيع الجغرافي للجهات المستثمر بها

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017		2016	
	المبلـغ	النسبة المئوية	المبلـغ	النسبة المئوية
الولايات المتحدة وكندا	**736,675**	**% 59**	699,491	% 58
أوروبا	**348,091**	**% 28**	365,265	% 30
اليابان	**118,853**	**% 9**	88,306	% 7
جنوب شرق أسيا	**38,053**	**% 3**	46,733	% 4
أخرى	**14,599**	**% 1**	8,478	% 1
الإجمالي	**1,256,271**	**% 100**	1,208,273	%100

د- مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المصرف على تلبية متطلبات التمويل وبشكل رئيسي المتعلقة بالتزامات القروض. يحتفظ المصرف بتمويل كاف لمقابلة مثل هذه الالتزامات عندما تستحق.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

هـ - مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها احتمالات تأثر المركز المالي للمصرف وتدفقاته النقدية بالتقلبات المستقبلية في أسعار الفائدة، فقد يزداد الدخل من الفوائد بسبب هذه التقلبات أو قد ينخفض في حالة حدوث تقلبات غير متوقعة.

بالنسبة للودائع والأوراق المالية ذات الدخل الثابت والصكوك فإن هدف المصرف الأساسي هو حماية الموجودات والمحافظة على سيولتها. وعلى ضوء هذه العوامل فإن المصرف يبحث عن أعلى عائد ممكن. وتتم مراقبة الأداء بانتظام وتعديل مكونات المحافظ في ضوء تطورات الأسواق.

أما بالنسبة للقروض وتمويل عمليات التجارة الخارجية فإنه يتم تحديد سعر الفائدة بشكل مستقل عن قوى السوق بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة وعلى مستويات متوافقة مع التوجه الاستراتيجي للمصرف وفي حدود إطار أهدافه التنموية.

و - مخاطر صرف العملات الأجنبية:

تعرّف مخاطر صرف العملات الأجنبية على أنها التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وتأثيرها على المركز المالي للمصرف وتدفقاته النقدية. وضع المصرف ضوابط للعملات الأجنبية التي يجوز التعامل بها ونسب مكوناتها والتي يتم مراقبتها بانتظام من قبل المصرف. يستخدم المصرف في عمليات الإقراض والتعامل مع البنوك الدولار الأمريكي. وفيما يتعلق بالمحفظة الاستثمارية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، فإنه يسمح بالتعامل بعدد محدد من العملات الأخرى. ومع ذلك فإن الدولار الأمريكي يعتبر العملة الأساسية حيث يجب أن يمثل ما لا يقل عن 65 بالمائة من إجمالي المحفظة التجارية بما فيها المشتقات.

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات حسب عملاتها كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	العمـــلات				الإجمـالي	النسبة المئوية للدولار الأمريكي
	دولار أمريكي	يـورو	جنيـه إسترليني	أخـرى		
2017						
مجموع الموجودات	**3,719,867**	**413,308**	**169,940**	**546,639**	**4,849,754**	**%77**
مجموع المطلوبات	**59,028**	**-**	**-**	**-**	**59,028**	**%100**
2016						
مجموع الموجودات	3,365,756	392,157	188,601	544,216	4,490,730	75%
مجموع المطلوبات	61,170	-	-	-	61,170	100%

21/ الحصانة الضريبية

وفقا لنص المادة (40) من اتفاقية الإنشاء، يعفى المصرف من جميع الضرائب والرسوم في أراضي الدول الأعضاء، كما يعفى المصرف من القيود على استيراد المهمات اللازمة لأداء أعماله ومن الرسوم الجمركية عليها، ولا يسري ذلك على الرسوم التي تؤدى مقابل خدمات فعلية للمصرف. ويعفى المصرف من أية مسؤولية تتعلق بتحصيل أو دفع أية ضريبة أو رسم.

22/ تعهدات تمويل والتزامات أخرى

أ- تعهدات القروض والمنح

إن جميع القروض والمنح محكومة بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع الدول المستفيدة ذات السيادة، لا يمثل إجمالي هذه التعهدات المحتملة بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية حيث أن كثيراً من هذه التعهدات تكون غير نافذة بسبب عدم توقيع الاتفاقيات أو خطابات التفاهم أو إلغاؤها أو عدم إتمام إجراءات النفاذ.

فيما يلي تفاصيل هذه التعهدات كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الدولارات الأمريكية

	2017			2016
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	
قروض غير موقعة (إيضاح 20)	108,500	93,000	201,500	163,000
قروض غير نافذة (إيضاح 20)	168,300	30,000	198,300	215,400
قروض غير مسحوبة (إيضاح 20)	1,174,528	74,203	1,248,731	1,113,717
منح غير مسحوبة	31,456	-	31,456	28,071
الإجمالي	**1,482,784**	**197,203**	**1,679,987**	**1,520,188**

ب - برنامج تمويل التجارة

خصص في اطار برنامج تمويل التجارة العربية للدول الأفريقية لعام 2017 مبلغ دوار قدره 200 مليون دولار أمريكي (2016: 200 مليون دولار أمريكي) وقد بلغ إجمالي التعهدات 550 مليون دولار أمريكي (2016: 350 مليون دولار أمريكي) والاتفاقيات غير الموقعة مبلغ 210 مليون دولار أمريكي (2016: 200 مليون دولار أمريكي).

ج - التزامات أخرى

كما في 31 ديسمبر 2017 فإن المصرف ملتزم بسداد مبلغ 6.000 مليون دولار أمريكي (2016: 6.000 مليون دولار أمريكي) المتبقي من مساهمته في رأس مال البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد عند الطلب من المساهمين. (أنظر إيضاح رقم 5)

23/ موافقة مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتاريخ 28 فبراير 2018 بإصدار وعرض هذه القوائم المالية على مجلس المحافظين بغرض الحصول على الموافقة النهائية.

خلاصة عامة للتقرير

(1) واصل المصرف في عام 2017 جهوده لتعزيز التعاون العربي الأفريقي، وذلك من خلال المساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية في البلدان الأفريقية في شتى القطاعات وتقديم العون الفني لها، وتشجيع استثمار رأس المال العربي فيها وزيادة حجم التبادل التجاري معها، وذلك استناداً إلى توجهات خطته الخمسية السابعة الحالية (2015 – 2019)، والأولويات المُدرجة في برامج وخُطط عمل الدول المستفيدة.

(2) انتهى تنفيذ برنامج العمل المُقرر للعام الثالث من الخطة الخمسية السابعة، التي رُصد لها زيادة في رأس المال بنسبة 50 % (أي نحو 1400 مليون دولار)، ليصل حالياً إلى 4200 مليون دولار، وهو ما يُساعد المصرف على تكثيف أنشطته في أفريقيا وتنويعها وانتشارها.

(3) في عام 2017 تمت المصادقة على المساهمة في تمويل 16 مشروعاً إنمائياً في القطاع العام بقروضٍ بلغت 220 مليون دولار، منها 8 مشروعات في مجال البنية الأساسية والبيئة، و4 مشروعات في قطاع الزراعة والتنمية الريفية، و4 مشروعات في القطاع الاجتماعي (صحة وتعليم).

(4) وفي إطار برنامج تمويلات القطاع الخاص، تم منح قروض ائتمانية لثماني مؤسسات مالية أفريقية بمبلغ إجمالي قدره 100 مليون دولار، وهو كامل المبلغ المُخصص لعام 2017.

(5) أما بالنسبة لمكون تمويل الصادرات العربية إلى الدول الإفريقية فقد تم منح خطوط تمويل لسبع مؤسسات مالية أفريقية وعربية بإجمالي قدره 200 مليون دولار، وهو أيضاً يساوي كل المبلغ المُخصص لعام 2017.

(6) كذلك قدّم المصرف نحو 9.6 ملايين دولار لتمويل 40 عملية عون فني، شملت 3 دراسات جدوى فنية واقتصادية و37 عملية دعم مؤسسي في مجالات مختلفة، كما شمل هذا المبلغ أيضاً تكلفة تمديد خدمات خبير عربي في جمهورية مدغشقر.

(7) وقد اكتمل – خلال العام – تنفيذ 23 مشروعاً إنمائياً في قطاعات البنية الأساسية والبيئة، والزراعة والتنمية الريفية والقطاع الاجتماعي، بتكلفةٍ إجمالية قدرها 176.6 مليون دولار، استفادت منها 15 دولة أفريقية. كذلك اكتمل إنجاز 26 عملية عون فني شملت دراسات جدوى وعمليات دعم مؤسسي.

(8) فيما يخص الوضع المالي للمصرف، تُظهر المؤشرات أنه واصل نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، وذلك بارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2017 إلى 4،788.2 مليون دولار مقابل 4،427.7 مليون دولار في نهاية عام 2016، ويُعزى ذلك لإيراداته المتنوعة واستلام جزء من الأقساط الخاصة بزيادة رأسماله، مع مواصلة التحكم في الإنفاق الإداري.

كما ارتفع صافي الدخل إلى 271.7 مليون دولار في عام 2017 مقابل 123.6 مليون دولار في عام 2016، ويعود ذلك إلى تحسن أداء الأسواق المالية العالمية.

قائمة الملاحق

الملحق الأول
تطور العمليات التمويلية
(2017 - 1975)

الملحق الثانـي
تفاصيل توزيع صافي التعهدات
حسب البلدان المستفيدة
(2017 - 1975)

الملحق الثالـث
ملخص التوزيع القطاعي السنوى
للتعهدات الصافية
(2017 - 1975)

الملحق الرابـع
تفاصيل التوزيع القطاعي الفرعى
للتعهدات الصافية
(2017 - 1975)

الملحق الخامس
مُساهمة الدول الأعضاء المدفوعة
فى رأس المال وتوزيع الأصوات
حتى 31 / 12 / 2017

الملحق الأول

تطور العمليات التمويلية (1975 – 2017)

(القيم بملايين الدولارات)

البند	2011-1975	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
عدد قروض المشروعات الموافق عليها	525	21	20	20	18	16	16	**636**
عدد القروض الائتمانية الموافق عليها	28	2	2	2	1	-	-	**35**
عدد عمليات البرنامج الخاص	14	-	-	-	-	-	-	**14**
عدد عمليات القطاع الخاص	-	-	-	-	4	8	8	**20**
عدد المعونات الفنية الموافق عليها [1]	526	32	33	29	35	41	40	**736**
عدد قروض صندوق الإقراض	59	-	-	-	-	-	-	**59**
عدد اتفاقيات القروض الموقعة	519	24	23	17	25	12	32	**652**
عدد اتفاقيات القروض النافذة	485	15	28	22	30	11	28	**619**
قيمة معونات فنية تم خصمها على الإيرادات [2]	79.827	5.509	6.123	6.689	6.140	8.442	5.454	**118.184**
قيمة معونات فنية تم خصمها على الإيرادات حسب سنة الموافقة	93.838	5.370	4.704	4.355	4.148	3.898	1.871	**118.184**
قيمة تعهدات المنح والعون الفني	126.713	8.000	8.000	8.000	10.000	10.000	9.555	**180.268**
قيمة المنح ودراسات الجدوى الملغاة	26.635	489	374	459	202	129	321	**28.609**
قيمة تمويلات المصرف – القطاع العام	3,929.883	200.000	200.000	200.000	210.000	220.000	229.555	**5,189.438**
قيمة تمويلات المصرف – القطاع الخاص	-	-	-	-	50.000	86.000	100.000	**236.000**
قيمة التعهدات المُلغاة [3]	755.650	12.693	12.374	459	202	129	321	**781.828**
قيمة قروض المصرف	3,096.206	180.000	180.000	192.000	200.000	210.000	220.000	**4,278.206**
قيمة قروض المصرف بما في ذلك المنح والعون	3,174.233	187.307	187.626	199.541	259.798	305.871	329.234	**4,643.610**
قيمة قروض صندوق الإقراض	214.244	-	-	-	-	-	-	**214.244**
قيمة سحوبات صندوق الإقراض	214.244	-	-	-	-	-	-	**214.244**
قيمة سحوبات المصرف	2,065.989	117.760	129.640	127.829	139.621	121.250	**143.350**	**2,845.439**
قيمة رأس المال المدفوع	2,800.000	-	-	775.405	120.613	101.743	101.211	**3,898.972**

(1) تقرر منذ بداية الخطة الخمسية الثالثة (1995 - 1999) أن تكون مبالغ المعونة الفنية التي تخصص لدراسات الجدوى منحاً لا ترد، سواء أفرزت الدراسة مشروعاً صالحاً للتمويل أو لم تفرز. بينما كانت هذه المبالغ تعتبر حتى عام 1994 جزءاً من القرض إذا قرر المصرف المساهمة في تمويل المشروع محل دراسة الجدوى.

(2) تتضمن تمويلات المصرف قيمة المعونات الفنية والمنح التي تم خصمها على الإيرادات.

(3) عبارة عن قيمة قروض وعون فني ألغيت بناء على طلب الحكومات المستفيدة، أو أرصدة متبقية تم إلغاؤها من قيمة القرض أو العون الفني بعد اكتمال تنفيذ العملية، وتم الخصم بالرجوع إلى السنة التي تمت فيها الموافقة النهائية.

الملحق الثاني

تفاصيل توزيع صافي التعهدات حسب البلدان المستفيدة (1975 – 2017)

(القيم بملايين الدولارات)

البلد	2011 - 75	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
إثيوبيا	112.276	10.021	9.999	9.983	13.250	15.000	20.001	190.530
إريتريا	28.326		14	29				28.369
أفريقيا الوسطى	20.072	10.350				165	13.000	43.587
أنجولا	10.146						19.950	30.096
بنين	112.470	14	13	10,282.6	10.000			132.780
بوتسوانا	82.078							82.078
بوركينا فاسو	169.695	20	12.450	20,512.1	9.400	19.000	12.370	243.447
بوروندي	56.141		9.938	542.1	11.600		15.000	93.221
تشاد	91.473	10.000	10.000		10.340	19.844	15.503	157.160
تنزانيا	112.799	10.000	10.338	11.909		10,797.3		155.843
الجمهورية التوجولية	37.697	9.013		10.096	9.190			65.996
الجابون	17.556					61	2	17.619
جامبيا	78.528	8.999		7.000	10.034			104.561
جزر الرأس الأخضر	80.682	5.000	7.152	49	12.033		13.723	118.639
رواندا	86.821	5.300	10.333	11.206	15.000			128.660
زامبيا	67.679	5.400	189			10.000		83.268
زيمبابوي	50.944			3.000				53.944
ساوتومي وبرنسيب	11.888		14	7.532	8.170			27.604
السنغال	199.864	16.000	10.000	11,155.1	10.297	9,000.0	13.500	269.816
سوازيلاند	44.440				338	10.000	15.000	69.778
سيراليون	59.346	480	8.000				450	68.276
سيشيل	37.441		265	6,505.5	11.000	320		55.532
غانا	134.369	8.616	8.000					150.985
غينيا	143.606	9.483	7.438	11,662.1	450	20.320	16.130	209.089
غينيا الاستوائية	8.667							8.667
غينيا بيساو	10.584	237		62.1	120		11.500	22.503
الكاميرون	104.329	181	7.543	11.300	12.000		12.470	147.823
الكنغو برازافيل	46.123			10.000				56.123
الكنغو الديمقراطية	47.497	8.900		10,062.1				66.459
كوت ديفوار	73.077	10.000	14.860	10.111	12.450	12.350	20.844	153.692
كينيا	98.051	10.000	10.000		10.320	11.000		139.371
ليبيريا	7.051			10.000		12.000		29.051
ليسوتو	73.973	4.796	8.301				14.000	101.070
مالي	159.249			400	150	20.000		179.799
مدغشقر	96.049			11.015	10.050	500	44	117.658
ملاوي	66.793	10.000	10.013	5.5	226			87.038
موريشص	70.395		14	35.5				70.445
موزمبيق	163.693	12.000	10.530	9.900	13.080	10.450		219.653
ناميبيا	25.147							25.147
النيجر	85.298	5.015		81.8	119	20.720	10.670	121.904
نيجيريا	8.000							8.000
يوغندا	72.084	12.000	7.014	40	15.096	11.500		117.734
جزر القمر	7.996							7.996
مجموعة دول (قطاع خاص)	10.000		10.000					20.000
قطاع خاص	-				50.000	86.000	100.000	236.000
المنظمات	2	112	504	709.5	937	2,945.7	3.206	8,416.2
منح خصمت على الإيرادات	93.838	5.370	4.704	4.355	4.148	3.898	1.871	118.184
الإجمالي	**3,174.233**	**187.307**	**187.626**	**199.541**	**259.798**	**305.871**	**329.234**	**4,643.610**

الملحق الثالث

ملخص التوزيع القطاعي السنوي للتعهدات الصافية (1975 - 2017)

(القيم بملايين الدولارات)

السنة	البنية الأساسية والبيئة		الزراعة والتنمية الريفية		الصناعة		الطاقة		برنامج العون العاجل		القطاع الاجتماعي		القطاع الخاص*		العون الفني		المجموع	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
2011 - 1975	1,762.360	55.52	764.789	24.09	51.529	1.62	172.469	5.43	12.635	0.40	220.878	6.96	91.514	2.88	98.059	3.09	3,174.233	100.00
2012	76.796	41.00	56.600	30.22		0.00	-	0.00		0.00	38.400	20.50	8.000	4.27	7.511	4.01	187.307	100.00
2013	89.500	47.70	45.300	24.14		0.00	-	0.00		0.00	33.000	17.59	12.200	6.50	7.626	4.06	187.626	100.00
2014	110.600	55.43	43.500	21.80		0.00	-	0.00		0.00	32.900	16.49	5.000	2.51	7.541	3.78	199.541	100.00
2015	112.800	43.42	35.600	13.70		0.00	-	0.00		0.00	46.600	17.94	55.000	21.17	9.798	3.77	259.798	100.00
2016	108.500	35.47	49.000	16.02		0.00	-	0.00		0.00	52.500	17.16	86.000	28.12	9.871	3.23	305.871	100.00
2017	126.500	38.42	38.500	11.69		0.00	11.000	3.34		0.00	44.000	13.36	100.000	30.37	9.234	2.80	329.234	100.00
المجموع	**2,387.056**	**51.41**	**1,033.289**	**22.25**	**51.529**	**1.11**	**183.469**	**3.95**	**12.635**	**0.27**	**468.278**	**10.08**	**357.714**	**7.70**	**149.640**	**3.22**	**4,643.610**	**100.00**

* يشمل أيضاً القروض الائتمانية

الملحق الرابع

تفاصيل التوزيع القطاعي الفرعي للتعهدات الصافية (1975 - 2017)

(بملايين الدولارات)

القطاع	2011 - 1975	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
قطاع البنية الأساسية والبيئة								
الطرق	1,082.516	57.500	32.000	41.000	60.000	98.500	64.000	1,435.516
السكك الحديدية	30.796							30.796
النقل النهري	18.245							18.245
النقل الجوي	137.992		10.000	10.000				157.992
المواصلات السلكية واللاسلكية	20.928							20.928
المياه والمجاري	307.168	19.296	40.000	39.500	41.800		42.500	490.264
السدود والكباري	103.134		7.500	11.600				122.234
المرافق العامة	61.581			8.500	11.000	10.000	20.000	111.081
المجموع الفرعي	**1,762.360**	**76.796**	**89.500**	**110.600**	**112.800**	**108.500**	**126.500**	**2,387.056**
قطاع الزراعة والتنمية الريفية								
الزراعة والتنمية الريفية	369.520	56.600	45.300	43.500	35.600	49.000	38.500	638.020
الإنتاج الغذائي	238.275							238.275
تربية الماشية والدواجن	43.221							43.221
صيد الأسماك	70.524							70.524
الصناعات الغذائية	23.749							23.749
تنمية الغابات	19.500							19.500
المجموع الفرعي	**764.789**	**56.600**	**45.300**	**43.500**	**35.600**	**49.000**	**38.500**	**1,033.289**
قطاع الصناعة:								
صناعة مواد البناء والتشييد	48.407							48.407
الصناعات الكيماوية	3.122							3.122
المجموع الفرعي	**51.529**							**51.529**
قطاع الطاقة:								
هياكل وإنتاج الكهرباء	172.469						11.000	183.469
القطاع الاجتماعي:	220.878	38.400	33.000	32.900	46.600	52.500	44.000	468.278
القطاع الخاص:	91.514	8.000	12.200	5.000	55.000	86.000	100.000	357.714
البرنامج الخاص: عون عاجل	12.635							12.635
العون الفني:								
الدول	4.219	2.029	2.418	2,476.5	4.713	3,027.3	4.157	23,039.8
المنظمات	2	112	504	709.5	937	2,945.7	3.206	8,416.2
منح خُصمت على الإيرادات	93.838	5.370	4.704	4355	4.148	3.898	1.871	118.184
المجموع الفرعي	**98.059**	**7.511**	**7.626**	**7.541**	**9.798**	**9.871**	**9.234**	**149.640**
المجموع الكلي	**3,174.233**	**187.307**	**187.626**	**199.541**	**259.798**	**305.871**	**329.234**	**4,643.610**

الملحق الخامس

مُساهمة الدول الأعضاء المدفوعة في رأس المال
وتوزيع الأصوات حتى 12/31/ 2017

الدول الأعضاء	الأسهم			القوة التصويتية	
	إجمالي رأس المال المدفوع بملايين الدولارات	عدد الأسهم	النسبة المئوية من المجموع	عدد الأصوات	النسبة المئوية من المجموع
1 -المملكة الأردنية الهاشمية	8,276,508.68	82.77	0.21	282.77	0.66
2 - دولة الإمارات العربية المتحدة	428,095,277.40	4280.95	10.98	4480.95	10.52
3 - مملكة البحرين	8,276,508.68	82.77	0.21	282.77	0.66
4 - الجمهورية التونسية	34,335,661.73	343.36	0.88	543.36	1.28
5 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	165,530,173.92	1655.3	4.25	1855.3	4.36
6 -المملكة العربية السعودية	993,181,043.60	9931.81	25.47	10131.81	23.79
7 - جمهورية السودان	8,276,507.83	82.77	0.21	282.77	0.66
8 -الجمهورية العربية السورية	4,756,614.20	47.57	0.12	247.57	0.58
9 - جمهورية العراق	579,355,608.75	5793.55	14.86	5993.55	14.07
10- سلطنة عمان	49,652,265.46	496.52	1.27	696.52	1.64
11- دولة فلسطين	7,991,111.83	79.91	0.21	279.91	0.66
12- دولة قطر	331,060,347.86	3310.6	8.49	3510.6	8.24
13- دولة الكويت	606,943,971.07	6069.44	15.57	6269.44	14.72
14- الجمهورية اللبنانية	27,588,362.36	275.88	0.71	475.88	1.12
15- دولة ليبيا	570,793,703.20	5707.94	14.64	5907.94	13.87
16-جمهورية مصر العربية	8,276,508.68	82.77	0.21	282.77	0.66
17- المملكة المغربية	60,694,397.10	606.94	1.56	806.94	1.9
18- الجمهورية الإسلامية الموريتانية	5,887,533.59	58.87	0.15	258.87	0.61
المجمـوع	**3,898,972,105.94**	**38989.72**	**100.00**	**42589.72**	**100.00**

التصميم والطباعة
مطابع الأهرام التجارية

www.badea.org